بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار واجعلنا من المتفكرين في خلق
السموات والارض واختلاف الليل والنهار وصل على بدر سماء النبوة ومركز
دايرة الفتوة حبيبك محمد النبي المختار وآله بروج فلك الولاية واصحابه مطالع
الشموس الهداية الائمة الاطهار وبعد فيقول الفقير الى الله الغني بهاء الدين
العاملي عفي عنه هذه درة يتيمة احتوت من فن الهيئة على اصوله ولبابه
وانطوت على المهم من فصوله وابوابه وتضمنت لطائف فوائده واشتملت
على ظرائف زوائده وضعتها تبصرة للمتفكرين وتذكرة للمتذكرين وسميتها
تشريح الافلاك ليتوافق الاسم والمسمى ويتطابق اللفظ والمعنى وخدمت بها عالي
مجلس الملك الاعظم مالك رقاب الامم مولى ملوك العرب والعجم شمس فلك العظمة والجلال
قطب السماء الحشمة والاقبال محيي رسوم العلوم الدينية مروج سوق المعارف
اليقينية رافع اعلام شريعة جده سيد المرسلين محمد وآل آبائه الائمة الطاهرين
صلوات الله عليهم اجمعين باسط بساط العدل والرأفة على الاداني والاقاصي ناشر لواء
اللطف والمرحمة على المطيع والعاصي المنصور من السماء المظفر على الاعداء
اعظم ملوك الارض شأنا واعلاهم مكانا واكرمهم خليفة واقوامهم طريقة
واوفاهم عهدا واشرفهم اباً وجدا السلطان بن السلطان شاه عباس الحسيني

الموسوي

الصفوي لازالت وجوه السلاطين خاشعة على بابه ورقاب الخواقين
خاضعة لتقبيل اعتابه ولا برحت الانجم باسعاده سائرة والافلاك
على وفق مراده دائرة بمحمد وآله الطاهرين ورتبتها على مقدمة وفصول
خمسة وخاتمة **مقدمة** العالم الجسماني كرة منضدة من ثلث عشر
كرة متلاصقة اعلاها الاطلس وهو كاسمه غير مكوكب ثم فلك الثوابت وكلها
مركوزة في ثخنه بحيث يماس سطح اعظمها سطحه وهذان سما الكرسي والعرش
بلسان الشرع ثم السموات السبع للسيارات السبع المشهورة وكل في فلك
يسبحون ويحيط بكل من التسع سطحان متوازيان مركزهما مركزه وهي الافلاك
الكلية ثم كرة النار وهي متوازية السطحين وقيل كروية المحدب اهليجية المقعر
لحدوثها بمشايعة الهواء فالاسرع اغلظ ورد بضعف الحركة حول القطبين
جدا فلا تحدث فيكون باقصى الطرفين ويدفعه حدوث النيازك في القطبين
ثم كرة الهواء وهي متناسبة المحدب مضرسة المقعر بالامواج والجبال ثم كرة الماء
وتضرس سطحها بتضاريس الجبال ولكونها اثقل وقع قطعة من كرة مركزها مركز العالم
وسع الانهار منه في الثقل كالبئر اكثر منه في العلو كالمنارة ثم كرة الارض ومركز
ثقلها مركز العالم ويلزم من حركتها بحركة تنقيل عليها ولم يقم دليل على بطلان
تحركها حركة وضعية لطبيعة والتضاريس لا تخرجها عن كرة الحسية كما لا تخرج
الماء والهواء الاولى نسبة اعظم الجبال اليها كنسبة كرة قطرها سبع عرض
شعيرة الى كرة قطرها ذراع ويتضح على كرويتها صحة كسف لوم معين
جمعة وخميس وسبت عند ثلثة وهذه صورة كرات العالم



في الدوائر العظام والصغار والقسي المشهورة الدائرة ان نصفت

الكرة فعظيمة والا فصغيرة والعظام عشرة الاولى معدل النهار وقطباه قطبا

العالم والفصل المشترك بينها وبين سطح الارض خط الاستواء ومداراتها صغار مرتسمة

من حركة النقاط عن جنبيها هي المدارات اليومية الثانية منطقة البروج وتقاطع

الاولى على نقطتي الاعتدالين الربيعي والخريفي وابعد اجزائها عنها نقطتا الانقلابين

الصيفي والشتوي فتقسم بهذه الاربع ارباعا وتدت قطع الشمس لكل منها احد الفصول

الاربعة وازائها صغار كالاولى هي مدارات العرض المارة بالاقطاب الاربعة الثالثة

وهي مارة بقطبي الاعتدالين قائمة عليهما فهما كذلك وتقاطع الثانية على الانقلابين

والاولى على نظيرها وقصر قوس منها بينهما او بين قطبيهما هو الميل الكلي بالرصد الجديد

كح ل الرابعة دائرة الميل وتمر بقطبي الاولى وجزء من الثانية او مركز كوكب فقد

تتحد بالثالثة وقصر قوس منها بين الاولى والاول الميل الاول وبينها وبين الثانية

بعده الخامسة دائرة العرض وتمر بقطبي الثانية وجزء منها او مركز كوكب فقد

تتحد بالثالثة وقصر قوس منها بين الاولى والاول الميل الثاني وبين الثانية والثانية

عروضه

عروضه والاقسام المتساوية الحاصلة من تقاطع ست عرضيات احديها الثالثة

ورابعتها تمر بالاعتدالين والبواقي بينها هي البروج الاثنا عشر وتسمى المشهورة

السادسة دائرة الافق وهي واسطة بين النصف الفوقاني والتحتاني وقطباها

سمت الرأس والقدم وتنصف الاولى على نقطتي المشرق والمغرب والواصل بينهما

خط الاعتدال والثانية على الطالع والغارب وهو سابع وقصر قوس منها بين

جزء من الثانية او مركز كوكب ونقطة المشرق سعة المشرق وبين احدهما

ونقطة المغرب سعة المغرب والصغار الموازية لها مقنطرات ثم ان وقع قطبا

في المعدل است قطبية ونصفت كل مداراته على قوائم فتساوى الليل والنهار تقريبا

ابدا الا ما دار ويسمى الدور دولابيا واذا انطبق على قطبية تطبيقه عليه

وكانت السنة يوما وليلة ويسمى الدور رحويا ولم يبق الا ما عن شماله جنوبا نصفه

وحده وان قطع احد قطبية والخط الاخر لعقد الميل ويسمى الدور حمائليا وما ست

من المدارات اثنين فوقانيا وتحتانيا لعدهما عن القطبين كبعدهما [illegible]

عن المتوسط بين الفوقاني والتحتاني وقطبية فيكون ابدية الظهور ومرتفع عن نظيره فيكون

ابدية الخفاء وقاطعة للبواقي لمختلفين بحسب الليل والنهار الا ما دار على الفوقاني

قوس نهار الكوكب والتحتاني قوس ليله والمنقطع منهما بينها وبين مطلعه مارة بنقطتي

المشرق والمغرب تعديل نهاره وضعفه [illegible] والتفاضل بين نصف المدار وكل من

قوسي الليل والنهار السابعة نصف النهار وهي التي غاية ارتفاع الشمس آن وهو

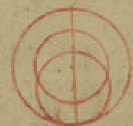
اليها والنحس واسطة بين نصف الشرقي والغربي مارة باقطاب الاولى والسادسة

والثامنة فاطعة لها على الجنوب والشمال والواصل بينهما خط الزوال على العاشر والرابع

وهما وتد السماء والارض قطبا نقطة المشرق والمغرب وقد تتحد بالثالثة والرابعة

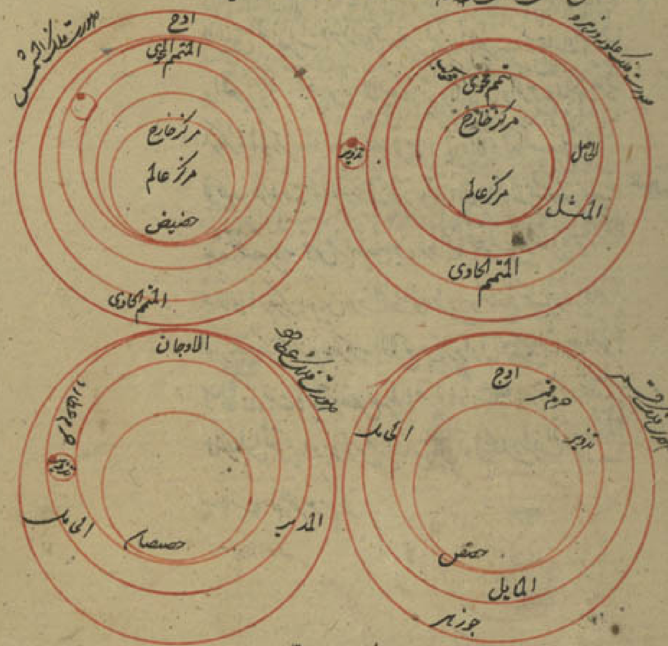
والخامسة وقصر قوس منها بين الاولى وقطب السادسة او ما تعكس عرض البلد

وطوله ما وقع من المعدل بين نصف نهاره ونصف نهار الجزائر الخالدات
من فوق الثامنة اول السموت وسطه بين النصف الشمالي والجنوبي مارة
باقطاب السادسة والسابعة وقطباه نقطتا الشمال والجنوب التاسعة
وسط السماء الرؤية وتمر باقطاب الثانية والسادسة وقطباه الطالع والغارب
واقصر قوس منها بين السادسة وقطب الثانية او بالعكس عرض اقليم الرؤية
العاشرة دائرة الارتفاع وقد يسمى السمتية وتمر بنقطة مفروضة من الفلك على الفلك
البروج وقطبي السادسة وتقطعها على نقطتي السمت والوصل بينهما خط السمت
واقصر قوس منها وبين السادسة وتلك النقطة ارتفاعها ان كانت فوقها
وانحطاطها ان كانت تحتها اقصر قوس من السادسة بينها وبين الثامنة
قوس سمت تلك النقطة وسمت ارتفاعها ايضا ، في هيئة
الافلاك السبع فلك الشمس كرة ذي متوازي السطحين مركزه العالم ممثل لفلك السابعة
البروج في المنطقة والقطبين في ثخنه آخر فيه خارج المركز مماس محدبه
محدب الاول على نقطة الاوج ومقعره على نقطة حضيض فيحدث عنه متممين
مندرجي الثخن لا على نسبة ضعف ما بين المركزين الشمس مركوزة في ثخن الخارج
منتصف ما بين قطبيه مماسة بسطحيه على نقطتين وافلاك كل من العلوية
والزهرة كفلك الشمس الا ان مناطق خوارجها تقاطع منطقة البروج على نقطتين
متقاطرتين ولها تداوير مركوزة في خوارجها دبر الحوامل كما في الشمس
وهي فيها بحيث تماس محدب سطح تدويره على نقطة وفلك القمر كالعلوية الا ان
منطقة الحاوي المتمم مائلة عن منطقة البروج ثم تسمى بالمائل ويدير مع المائل
سطح تقاطع منطقة البروج على نقطتي الرأس والذنب وله فلك آخر متوازي
السطحين محيط بالمائل يسمى الجوزهر وهو كالممثل في المنطقة والقطبين وفلك عطارد



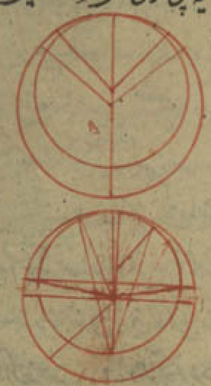
للعلوية

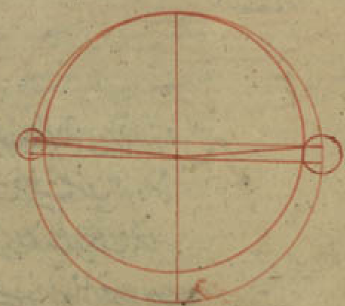
كالعلوية ايضا الا ان مركز الفلك الحاوي كالمائل وهو ايضا غير مركز العالم ومنطقته
ليست في سطح منطقة البروج بل تتقاطع مع منطقة الحامل في سطح واحد والمدير
في ثخن الممثل كالحامل في ثخن وهذه صور افلاك الشمس وفلك العلوية والزهرة



في الحركات وما يتبعها الفلك التاسع يتم دورة في
يوم وليلة تقريبا والثامن مع المثلات في خمسة وعشرين الفا ومائتي
سنة وحركاتهما الى المشرق كاكثر الافلاك الجزئية والتي هي الى المغرب
الاربعة جميعها في وقت واحد الرابع نحو غرب سيرا بين الحامل محدود مدير
وجوزهر بائد وحركة كل فلك من مثابه حول مركزه الا حركة حامل القمر
فمن ثم بها حول مركز العالم وحوامل العلوية والزهرة حول نقطة معدل المسير

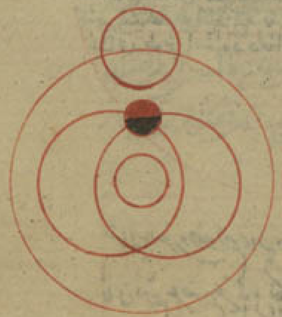
وهي خارجة عن مركز الحامل على القطر المار بالمركزين في جانب الاوج على البعد ما بينهما وحركة الحامل على القطار فتشابها حول نقطة منتصف ما بين مركزي
المدير والعالم وهذه من المشكلات وقد حلها محقق القوم شكر الله سعيهم بوجوه طريفة
لا يليق بالمختصرات وحركة على مدير القمر الى المغرب وسفلية الى المشرق
والمتحيرة بالعكس فيعرض لها الاستقامة والاقامة والرجوع بوقفة حركة
مراكزها لمراكز تداويرها ولكل فيها وزيادة الاولى والسبع تعديلات
توجبها حركات الخارج والتداوير وقلها تعديلا للشمس ولم يقتصر عليه في المختصر
هذه المختصر وهو قوس من مثلثها بين طرف الخط التقويمي وهو الخارج من مركز العالم
الى الاعلى ما بمركزها وبين طرف الخط الوسط وهو الخارج كذلك غير مار بمركزها موازيا
للخارج من مركز الخارج الى مركزها الواقع بين طرفا اول الحمل من الممثل على التوالي
وسطها فما دامت هابطة ينقص تعديلها من وسطها وما دامت صاعدة يزاد عليه ليحصل
على الحالين تقويمها وهو قوس من الثانية بين اول الحمل وطرف التقويمي على التوالي
سوسو ثم القمر جرم كمد

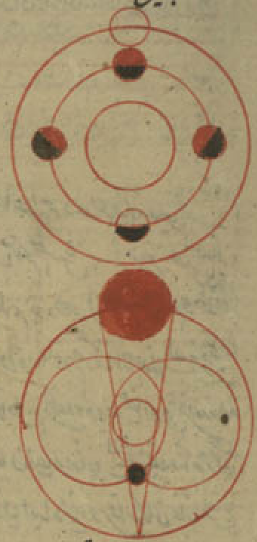




صيقلي بين السواد والزرقة مستفيد اكثر من نصفه بالشمس والا لاكبرها صغيرة
ويختلف اوضاعها بالقرب والبعد عنها ففي الاجتماع وجهه المظلم الينا والمضيء اليها

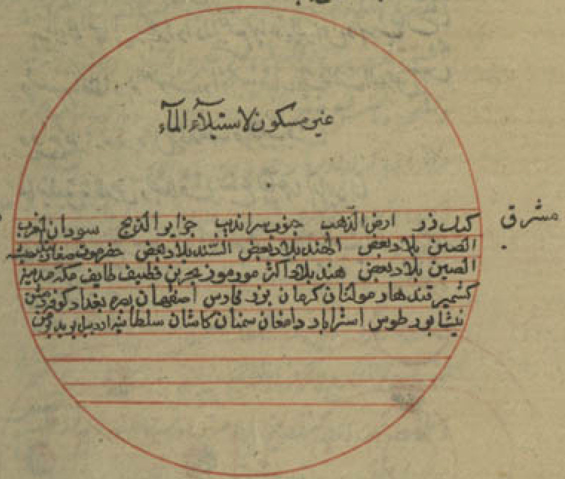
وهو المحاق واذا بعد عنها يسيرا رؤيا قليلا وهو الهلال يزداد بزيادة
البعد الى المقابلة فينعكس الحالة الاولى وهو البدر ثم تتناقص للتقارب
فيؤول الى المحاق وهكذا واذا اجتمع بها عند الرأس والذنب حال بينها
وبين ابصارنا وهو الكسوف واذا استقبلها كذلك حالت الارض بينهما
ووقع كله او بعضه داخل مخروط ظلها وهو الخسوف
فيما ينطبق بالارض واختلاف اوضاع بقاعها الدائرتان
على سطح الارض من تقاطع المعدل والافق على قوائم تقسيمها ارباعا والمعمور
احد الربعين





الشماليين وتنقسم بسبعة من المدارات الى سبع قطاع مستطيلة متفاوتة
النهار الاطول بنصف ساعة وهي الاقاليم ومبدأها عند الجمهور حيث
النهار الاطول يج م وهذه صور الاقاليم وما فيها من الجبال المشهورة والمعمورة وسكان

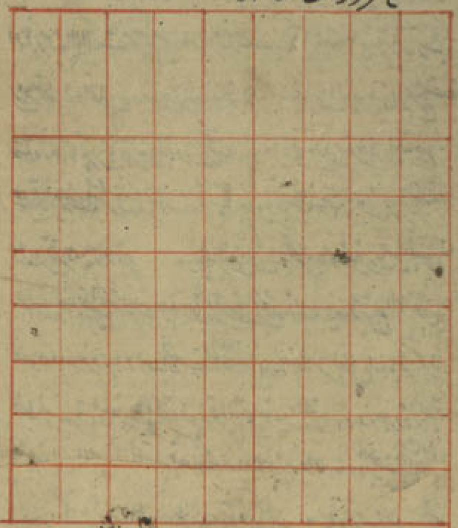
خط الاستواءات مت الشمس رؤسهم في الدعتدالين فيعدم الظل وسعد غاية
في الانقلابين فيكون جنوبيا تارة وشماليا تارة



شماليا اخرى وفصولهم ثمانية ولاما عداهم وعدا عرض تسعين فجهة اقسام
فان نقص عرضهم عن الميل الكلي سامتهم الشمس في السنة مرتين عند نقطتين
ميلهما عن المعدل الكرضهم فيعدم ظلهم ح ودخول الدورتين بينهم في خط الاستوا
ثمانية ايضا وغيرهم اربعة وان ساواه سامتهم مرة في الانقلاب الصيفي ويكون
احد قطبي البروج ابدي الظهور والآخر ابدي الخفاء ويماس الافق في الدورة
مرة ولئن زاد عليه ونقص من تمامه كان اعلى ارتفاعات الشمس بقدره تمام عرض البلد
واسفلها بقدر نقصانه عنه وظلهم شماليا ابدا وان ساوى تمامه كان غاية ارتفاع
الشمس بقدر ضعفه وسامت قطب منطقة البروج رؤسهم في الدورة مرة فينطبق
على افقهم ثم يرتفع نصفها عنه دفعة وينحط الآخر ثم يطلع الغارب
ويغرب الطالع تدريجا ويتزايد الى نهاية ربع الخير في الدورة والتدريج كذلك

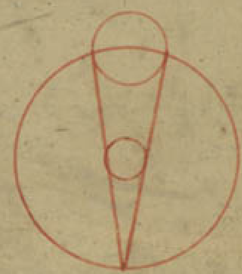
وبهذا القسم

وبهذا القسم ينتهي العمارة ولئن زاد عليه ولم يبلغ تسعين فيبعد قطب البروج
الجنوبي سمت الرأس بقدر تمام الزائد ولا يغرب من نقطة البروج ما يزيد
على الشمالي على تمام العرض ولا يطلع ما يزيد ميله الجنوبي عليه وتنقسم منطقة
البروج اربعة اقسام في منتصف الاعتدال الخريفي بالعكس والاعرض تسعين
فقطبا المعدل قطبا فيه وغاية ارتفاع الشمس بقدر الميل الكلي ولا طلوع ولا غروب
الا بالحركة الخاصة فالسنة يوم وليلة كما مر ونختم هذا الفصل بجدول البيان
عروض مبادئ الاقاليم واواسطها واعظم نهارها واعظم نهارها على حقيقة
اهل هذا الفن وهو هذا في التصحيح والشفق بين فرق الاجرام
لان الشمس اثر واستنارة ويستوي مثلا للارض في ربع ثمن فالمنتصر اكثر من نصفها
دائما وظلها مخروط بالذم رأسه منطقة البروج ولا يتجاوز فلك الزهرة والنهار
مدة كون المخروط تحت الافق والليل عكسه



كون خرجه فوقه فاذا دنا قرب الشمس من الشرقية الافق ازداد ميل المخروط عن سمته
ولا يزال كذلك حتى يرى الشعاع المحيط به واول ما يرى منه هو الاقرب الى موضع
الناظر وهو موضع خط يخرج من البصر في سطح سمتيه ثم بمركز الشمس عمودا على الخط
المماس للشمس والارض الذي هو في سطح الفصل المشترك بين الشعاع والظل
فيرى الضوء مرتفعا على الافق مستطيلا وما بينه وبين الافق مظلم وهو الصبح
الكاذب وصورته   ثم اذا قربت الشمس جدا انار الضوء معترضا وهو الصبح
الصادق ثم يرى محمرا والشفق بعكس الصبح يبدو احمرا ثم مبيضا معترضا ثم
مرتفعا مستطيلا وقد علم بالتجربة ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
ثمانية عشر ففي عرض ... يتصل الشفق بالصبح الكاذب اذا كانت الشمس في
المنقلب الصيفي او غاية انحطاطها غير لا يزيد ثمانية عشر درجة   في تخراج
خط نصف النهار وسمت القبلة بالدائرة الهندية تستوي الارض بالكونيا
او غيره من الالات ترسم عليها دائرة وتنصب على مركزها مقياسا على قوائم تقارب
ربع قطرها وتعلم على مدخل ظله فيها ومخرجه عنها وتنصف القوس بينهما وتخرج من منتصف
خطا مارا بمركزها فهو خط نصف النهار وزوال وقت الظهر ميل عنه وتقاطع له
على قوائم خط المشرق والمغرب ثم تقسيم كل ربع بستين اقساما متساوية وهذا
العمل تقريبي لاختلاف المدارين حالتي الدخول والخروج وقد يقرب من التحقيق ان
عمل في يوم يكون الشمس نصف نهاره في المنقلب الذي مدارها في حالتين وفي الشفق
طلوعها او غروبها في احد الاسد فان المخرج على استقامة الظل مارا بالمركز
خط المشرق والمغرب والمقاطع له بقوائم خط نصف النهار وهذه صورة الدائرة
الهندية وا ما سمت القبلة فهو نقطة من الافق من واجهها واجه الكعبة فان تساوي
البلد ومكة وشرقها الى بعض طولا فضد نقطة الجنوب ان زاد عرضه والا فنقطة

النهر



الشمال وان زاد طولا وعرضا فقط من نقطة الجنوب والشمال الى المغرب
بقدر ما بين الطولين ومن نقطتي المشرق والمغرب الى الجنوب بقدر ما بين
العرضين وصل بين كل من النهايتين بخط واخرج من مركز الدائرة
الى نقطة تقاطع الخطين خط فهو على صوب القبلة وقس على هذا
ان انقص طولا وعرضا او طولا وزاد عرضها وبالعكس وان ساوى عرض
عرضها فضع نا منه الحاد ازاد ثلاثة والعشرين من السرطان حال
كون الشمس في اصدها على خط وسط السماء في صفحة الاسطرلاب المعمولة
لعرض البلد وعلم موضع المرئ من اجزاء المجرة ثم ادر العنكبوت
بقدر ما بين الطولين الى المغرب ان كان طوله اكثر وبالخلاف
ان كان اقل بحيث ينتهي احد الجزئين من مقنطرات الارتفاع فظل
المقياس وقت بلوغ الشمس اليه على صوب القبلة اسهل من الدولاب
تاخذ بها كون الشمس في احد الجزئين الذين لكل خمس عشر درجة
من التفاوت بين الطولين ساعة ولكل درجة اربع دقايق فاذا مضى
من نصف النهار بقدر ما معك من الساعات والدقايق ان زاد طول البلد
او بقي له القدر من نقص فظل المقياس في خط سمت القبلة وهو الى خلاف
جهة الظل هذا ما غفلت عنه عوايق الزمان ولم ينتبه له طوارق
الحدثان والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد واله
الطيبين الطاهرين



حکما در مقام اثبات وحدة فعل از برای واجب تعالی میگویند لا فاعل الا الواحد
لا وجود غیره لا فی الخارج سلب فاعلیت از غیر او میکنند و هذه عبارة بعضهم
العلماء و الاشاعرة غیر تجدید و حدهم مع جهلهم بکیفیة الصنع و الاحکام
حاولوا الذین یثبتوا التوحید فی الافعال و اینهم مع قصورهم جهلهم و
هذا العلم الشریف و المقام فالتجاوا الی نسبة القبائح و الشرور الیه تعالی و
نسبة الامور الخسیسة الدنیة کافعال القوی النباتیة و غیرها لا حالة و بعضهم
و دفع ان یقول و یا اخر یجری ابتداء بلا واسطة لانه مبدع الخلق و الامر
و خالق الخیر و القدر و هذا فی الحقیقة تکثیر للفاعلیة و لا الوهیة لا توحید لها
و در مقام اثبات توحید فعل کل فاعلیت را نسبت باو میدهند و
میگویند موحد در افعال باید جمیع افعال صادر از واحد حق بداند و الا مشرک
خواهد بود و ما بین این دو عبارت بظاهر تنافی است کیف الجمع دیگر مقصود
از توحید در فعل اگر این است که فعل در خارج وجود دارد و لا فعل او چنانکه
مفاد عبارت ثانیه است مخالف حق و واقع است و اگر مقصود این است
که او متوحد در فعل است بجهة احکام و اتقان فعل برگشت این بتوحید صفات
است چنانکه در توحید ذات اگر مقصود این است که ذات با بسیط و جامع صفات
کمالیه باشد نشود مگر اینکه وجود حقیقی صرف است مرجع توحید صفات
خواهد بود به توحید ذات و بعضی تسبیحات اربع را اشاره بتوحیدات
اربع گرفته میگویند سبحان الله اشاره بتوحید صفات و الحمد لله اشاره بتوحید
عبادت و لا اله الا الله اشاره بتوحید ذات و الله اکبر اشاره بتوحید
فعل است بعضی تکبیر چه دلالت بر توحید فعل دارد و دیگر تطبیق قول
محی الدین اعرابی که گفته العالم غائب و لم یظهر قط و ان الله ظاهر و لم یغب

قط

قط و لیس فی هذه المسئلة علی التحقیق مطلب با قول ابن عربی که گفته غیر لیس غیر در
جهان نگذاشت زیرا سبب عین جمله اشیا گشت با شرع اگر محکمی است
بیان خواهید فرمود مطلب تبسم الله تعالی ابر جناب مستطاب سلطان
العصر کما اخوند پوشیده نماند که بیان مذهب هر کس کما هو حقه
غیر از اقتضای اندیشه است و پیش از این عرض میشود که قول حکماء که
لا الواحد له منشا این است که مجعول را با جاعل مباینت از جهتی و
سنخیت مثل سنخیت شیء و فیء در نفس و ییم از جهتی دیگر ضرور است
و قد حققوا ذلک فی موضعه پس معلول وجود محض وجود نه عدم عدم و معلول نور
نور و ظلمت ظلمت است و هکذا پس معلول واحد واحد است با این قاعده
سنخیت و این قول حکیم که الواحد باشد در مقام استعمال است شیء که
وجود منبسط در کل حسب اشیاء و لکن ظل ممدود حق است الم تر الی
ربک کیف مد الظل فعل واحد او است و فرموده است و ما امرنا الا
واحدة لکن نه وحدت عددیه بلکه وحدت حقه ظلیه زیرا که ظل وحدت
حقه حقیقیه محیطه است و متحمل است در تحت او وحدات و محل
برهان بر وحدت ذات انیفعل که وجود حقیقی منقلب نیست با اجزاء
مقداریه داشته باشد کالممتدات جسمیه نیست تا ماهیت و وجود داشته باشد و ماهیت
تا جنس و فصل داشته باشد و مفهوم کلی نیست تا افراد داشته باشد اگر کسی در حال حاجت
بمعیات دارد و سعه قدح میکند در وحدت وکلام خواجه نصیر الدین طوسی
که در تجرید میفرماید بکثرة الوجود بتکثر الموضوعات از این جهة و لا فرق ... دارد
و هویت است که این وحدت وجود نیست چرا که وحدت وجود کثرت در وجود

ودر موجود ودر جهات همچنین قابلیت وجود وجهت وجوب که لازم
می آید یکی باشد نزد حکما در توحید فعل است وحاصل امکان وموضوع که حیثی
بالذات جهات است وجهات من حیث هی هی که منشأ کثرت
اند مجعول بالعرض اند ومجعول بالذات نفس این وجودات است واما آن
که جهت سوء اعتبار می بینند وجود معقول بالتشکیک میدانند ومراتب برای
او قائلند وشدت وضعف در مراتب قائلند ولیکن مراتب را
حقایق متباینه نمیدانند چونکه اشتراک معنوی ثابت است ومفهوم
واحد از حقایق متباینه من حیث هی متباینه انتزاع نشود وکثرت
مراتب را قادح در وحدت حقیقت مقوله بالتشکیک نمیدانند بلکه
مؤکد میدانند چه بالاتر اشملیت واجمعیت است فیدید بیانی دیگر که
عالم را اگر کره است مصمت بدن واحد می گیرند ونفس او نفس کلیه و
عقل او عقل کل والعقول والنفوس الکلیتین والاجرام العلویة والسفلیة
کالاعضاء ویسمونه الانسان الکبیر لانه حی اذ الحی هو الدراک الفعال و
لم یکن له رأس ولا ذنب لکرة الفلک والاعضاء الدالة فی
وحدة کالانسان الصغیر ومن قائلیم حق جان جهان است و
جهان جمله بدن اصناف ملائکه قوای این تن افلاک عناصر و
موالید اعضا توحید همین است ودیگر همه فن وما بالجمله این مقام مقام
ملاحظه الاربطیت وعدم ملاحظه تفصیل مراتب ولیس منها سابق
ولا لاحق بل صدر منه الفیض مرة واحدة والازمنة والزمانیات
فی هذا المقام کالآن والامکنة والمکانیات کالنقطة ثابت وجهه کرد.

اشراق

اشراق نور او سر بر زد از افق و مقام دویم ایشان قول الحکیم الواحد
آه ملاحظه مراتب است تفصیلا وبشرط لا ومیگویند چون فیض از فیاض
باید بنظام احسن بیاید علی ترتیب الاشرف فالاشرف پس باید عقل
اول اولا صادر شود وثانی ثانیا وهکذا الی آخر صف نعال [illegible]
واین قول در هیچ یک از دو مقام منافی با توحید فعلی آنها [illegible] اند
نیست چراکه در مقام اول وجه فاطبه صادر از حق است وباو
مضاف است ولیکن بسقط الاضافه عن التعینات واضافه بجهات هم دارد
چنانچه عقل حاکم باین است وجود [illegible] لیکن در این
مقام ظاهر است ومضاف بعض بعباد در مرتبه ضعف وجهت [illegible]
عبارة توجه حق [illegible] کفته اند التوحید اسقاط الاضافات فالمعرب [illegible] المعری
والمسوب المنسوب ودر مقام ثانی مضاف بعباد بودنش ظاهر است واما
مضاف بودنش بحق بسبب النسبة [illegible] کالمعدات میدانند جهت اگر کتابان
کفته کنند هم درست است [illegible] علی الاختراع علی الاتباع
السماویة [illegible] بنظر غیر ناظر [illegible] در قواعد حکما می آید که حق متعال [illegible]
عقل ایجاد فرموده وبس وامر را بایشان مفوض کرده [illegible] این
طایفه کشوده اند خروج از انصاف است [illegible] مذکور [illegible]
کالمعدات اند ودیگر که عقل اول [illegible] نظم است [illegible] حقایق
حروف تکوینیه در [illegible] جمعیت وفعلیات [illegible] حقایق [illegible] از آن
حقایق [illegible] جاعل الحقیقة جاعل الرقیقة بالحقیقة ولکن قدح در باب
[illegible] از آن باب است ولم یأتوا البیوت من ابوابها وآمدن
[illegible] توحید ذاتی که لا هو الا هو وتوحید صفاتی

در لا اله الا الله اشارت به آنهاست نکرده بنده و محو میشود که
توحید خود اکنند و بگویند لا حول و لا قوة الا بالله العلی العظیم
و این خطبت مادر اثر است از آثار نحو کجا فرع وجوب است شیء
عالم بوجود بوجد اگر وجود وجوب نیست اثر وجوب نیز هم از خود
نیست و اگر وجود فقط و اگر وجوب فقط الاضافه از آن است
وجهه نورانیه است از نور الانوار اثر اثر از آثار نور الانوار است
و معنی امر بین الامرین آنست که اهل قرة العینین بهشت دیده کرده جهت
دو وجه است وجهی الی الله و وجهی الی الممکنات و اثر وجه سوم
اینده وجه است و هر یکی از نظر بنابت جمع است پس اثر هستی از هم
لا اثر هستیشان از ایشان است و همچنین صفات شان از اند شیء
قدرتش و اراده و اختیار و نحو آن و اگر قدرت و اختیار مثلا
از ایشان مسلوب است چنانچه شعر میگوید پس باید هستی هم در [illegible]
نه بینند لازم را سلب کنند و ملزوم سوما ثبت دیدن عدل نیست
و چون که ذنب لا یقاس به ذنب انچه جای استبطان میروند انده
مقصود شان از توحید در خود اگر این است آه شق اول اختیار است
و مقصود [illegible] است چنانچه وجود واحد مضاف حقیقی است و چون افعال
نیز مضاف حقیقی است و این منافات ندارد که فیض وجود واحد مضاف
بممکنات انها باشد و از قواعد حکما است که شیء نسبتی بفاعل و نسبتی
بقابل دارد اگر نسبت شیء بفاعل بالوجوب و بقابل بالامکان باشد
ممکن است [illegible] است اینست الکل [illegible] وجود فعال آن
در مقام توحید خاص حقیقی میکنید باید در هر ممکن موجود در حرف الله [illegible] هست

نورانیه

نورانیه میبینند و جهة ظلمانیه را از نظر ساقط اوست که [illegible] مسئله
الوجود خیر محض بوده حکما او را [illegible] بداهت دارند که اند بطور تحقق
و تحقیق نه بمجرد تعلق دارا باشد و فقره دعای افتتاح در شهر مبارک
باشد بطریق [illegible] بسیط جعله نه معمول خواندا [illegible]
و الله هر بدی که می بینند مضاف [illegible] حیثیات ممکنه و قصور قوابل
میکنند و اینها را جنود دقایق [illegible] اشر در تجلی منزه اند و مرجع
توحید ذاتی صفاتی نیست بلکه اگر تعطیل [illegible] منظور شیخ عکس
اولی است چه صفات عین ذات است پس مقصود از توحید ذاتی
چنانچه گذشت [illegible] که وجود است در جنب وجود قهار و عنت
الوجوه للحی القیوم قال الشیخ الاشراقی صرف الوجود الذی
لا اتم منه کلما فرضت ثانیا له فهو هو العزة اذ لا میز فی صرف
الشیء و قال المحقق الطوسی [illegible] فی الاشارات العارف [illegible]
کل قدرة مستهلکة فی قدرته تعالی و کل علم مستهلک فی علمه
بل کل وجود و کمال وجود مستهلک فی وجوده و در [illegible] تسبیحات اربعه
که فرموده بود [illegible] اگرچه دلالت بر توحید [illegible] دارد [illegible]
لعل التفصیل [illegible] است پس [illegible] غیر شده است بنحو محاطیت [illegible]
و جمالی را محاط [illegible] حیث [illegible] وجه و جلالی را محیط [illegible] الحمد
بتوحید عبارت کرد [illegible] اگر [illegible] است [illegible] در [illegible] افراد الحمد
و اگر از ذکر [illegible] است [illegible] نیز [illegible] بتوحید فعالیت و
حقیر آنکه دیگر بخاطر میرسد که سبحان الله کلمه تنزیه است [illegible]
بصفات سلبیه مشعر الله [illegible] پس اشارات [illegible]

[illegible] ترتیب [illegible] و الحمد لله [illegible] بصفات [illegible] جلال الله [illegible]

از فیض اوست ولا اله الا هو اشارت به جهت نفی صفات
چه جای مظاهر صفات در ذات و کمال الاخلاص نفی
الصفات والله اکبر ای اکبر من ان یوصف کما فی بعض الاخبار
اشارت بنفی از مقامست که منتهای سلوک سالکین است
لم قال کمثله شیء است در خداکم شوکی اینست و بس
لم شدن کم کن وصی اینست و بس لا التطبیق قول محقق ابن
که العالم غایب ابدا با شرح انور منافات ندارد چه تطبیق میان اصطلاحات
و قواعد حکمی و دیگر میان عرفا لا احد اکنست در جهات
امکانیه بذواتها وجود و عدم بالنسبه علی السواست همچنین وحدت
و تشخص و سایر کمالات آن در مقوله [illegible] جهات [illegible] ما دام آنها وجود
و در جای وجود و وجود عینی نزد محققان دلیل خفا فطرت آنها باقیست [illegible]
در وجود و توابع وجود عینی جهت جز جهت نشده است بلکه از اطوار اند
و عاریت وجود نیز اند ولا بد یوما ان ترد الودایع و حقیقت وجود
نور است چه معنی نور ظاهر بالذات و مظهر للغیر است و جمیع
محسوسات یعنی از دیدنی و شنیدنی و بوییدنی و چشیدنی و بسودنی و
متخیلات و موهومات و معقولات جمیع جهات تجرد است چه وجودات
بعالم صورت بنفوس فلکیه و ارضیه اند عالم ابتها و جهت تجرد [illegible]
بعالم جبروت یا به مستغرق در شهود فوق [illegible] حضرت ذی الجلال والاکرام
و عقول [illegible] اند جمیع تمامیات جز لطیفه فلکیه و جز
عنصریه و جز مرکبات معدنیه و نباتیه و حیوانیه از چرنده و پرنده و خزنده
تا [illegible] انها بنور وجود ظاهر اند و نور حسی در ظهور و اظهار اشیاء بکار است

حقیقت وجود [illegible] نور [illegible] ظاهر بالذات [illegible] حقیقت وجود [illegible]

علم

علم حجب بر فراز دست فرخار حمائلی انجا حجب سیاه بعضی از وجهات
دهنیه را در شرح انور هم نور صحیح فرموده اند که العلم نور یقذفه الله
فی قلب من یشاء و شیخ اشراق علم العراقیف [illegible] بکشف الشیء ای نور النفس وکونه
نورا لغیره الاول فی علم المجردات بذواتها والثانی فی علمها بغیرها
و بعضی اکابر فرموده اند که علم در قلب اول نور است و بعد ضیاء و
نجم و قمر و شمس [illegible] است بخطره و حال و ملکه و استقامت و میان
نور حقیقی و نور حسی علاوه فرق مذکور فروق دیگر هم هست مثل اینکه
نور حسی قائم بغیر است و نور وجود قائم بذات و نور حسی منبسط
بر ظواهر مبصرات است و نور وجود حقیقی نافذ در بواطن و اعماق منفردات
بحیثیتی که غواسق و ظلمات جهات امکانیه فانی اند در فروغ او و نور حسی
شعور ندارد و نور وجود بهمه احیا و ناطق و عالمند و لا تتناهی انوار نور
الانوار بمراتب از عقول و نفوس که بلسان اشراقیین انوار قاهره
و انوار اسفهبدیه گویند چه فلکیه و چه ارضیه و نفوس ارضیه [illegible]
چنانچه در هر جا گفته شده است آینه خانه است پر از ماه و شاب دل تا [illegible]
تیره در عکس صفای تو و مثل اینکه نور حسی ضد دارد و ثانی مرکز ندارد و
نور مطلق وجود است و ضد و ند مطلق مقابل ندارد و بسیط مطلق وجود نور
منبسط ظاهر شده و جهت حق یعنی وجه حق و سیر از تعینات نور کل نور است
و وجهی ظاهره اضافه اشراقیه حق است مقام ظهور حق است و نور سموات
ارواح و اراضی اشباح است و این وجه ظهور حقیقت باید که المعنی الحرفی
الکت لاحاط بشی بالنسبه [illegible] جلال که حروف عالیات لم اقل [illegible]
او دید [illegible] بدیعه ایمان و ایقان [illegible] حالة [illegible]

مستنیرات

والالم بلکه ظهور اله وحقائق لکن مخفی کلام العدمی المستور فی الاسماء الحسنی
یا کنز الفقراء از فرط ظهورست زیرا که حجاب سبب دل وجود وعطاء
مضروب شود نیست والا کان المحیط محاط پس حجاب جمیع ظهور ازوست
مدار کسیست وظهور عدمیست ووجود لیت خافقه و اضافات
اشراقیه وجه مطلق جهات نورانیه حقیقه سبیح ممکن را از الکی نسبت
بعضی هست کریزیست فنا که ازوست لیکن اینجا همه از جهت اضافه که حق
ظهور حقیقه در همه اشیا ولیکن از جهة اضافات باشیاء بحسب نسبت
جهت اشیاء ظهور را انها هست ولیکن فی ثانیا وبالعرض و در نظر
مضیف غافل شود در نظر سالک وعاقل کرده نسبت بشیء اعال
بالوجوب است ومقدرست نسبت او تقابید بالاذعان داراست
وازاینجاست ۲۱ موالازمو حدین علی عمر مهد بارنست شیئا الا ورأیت الله قبله علی بعض
الروایات وحال نفس اینما تولوا فثم وجه الله ونسبت ظهور وجه النفسی
بظهور وجه اللهی چون نسبت تلالو ظهور کواکب است در نهار بظهور
نور شمس الکواکب لا یخفی کشمس از وجوه پس نه ظهور بانها مضافست
والظهور فان النور القوی الذی لکن النور الضعیف من الاناره پس معلوم
بنور برهان که ظهور حقیقی حق ظهورست و آن بیان جام طلب عرفا
النکت که اینها وجوات سو مثل اطلاق وعکوس نسبت تقویم
کل خانه چه بدر روم کو به خلق بالاخره داف صاف و ازل و بدان
تابان ذی الجلال و در شرح هم اطلاق ظل شده است مثل المرینی ربک
کیف مد الظل ان ارید ظله والله اعلم الدعا یوم لا ظل الا
ظلک السلطان کویند اطلاق شده است مثل ان الله

خلق آدم

صحرا

خلق آدم علی صورته یعنی چو آدم را در بساتین بیرون جهان خویش بر
نهادیم و مثل عموم قلم کلی بمعنی علی شاکلته باینکه مراد شان تمثیل است
خرابات ولهذا لمثل الاعلی و لتفاوت عکوس و از تفاوت مرائی میدانند
بحسب صغر و کبر و صفا و کدر و استداره و استطاله و مانند اینها
وار تفاوت ظهورات بحسب انبساط هر بحسب نفس ظاهر وازاینها
مشهورست که میگویند کل شیء فیه معنی کل شیء پس هرگاه که
مثل انسان ان نصب العین باشد عکس کوکب از انسان
در مردمک انسان دیگر با عکس مستقیم فی احسن تقویم
در آئینه سرا پای درست نما عکس کدر در آب و عکس مستطیل در
مرائی مستطیله و عکس دیگر ولکن کانت فی غایة الاختلاف
جهة تعدد وجود خدا هند چه همه نمودار یک عکس با غفلت
از انسان عکس بعکوس نظر اندازند همچنین تفاوت وجود در
مرائی جهات ونظر جمیع موجودات متعلقه
بعرش وحدة الواحد الحقیقی و نظر تفرقه وجوات مضافه
بمعینات کثرت منفصمه ومناسب این نسبت تشبیه شان
عالم را به بیت المرآت از حیثیت تناسب باختلاف عقاید
و حالات از رحمت و قساوت و قبض و بسط و محبت و عداوت
وغیر اینها در انسان و حیوان با بمعنی که عقیده و توحید که در آدم
و در خاتم ص با غیر اینها لیس الا واحد مانند معقول از
نار در الف الالف عقول پیدا شود چنین صورت واحده مجرده
یک موجود مجردست تفاوت در فنا پس

وحدت

کی عقول فاصد هستند سیّما نابر اتحاد عاقل و معقول
که گفته اند ای برادر تو همین اندیشه و همچنین حالت رحمت که
در زید است بعینه مثل حالت رحمت عمرو است و حالت جوع
و عطش و دیگر انفعالات مثل انفعالیتین در دو آب است و تفاوت
در ظهور ابدانست و هکذا امثله مرائی هستند که صورت از یکدیگر
منعکس شود در یکی و حدیث المؤمن مرآة المؤمن کی دلالت بر این
مرتبه باشد پس خلاصه این است که ظهور عکوس اشیاء مرتبطه
بالاجسام ظهور اوست و مرائی و قوابل جهتیات اند مستور کنند
در تحت عکوس و مقبولات که ظهور عکوس حالت مثل هباء است
که مرآت حسّیه مستور شود در تحت ظهور عکس آن الشیء کقوله ما رایت
الاشیاء مظاهر ثم نعم لا کما اتّهم البکم الذین اوقع نظرهم لمعات
سراب الکثرة فی تفرقه و هذا فی بدایات السلوک و چنانکه ما ابتنا
سابقاً فی بیان الاخر من الحیوان و هو الکل فی قلبه بمثل ان من ذکر الله تکلو
السمیع البصیر او یریق الی ان و هو اللطیف الخبیر او قوله مالک الملک
و هو یذکر یسمع الجموش و هکذا بحکم الاخلاص نفی الصفات عنه
و بعضی اصحاب گلشن گفته است اگر خورشید بیکجا بودی شعاع او یکسان بودی
ندانستی کسی کین پرتو از اوست نکردی هیچ فرق از مغز تا پوست
کی انفصول از پیش از فرع از آن گفته است پس مراتب وضع عرض العالم
انحلال نیست کما سوی الله الله و لنشر فارسی بهم از این بیانات
تطبیق عکس است اگر مراد ش عینیّت مقام ظهور است زیرا که مظهر حیث
ان مظهر فانی فی الظاهر و ملکه شدن غیر افاده جهتیات نیست در تحت طلوع نور
وجود ظهور نور قهار است نه آنکه مرتبه ذات که لا اسم له و لا رسم له اعلی
همه مرغوبین و مطلوبین است غیر او مرغوب و مطلوب نیست غیره منه تعالی الله عن ذلک علوا کبیرا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لك اللهم افتتح بعد التيمن بالتسمية بالحمد لان الحمد تحقيق لما تقدم
هو الثناء على الحق الواجب التعظيم ولان ما يوجب الزلفى لديه هو التوجه
الى جنابه بالثناء عليه فينبغي لكل عاقل لبيب ان يستعين في اموره بحضرة
الحق تعالى انه قريب مجيب واثر الحمد على الشكر لقوله عليه السلام الحمد راس الشكر
ما شكر الله عبد لم يحمده ولان الثناء باللسان على ولي النعمة اشيع واظهر
نعمه على رؤس الاشهاد وامتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
في القلب اوقع لما يوجد من الخفاء في عمل الجنان ولما يتطرق من الاحتمال
في فعل الاركان بخلاف البيان باللسان اذ هو المعرب عما في الضماير والكاشف
القناع عن وجوه السرائر واتى بالمضارع للقصد الى الاستمرار التجددي وحدوث
الحمد انا بعد ان وزمانا غب زمان كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم واختار صيغة المتكلم وحده على صيغة المتكلم مع الغير اشعارا
بانه ينبغي للحامد ان يستغرق في ذكر صفات كماله وتعداد جزيل نواله
ولا يلتفت في تلك الحالة الى الاغيار فيغض بصر قلبه عن جميع ما سواه ويتنزه
عن لوح خواطره رسم الغير ومحاه واتى بكاف الخطاب الدالة على الحضور اشعارا
الى انه تعالى حاضر لكل مكان غير غائب وشاهد لكل نجوى بلا ساتر وحاجب وانما
خفي لظهور راياته الباهرة واستتر لسطوع انواره القاهرة ونعم ما قيل لقد
ظهرت فلا تخفى على احد الا على اكمه لا يعرف القمرا وانما عقبه بذكر اسم الجامع
للدلالة على انه تعالى يستحق الحمد بجميع صفات الكمال وسمات الجلال ان من خصائص وصف

ح اخر بدل تعوض لذكر النعم بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين والميم في اللهم عوض عن يا ولذلك لا يجتمعان وهذا
بعض خصائص لفظ الجلالة كما اختص بالتاء في القسم وبدخول حرف
النداء عليه وفيه لام التعريف وبقطع همزته في يا الله مع انها همزة
الوصل وبغير ذلك كذا قال صاحب الكشاف اقول دخول النداء ليس
من خصائصه ويجيء من الجهل انه يا يدخل على التي والذي بل سمع يا الرحمن
ولذا اجتماع يا والميم كما قال المص فيما بعد وباضطرار خص جمع يا وال
الا مع الله ومحكي الجمل وكذا قطع الهمزة كما في قولهم لا افعله البتة كما ذكره
الشريف في حاشيته على شرح الرضي وقال الفراء وغيره من الكوفيين
ان اللهم اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحذف المفعول
قال الرضي وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير اقول هذا يؤيد
مذهبهم لانه يكون مشتملا على طباق السلب وهو من المحسنات البديعية
كقوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا ولئن اراد انه تناقض فلا تناقض
لاختلاف الموضوع ولئن اراد انه لو كان كذلك لما قلته بلا عطف …
ولا تؤمهم لان كليهما انشاء فيرد انه لا وجه لتخصيصه بهذا القول
بل هذا جار في اللهم اغفر لنا وغيره اللهم الا ان يقال انما خصصه بالذكر لانه
مع الاتفاق في الانشائية وتحقق الجامع فيه باعتبار المسند اليهما الجامع
باعتبار المسند بين ايضا متحقق فيه فلا محيص من العطف جدا والاولى في رد
مذهبهم ما قال المص لو كان اصله يا الله ام للزم باطراد جواز امن احد
اللهم امنا ارحمنا قياسا على اللهم ارحمنا وثانيا اللهم وارحمنا بالعطف عطفا
على يا الله امنا وارحمنا واللازم منتف اجماعا اقول وما في دعاء كميل اللهم

وسلك سؤال من شتمت فاقته ونحو ذلك فالواو فيه للعطف
على السابق لان الخبر لا يعطف على الانشاء وما وقع في الصحيفة
السجادية في الصلوة على الرسول صلعم من قوله اللهم فصل على امينك
على وحيك وقوله اللهم فارفعه بالكدح ونحو ذلك فالفاء جواب
شرط محذوف وبالجملة فلا شاهد لهم في امثال ذلك **قوله** خاتم
انبيائك الخاتم بفتح التاء بمعنى الطابع وبكسرها بمعنى الطابع
وفاعل الختم كذا في الكشاف وكلاهما محتمل ههنا **قوله** الى يوم
لقائك اى لقاء رحمتك متعلق بالتابعين ولا تعلق له بالافعال
الثلثة فيستلزم تحديدها وهو لا يناسب المقام فتدبر **قوله**
فهذه شرح لطيف اه هذه الفقرة اطول من الثانية ولو كانتا
متساويتين او كانت الثانية اطول من الاولى لكان احسن واولى
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كقوله والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو
عندي عيب فاحش هذا كلامه وفي شرح الكشف من الاظهار وحمله على
المجاز العقلي كزيد عدل ولا الحمل حقيقة والمجاز في الكلمة ومن جنته مخرج
المزج لا التمزيج **قوله** مهذب اما مرفوع واما منصوب والرفع اما على
الوصفية للشرح واما على القطع بتقدير هو والنصب اما على القطع بتقدير
اعني واما على انه حال من مفعول من جنبه فيكون هو وقوله واضح المسالك وقوله
يبين احوالا مترادفة او متداخلة وعلى ان التقدير فهو الا اسم مفعول الى مهذب

مقاصده

مقاصده والاسم فاعل الى مهذب مقاصده والاول اولى اذ على الثاني
يلزم التفكيك بينه وبين واضح المسالك كما لا يخفى ثم على تقدير انه حال
قطعي يجوز مخالفته للموصوف تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا لكن كيف جاز وقوعه صفة للنكرة او حالا مع كونه معرفة
لان اضافة الصفة الى معمولها وان كانت لفظية غير حقيقية اذا قصد
بالصفة الاستمرار كما قال صاحب الكشاف في تسويغ وقوع مالك يوم الدين
صفة للمعرفة ان اضافة اسم الفاعل انما تكون غير حقيقية اذا اريد به الحال
او الاستقبال كما في تقدير الانفصال كقولك مالك الآن او غدا
فاما اذا قصد به الماضي كقولك هو مالك عبده امس او في زمان مستمر
كزيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد ويرشدك
اليه قول النحاة في باب الاضافة عند قول المصنف وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره
مرادا به الحال والاستقبال قلت المراد به الحال تصوير الحكم عند المخاطب كما في قوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واما واضح المسالك فهو صفة مشبهة كطاهر
القلب ومنطلق اللسان ومطمئن النفس فهو نكرة قالوا الاكثر اضافته غير
محض فانه يجوز ان يصير اضافة محضة الا الصفة المشبهة وصاحب الكشاف قد جوز
في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة له قال واما شديد العقاب
فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك عن هذا التقدير وقد جعله الزجاج
بدلا وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نظر ثم ان في امثال ذلك ثلثة اوجه
الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعولية والجر على الاضافة ثم قيد شرط
جواز القطع ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم

[illegible]

لانه لم يعلم ان المنعوت يحتاج الى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه وقطع
مع الحاجة صرح بذلك الشرط الرضي ولا تحقق له هنا فظننا ان السامع هنا اهل العلم
مع انه هذا رباه عارف لانه يحن بهذا الشرح من صغر كيت وكيت امر لا يخفى جائز
على انه ما جوزناه انما هو في نفس تلك العبارة من حيث هي مع قطع النظر عن انها
مع اي سامع ثم قيد ما جوزتم من ان جاء المدح انما يصح اذا كان في مهذب
صنيره وليس كذلك لان مرجعه في بعض الوجوه اسم الكتاب فان التهذيب
معنى قائم بالمقاصد والوضوح بالمسالك قلت سيصرح الشارح في باب الصفة
المشبهة واسم المفعول انه اضافتهما الى مرفوعيهما انما هي بعد تقدير تحويل الاسناد
عنهما الى موصوفيهما فلذا يقال زيد طاهر القلب فتؤنث طاهرة ونسبة الطهارة
صفة القلب حقيقة الا زيد وغيره انما حولوا الاسناد الى ضمير الموصوف
لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وقد حققه التفتازاني ايضا في المطول
في مبحث الكناية فاحفظ ذلك لكيلا تقع في الغلط فقد راينا كثيرا من
الطلاب بل الفضلاء في غير هذا الفن يزعمون انه ما وقع في عبارات
المصنفين من نحو هند طاهرة القلب حسن يصحح لما ذكر **قوله** ريح التحقيق
اه الريح يجيء بمعنى الرائحة كما في القاموس وهي المراد هنا بقرينة تفوح وهو
من فاح المسك اي انتشرت رائحته ولا يقال في الكريهة او عام واضافته
الى التحقيق لامية فيه لحين المكاره ولا على سبيل الاستعارة بالكناية بان شبه
التحقيق في النفس بالمسك واثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به وهو الريح
فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم
استعارة تخييلية وهذا على طريقة الخطيب الذي اشتهر صاحب التلخيص او بان
استعار المسك للتحقيق لكنه لم يصرح بذكر المستعار ولم يطلقه على المستعار

لابد اقتصر على لازمه وهو الريح ليتفرع عليه التفوح على ما هو طريقة القدماء من البيانيين
وصاحب الكشاف على ما يشعر به كلامه عند تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله او بان
ذكر التحقيق واراد به المسك بجعله مرادفا له ادعاء ونسب اليه شيء من لوازم
المراد على ذلك كما هو على طريقة السكاكي **قوله** بالكنية المشتهرة انها بالتاء وقيل
انها بالنعت الى الطريق الواضح **قوله** حاجب الدين قيل عليه تقديم اللقب ها هنا مخالف
لما عليه القوم من انه يجب تاخيره عن الاسم متى اجتمعا كما سيذكره المصنف **اقول**
هذا مستثنى منها فقد جرت العادة بانه اذا كان المقام مقام اعلاء المنتسب
قدمت الاوصاف والالقاب والكنى ليتشوق السامع مع زيادة تشوق وتقرب على
المتكلم كثيرا حتى اذا سمع الاسم تمكن في ذهنه فضل تمكن وكثيرا ما وقع في قلبه
لان المنساق بالتعب اعز من المنساق بلا تعب والحاصل بالطلب الذي من الحاصل
بغير طلب ولو شئت فارجع الى اوائل الكتب حيث وضعوا الاسلوب على
ذكرنا وذكروا الشراح نسب المصنفين على نحو ما ذكرنا ثم اعلم ان مولده الجبان
من الاندلس وقدم دمشق وتصدر بها الاقراء العربية وقدم حلب القضاء وتصدر بها
واشتغل بفقه الشافعي ونقل انه كان كثير العبادة حسن الصمت احد عشر طاعة وقد ولد
سنة احدى وستمائة وتوفي بدمشق ليلة الاربعاء ثاني عشر شعبان سنة احدى وسبعين
وستمائة **قوله** محمد ابن عبد الرحمن قيل لم حذف التنوين من محمد ولا وجب للحذف بناء عن
او منع صرف او اضافة قلت يحذف التنوين وجوبا من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم اخر
كما قال ابن الحاجب في الكافية وهذا مطرد لكثرة الاستعمال المقتضية للتخفيف ولهذه العلة
تحذف الالف خطا من ابن المذكور اذا لم يقع في ابتداء سطر كما في الامالي **قوله**
رب اي ابن خير مالك الرتب صفة مشبهة بعد نقل المشتق منه الى فعل اللازم كما هو مخرج
وهذا مطرد في باب المدح والذم نص عليه السكاكي في تعريف المفتاح والزمخشري في الفائق

تقول رب يربه فهو رب كما تقول تم عليه يتم فهو تم ويجوز ان يكون وصفا
بالمصدر للمبالغة كما في زيد عدل وقوله والله ارب اقرب واذا هو
كان نعتا لكنه لما قدم على الموصوف جعل ذلك الموصوف بدلا منه وفيه
تكرار لما لك ايضا وهو اعادة اللفظ فيه وانه من جنس تام ما شئ وكذا
ثم بعد والحمد من الملحق بالجناس كقوله تعالى واقم وجهك للدين القيم
وهذا ايضا وجه لاختيار المص الحمد على الشكر **قوله** اي وصفه بالجميل اشارة
الى ان معنى الحمد هو الوصف بالجميل على سبيل التعظيم والتبجيل **قوله** تعظيما
واداء اشارة الى تعميم متعلق الحمد للنعمة وغيرها **قوله** لبعض ما يجب
اي لبعض محامد تجب على عبده تعالى او اداء لبعض ما يجب الحمد من المحامد
فيكون اشارة الى العجز عن اداء الشكر كما في بعض الادعية المأثورة فانه
يستلزم الشكر او اداء الشكر لبعض ما يجب الشكر له من النعم **قوله** ومن
ايجاده اي ايقاع الحمد بمجرد هذا الكلام ولو لم يكن المراد ما ذكره المص
لزم ان لا يمكن ايقاع الحمد بهذه الصيغة للزوم التسلسل او الكذب كما لا يخفى
وسيوجد لا يبنى للفاعل او للمفعول **قوله** حامدا لما كان يتوجه على ظاهر
عبارة المص انه قد تقرر عندهم اشتراط مقارنة الحال والعامل زمانا فان
زمان المجيء في جاء زيد راكبا هو زمان الركوب ومقارنتهما غير متحققة
اذ لا يمكن ان يكون في جزء الزمان ايقاع الحمد والصلوة دفعة لان الالفاظ
تدريجي الوجود بحيث يحدث شيئا فشيئا اشار الشارح الى دفعه بان جعل مصليا
حالا مقدرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مريدا به الصيد غدا
فهو من اقامة المسبب مقام السبب ومثله في التعبير عن الارادة بالفعل قوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة وقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله قوله

المص فيما بعد فيما عرفت فلا فيه تمحط دخول ابن الحاجب في كافيته اذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في القاعدة
الخامسة من الباب الثامن من المغني **قوله** اي داعيا بالصلوة اشارة الى
ان الصلوة من المؤمنين معناه طلب الرحمة ولفظ مصليا حال من المستتر
في احمد الاخرى وانما فسر الصلوة ثانيا بقوله اي الرحمة لانه اذا كان
مصليا بمعنى داعيا بالصلوة كانت الصلوة ايضا بمعنى الدعوة بالصلوة
ثم تلك الصلوة ايضا بمعنى دعوة بالصلوة وهلم جرا فيذهب الامر الى ما لا نهاية
له وانما لم يكتف من اول الامر مصليا بقوله داعيا بالرحمة اشعارا بان الصلوة
تجيء بمعنى الرحمة ايضا وذلك اذا اسندت الى الله تعالى ثم قيل الصلوة في اللغة
الدعاء وفي الاصطلاح الاركان المخصوصة فمن اين جاء بهذا المعنى قلت هذا
معنى مجازي رعاية للمعنى اللغوي فحيث يسند الى الله تعالى يجرد عن معنى الطلب
ويراد بها الرحمة مجازا ثم اعلم ان قوله داعيا لا عطف بيان لقوله مصليا
كما هو المشهور ولا عطف نسق كما هو مذهب الكوفيين والسكاكي وبهذا الكلام في موضع
وقعت فيه كلمة اي التفسيرية اذ لا يخلو اما تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة
الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد وفصل يقوى مذهب الجمهور وقول العارض
ان يقول يجري ما بعدها مشتقا يمنع كونه عطف بيان وكذا اي في الوهم
قال الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطف بيان وكذا وقوعها تفسيرا
للضمير مطلقا ينفي كون ما بعدها عطف بيان للضمير قال ابن هشام في المغني في بحث
ان المفسرة في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله لا يصح ان يكون
ان مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به لان عطف البيان
في الجامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف

بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك وهو لا غنى بهذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين
ابو محمد ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك هذا كلامه ونقول الفضل
لو اراد ان التفسير بلا اعادة اكثر فلا يخفى ان الامر بخلافه وعلى ما نشأ بدونه في تفسيرات
وقعت في كلامه وان اراد انه على سبيل التندر يكون كذلك فلا ريب انه قد يعطف
بغيرها ايضا بلا اعادة كيف وبعضهم لا يقول باشتراطها كما نص واحتج ابن
هشام على كونها بعد اي عطف بيان او بدلا بانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط
دائما ولا عاطفا ملازما لعطف شيء على مرادفه اقول الصلوح للسقوط
دائما لو كان منافيا لكونها عاطفة لكان منافيا في بعض الاوقات ايضا
وهو في الاخبار والصفات المتعاطفة على ما يشعر به قوله دائما والاطلاق ايضا
لا مانع من ان يكون كونها عاطفة بلا زمة من خواص هذا الحرف كما ان يكون حتى
عاطفة للبعض على الكل من خواصها فكما لا يلزم من عدم ثبوت هذه الخاصة
لغيرها كونها غير عاطفة فكذا هنا وما عارض به واردة عليه ايضا ونعارض
معه ايضا بان تفسير الضمير الحاضر بالظاهر كان يتق في تفسير قول الناظم كلا منا
ان معاشر النحويين بخلاف البدلية اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل الكل كما
سنذكره والمصنف الا ما يفيد الاحاطة والشمول نحو قمتم ثلاثتكم وقوله تعالى
يكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وما نحن فيه ليس كذلك ويرد عليه ايضا انها تقع
تفسيرا للجمل كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك
لا اقلي مع انه صرح في الباب من المغني لسر عما يفترق فيه عطف البيان
والبدل انه لا يكون جملة تابعا لجملة بخلاف البدل والعجب انه قال في الباب الثاني
منه عند الكلام على اي المفسرة انها ليست عطف بيان او بدلا اذ لم يثبت
عند الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وغاية ما يمكن ان يوجه هو الذي يختلج

من انه لا بد ان يتحقق بين كل متعاطفين مغايرة ما وما نحن فيه ما لا كمال الاتصال
ولا كمال الانقطاع ولذا عدهما البيانيون من موجبات الفصل وعلى هذا
فنقول لو كانت كلمة اي عاطفة للزم تخلل حرف العطف بين المتصلين
كمال الاتصال لوقوعها ابدا بين المفسر والمفسر وهما مترادفان كقولك
عندي عسجد اي ذهب ورايت ليثا اي اسدا لكن عليه ايضا انه لم يجوز
ان يكون من قبيل العطف التفسيري فتامل **قوله** [illegible] اعلم ان في
تفسير النبي والرسول اقوالا فقيل بعضهم بالترادف بينهما وقال جمع الكثر منهم
وغيره من المفسرين الرسول الذي معه كتاب من الانبياء والنبي يعني من الانبياء
والذي لم يكن معه كتاب واورد عليه ان لوطا واسمعيل وايوب ويونس وهرون
كانوا مرسلين كما ورد في التنزيل ولم يكونوا اصحاب كتب مستقلة وقيل
الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو الناس اليها والنبي من بعثه لتقرير شريعة
سابقة وقيل الرسول من ياتيه الملك بالوحي عيانا والنبي يوحى اليه ولمن يوحى اليه
في المنام **قوله** صلى الله عليه واله هذا من العطف على الضمير المجرور بدون اعادة
الجار كما هو مذهب المص **قوله** وبالهمزة من النباء ويجوز ان يكون ماخوذا من النبي
بمعنى الطريق الواضح لانه وسيلة الى الله تعالى **قوله** لانه مخبر اعترض عليه بوجهين
احدهما ان المناسب ان يقول لانه مخبر اذ النبي ح من النباء وهو الخبر لا الاخبار
وثانيهما انه اذا كان مخبرا عن الله تعالى للخلق يكون مامورا بالتبليغ مع
انه قد لا يؤمر بتبليغه **اقول** الجواب عن الاول ان كونه مخبرا يستلزم
كونه مخبرا اي على نفسه ولا على الخلق فذكر اللازم واراد الملزوم مع انه يكفي في وجه
التسمية هذا القدر من المناسبة وعن الثاني ان المراد انه مخبر عن الله وهذا
اعم من ان يكون مخبرا على نفسه كما كان نبيا على نفسه او ان يكون مخبرا على غيره او على انه لا يلزم

الاطراد في وجه التسمية **قوله** زيد صلى الله عليه واله هذا من العطف على الضمير
المجرور بدون اعادة الجار كما هو مذهب الكوفيين **قوله** وبالجملة فمن تتبع وكوز
لتى يكون لالي في حديث مرواه انا خص هذين الحديثين بالذكر لان
المقصود ذكر من بين اوصافهم الاصطفاء فذكر الشارح الحديث الاول شاهدا
عليه فانه يدل بلفظه على اطلاق الاصطفاء عليهم واما الحديث الثاني
فذكر فيه لفظ الاختيار فهو يناسب التفسير الذي ذكره الشارح بقوله المختار واما
فالاحاديث في فضله اكثر من ان تحصى كثرة ولنذكر بعض منها تيمنا وتبركا فنقول
قال انا سيد ولد ادم ولا فخر وقال انا اول الناس خروجا اذا بعثوا
وانا خطيبهم اذا وفدوا وانا مبشرهم اذا ايسوا لواء الحمد بيدي وانا اكرم
ولد ادم على ربي وخاتم النبيين وقال ادم فمن دونه تحت لوائي يوم القيمة
وقال كنت نبيا وادم بين الماء والطين وقال انا اول الانبياء
خلقا واخرهم بعثا وقال نحن الاخرون السابقون يعني الاخرون زمانا والسابقون
بالفضائل فلا تناقض اذ لم يتحد المحمول فان التقدم بالشرف والتاخر بالزمان
وقال الاخرون خلقا والاولون قصدا فانهم غاية لكل الموجودات التي في العالم
والعلة الغائية مقدمة علما مؤخرة عينا اول الفكر اخر العمل او الاخرون بحسب
الدنيا والمتقدمون من الملائكة في العالم السفلي وبحسب الظاهر كما قال تعالى علمه شديد
القوى والاولون من حيث التكميل والتعليم لهم في العالم العلوي كما ورد في الخبر
اقول هنا وجه اخر الطف وادق وهو الاخرون زمانا والسابقون ذهرا
وبعبارة اخرى الاخرون في سلسلة الصعودية والاولون في سلسلة النزولية
وفي سلسلة الحق فانه اول الانبياء في العالم لوابه ومن ادم الى يوم القيمة ملكه وقد
ابان عن هذا قوله لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعي وينسخ الله به جميع الشرائع

لا يخفى

لا يخرجا عليهم بكتير من شرعه كما نسخ الوارد في شرعه الظاهر انه اشكل عليك
قوله تعالى اولئك الذين هدى الله فبهديهم اقتده فنقول المراد بهم اقتده
كما قال عليه لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعي فاضاف الاتباع الى نفسه
بل قال بهداهم وهداهم من الله وهو شرعه ان الزم شريعتك التي ظهر بها
وكذا قال تعالى واتبع ملة ابراهيم وهو الدين واصل الذين انما هو من الله
تعالى وقد قلت في مدحه ابياتا بالفارسية لا باس بذكرها وهي هذه **بيت**
بر قامت تو شد راست ديباي كرمنا في **بيت** بر تارك تو زيبا است اكليل من انا في
از يك دمت بخشيدن جان ابا بست بر طين **بيت** چون زهره ريا حين از باد صبحگاهي
هستي بر انبياء شه فرمان برت كروبي **بيت** تاج تجلي مع الله حق را تو نور ثاني
بر تر نشسته از املاك شاه سرير لولاك **بيت** انشب كه شد بر افلاك از بزم ام
ها في **بيت** شرع تو نسخ اديان **بيت** كرد انچنان كه ريزد **بيت** كرد دو ورق
زعفران در صر صر خزاني **بيت** غير هوا ش بكسر از سر فكن تا آبد **بيت** بسرار خاك
بر ز آب زنده كاني **بيت** وما ذكرنا في فضله بالنسبة الى ما لم نذكر كقطرة في بحر
ولا يمكننا ضبطه وحصره فطوبى لمن عرف ولكن برهم فضله انه افضل الملائكة
والانبياء مع انهم اشرف المخلوقات فهو خير الخير ولب اللب كما قال
فلم ازل خيارا من خيار روا لجليل المقام ولنعم ما يكفي ابلا لذكر فضائله الكثير المتعذر
سائر ان الحديث بحر الحديث ولنعم ما قال في اخوانه **بيت** ان شوق الحبيب جلا
على عدد صفات كماله **بيت** ودر نعوت جماله وصف شمائله وخصائص صلوات الله
عليه واله **قوله** ان الله اصطفاه ادرد عليه بان المدعى انه مصطفى من الناس
جميعا **بيت** وهذا الحديث يدل على انه مصطفى من ولد ابراهيم وجوابه انه اذا ثبت
اصطفاؤه من ولد ابراهيم ثبت اصطفاؤه على الناس كلهم لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا

وال ابراهيم وال عمران على العالمين وفيه ان الاية تدل على ان
ولد ابراهيم من المصطفين الا على العالمين واما اصطفائهم على ادم
ونوح وال عمران فلا ويمكن ان يقال قد ثبت اصطفاؤه من ولد ابراهيم
بهذا الحديث واما اصطفاء ولد ابراهيم من غيرهم فبدليل الحديث الثاني

من واختار منهم العرب لان العرب من ولد اسمعيل
ان الله اختار خلقه واختار منهم بني ادم اراد اختيار بني ادم كما في
قوله اذ ختم الصلوة كذا قيل واما جعله من باب التضمين فيعدي
نفعا والتكرار بحاله لان اختار مع بمعناه الا ان هنا حالا محذوفا
وهو مريدا كما هو قاعدة التضمين على ما حققه التفتازاني في حاشية
الكشاف حيث قال حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت
تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان
في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر
فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة
القرينة اللفظية فقولنا يقلب كفيه على كذا معناه نادما على كذا هذا الكلام
والذي يختلج في الخواطر ان معنى ثم اختار بني ادم ثم ادام اختيار بني ادم
بطنا بعد بطن حتى اوجد منهم العرب فاختارهم وبهذا الكشاف قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا ان معنى امنوا اثبتوا على الايمان
ودوموا عليه وازدادوه وقس عليه ثم اختار في الموضعين والله تعالى اعلم
وقد ذكر وجه اخر لا نسيم ولا يخرج من جوع **قوله** بفتح التاء الثانية الا انه لم يكن ضمه ا.

لان فيه حذف المفعول المستكملين وحصر الممدوح وكلاهما خلاف الاصل **قوله** والتقريع
جواب عن سؤال مقدر تقريره ظاهر ثم قيل قد تقرر في الجملة اذا كانت استينافا بيانيا
او جوابا لسؤال مقدر فلا تقترن بالواو العاطفة فكيف عطف ذلك على قوله
عدتها الف وهكذا في كثير من عبارات المصنفين قلنا لا يمكن جعل الواو في مثله
عاطفة وانما هي للاستيناف كما قيل في **قوله** تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه
انه جواب عن سؤال مقدر والواو للاستيناف **قوله** والمراد به المراد في
وانما هو علم العربية المطلق اه اذ لو كان المراد علم العربية المطلق لزم ان يجب
المصنف في هذه المنظومة عن جميعها ايضا فان فنون علم العربية اثنا عشر اللغة والنحو والصرف
والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع والتاريخ والانشاء والعروض والقوافي وعلم
الخط وقرض الشعر وهذه تسمى بالفنون الادبية ايضا والعربية في **قوله** علم العربية
صفة لمحذوف اي الكلم العربية مثلا وربما يقال ان الناظم لم يذكر الاسائل عديدة من
التصريف فكيف يكون هذا الرسالة كافية حاوية لمهمات مسائل الصرف فاندفع
السؤال والجواب وهذا مدفوع بان مسائل الصرف المذكورة في هذا الكتاب ليست
منحصرة بما ذكر في باب التصريف في اخر الكتاب بل كثير منها ممزوجة بمسائل النحو كبعض
ما ذكر في باب الفاعل وباب تعدي الفعل ولزومه وجميع باب ابنية المصادر وابنية
اسماء الفاعلين والصفات المشبهات ولذا اخرها في الكافية الى التصريف كما سيأتي
والتصغير والمقصور والممدود وغيرها **قوله** لافهام الطالبين اللام بمعنى لاجل والافهام
جمع فهم ولا تجعل اللام للتعليل والافهام مصدرا لان المفهمان الطالبين او الافهام
الطالبين المعلمين غيرهم فغير جائز اذ لا بد من تقدير صلة للتقريب فيلزم الاجحاف
في الحذف في كلام الناظم اذ يكون التقدير تقرب الالفية المعنى الاقصى لافهام الطالبين
لاجل افهامهم وهو غير جائز ومن ثم جعلوا اللام زائدة للموطئة في ذكر قلم الفقراء

فمن كان الرحيل غدا لكيلا يلزم الاجحاف بحذف جوابين احدهما للشرط
بقرينة ما تقدم والثاني للقسم **قوله** اي الا بعد من غوامض اه يعني ان هذا بيان
حاصل المعنى لان الموصوف المقدر المسائل والا فيجب التطابق بين اسم
التفضيل المعرف باللام عن الاقصى وموصوفه وكلمة من تبعيضية اي الاقرب
الا بعد الذي هو بعض غوامض المسائل ولا غير الا بعد منها فتقريب الطريق
اي بدلالة المغزى ولا يمكن جعلها بيانية لان علامتها ان يصح حمل الموصوف
عليها على ما قالوا وههنا لا يمكن ذلك لان الغير الا بعد ليس من غوامض بل
غامض ما لكن ثم اضافة الغوامض الى المسائل من باب جرد قطيفة **قوله**
قليل الحروف كثير المعنى اشارة الى ان المراد بالايجاز هو ان يكون الكلام
ناقصا عن اصل المراد وافيا بدلالة المعنى المغزى لانه شديد الاحتمال لعين
فهو لا يناسب مقام وصف الكتاب فقد قرر في التلخيص قد وجز في منطقه
واوجز الكلام قلل كلامه وقلله **قوله** ولا يدع اه انما لم يقل لا يدع من ذكر اللفظ
الموجز سببا للتقريب مع انه الظاهر من كلام المص لان الوصف مشعر بعلية
مبدا الاشتقاق فبالحقيقة الايجاز هو السبب ثم التقريب ليس بنفسه مقصودا بالذات
بل هو وسيلة الى فهم القارئ فهو مقصود بالعرض ومن اشتهر قولهم حد الغايات وودع
المبادي **قوله** بغير مع ويجوز ان يكون بمعنى في لان اين ظرف المعاني في
بعض النسخ فلا بد من تقدير مضاف اي يكون منقلبا بجز بمعنى مع والا فعم اسم
لمكان الاجتماع او زمانه فله معنى مستقل فلو كانت بمعناه لكانت اسما مثله
ومثل هذا التسامح شايع في كلامهم **قوله** وبسط له بذل الوعد منجزا اما بسط
استعارة تبعية وههنا دلالة البذل قرينة لها او تشبيه الكتاب في النفس بباسط
العطايا استعارة بالكناية واثبات بسط البذل له استعارة تخييلية وذكر

الوعد

الوعد ترشيح وتوافق بعض الكلمات من هذا الشطر مع بعض من الشطر الاول
في الوزن خرج التقفية من قبيل التسجيع المتوازي وقلنا بجريانه في النظم
ولشابه موجز ومنجز من الجناس اللاحق والجمع بين المتقابلين في الاقرب الابعد
من الطباق ولغير محسنات هذا البيت لتوافق الشطرين في الاعراب حرفا
بحرف ولله در المص حيث حلى هذا البيت بحلى تلك المحسنات ثم ان تفسير المنجز
بسريع الوفاء جرى سريع خاصة كما فعله الخالد الازهري اشارة الى ان اسناد
المنجز الى الوعد من المجاز العقلي **قوله** لتفضيل السابق المصدر بمعنى المفعول
وهذا اشارة الى ان قول المص تفضيلا ايضا كذلك اي مفضلية فليس من
اقامة السبب مقام المسبب نعم ان كان مبنيا للفاعل فهو منها كما قال الخالد
الازهري ووجهه ان التفضيل للمص لا لابن معط فكيف يكون ابن معط
جامعا له فلا بد ان يقال انه من باب المجاز المرسل فان تفضيل المص اياه على نفسه
سبب لمفضلية كما قيل انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه فاقام التفضيل
مقام المفضلية وهذا كقولهم ملان الملا الدم اي الدية وربما يقال انه من اقامة
المسبب مقام السبب والاصل حايزا فضيلته وهو وهم اذ لا فايدة في قوله
هو حايز فضيلة مع انه لا سببية للسبق لحيازة فضيلة **قوله** معاشر
النحويين والاخر للغة فهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي
اصطلاح الصرفيين يطلق على الجامد المشتق كما يقولون المصدر اصل الكلام
وفي اصطلاح المتكلمين يطلق على المعنى القائم بالنفس وقد شاع عندهم ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا وفي اصطلاح ارباب المعاني
ما اشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم
خبر كما صرح التفتازاني وقول المجنون عندهم كلام قاله الفاضل الجلبي

ونصب معاشر على الاختصاص بتقدير اعني او اخص كقوله نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما باجالية كما في ارجوزة ايها الغر اي مختصا من بين الفتيان لان ذلك
فيما كان بلفظ ان فليس بمعناه مخصوصين وقد كانت في الاغلب الفخر
وهو ظ ثم ليس فايدة الاختصاص ولذا كانت في الاغلب التفاخر والتصاغر
وهما غير مناسبين في المقام الا انه قد يجرد لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير
وهذا هو المراد **قوله** اي صوت فيه تسامح لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية
لكلام الشيخ الرئيس فالمراد **قوله** فخرج به ما ليس بلفظ اورد عليه
بانه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن شيء واجاب الابهري بان اللفظ والافادة — بين ۲
عموما من وجه واذا كان بين الجنس والفصل هذه النسبة يجوز ذلك اقول
هذا في التعريف اللفظي واما في الحقيقي فالجنس عرض عام لازم للفصل والفصل
بالحقيقة نوع من الوجود والفصل المنطقي لازم له والجنس العارض وجود المعروض
وجود اخر **قوله** لا طلاق على الرأي حتى صار كالحقيقة العرفية كما قيل ويكون لفظا
مشتركا واستعمال المشترك في الحدود معيب لان قيد اللفظ يغني كذلك الاطلاق على الرمز
فلذا اللفظ منقول **قوله** جنس قريب فالتعريف به يجوز فاما بخلاف التعريف
بالجنس البعيد وربما يمنع كون القول جنسا قريبا لاطلاق على الرأي والاعتقاد والحاصل
ان جنسية الجنس مط باعتبار الاشتراك المعنوي للفظ وربما رجح احد القول
بان استعمال المشترك مع قرينة واضحة معينة للمراد شايع ويمنا كذلك بخلاف
وضع الجنس البعيد موضع القريب فانه نقص الحد مط فتامل **قوله** اي مفهم معناه
لما كان المفيد معناه في الظ ما يفهم المعنى حتى تقدير قائم يفيد معنى وح يتجه ان
ما لم يفهم مفيد في رتبة الشيء لا انهم اصطلحوا ان يقولوا المفيد ويريد واما ذكره
ولذا قال في شرح الكافية لكن في الاقتصار على مفيد كفاية وذلك لان ما ليس بموضوع

اوليس

او ليس بمقصود ولذاته ليس مفيدا اصطلاحيا واستثنى منه بالكلام
لكن قيد الانسب بحال الباحثين عن احوال اللفظ لئن يعيدوا ذلك وما
ينطق على سبيل السهو او في حال النوم من الكلام اذ لا فرق بينها وبين
غيره في الالحاق البداهة وعدمها مثلا وهم رابحين اللفظ ولذا قالوا الحكماني
والوقوا ايضا مع انها عند المتقنين بحال المعنى ادوات وحروف قلنا
لما كانوا باحثين عن احوال الكلام ولكن من حيث وقوعها من فصيح ولا اقل
من قاصد وكانوا غير مبالين بكلام غير القاصد لا جرم اعتبروا القصد
في تعريف الكلام **قوله** لغيره اما متعلق بمقصود والضمير راجع الى الحرف او الى المقصود
والمراد بغيره ما هو صاحب المقصد حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين
بالاسناد واما متعلق بقوله لم يصرح والضمير راجع الى المقصود اولا لكونه
مركبا اي لم يصرح بهذا الشرط كما لم يصرح بغيره لكونه مقصودا حيث اشار اليه
ولم يصرح كما قال الشارح واشار اليه وانما قال لم يصرح لانه قد اشار اليه في بحث منعي
بقوله مفيد و **قوله** كما استقر **قوله** اذ ليس له اه اقول هذا توضيح اللازم
الاكتفاء بقوله لفظ كما استقر اذ ليس لفظ يحتمل كما استقر وهو غير مفيد والعجب
في اكثر التعريفات لو تكفي بالقيد الاخير لكان معينا الافراد ان لو قيل في
تعريف الانسان ناطق لكان مخرجا لما اخرجه القيود الاول وهي الجوهر
النامي الحساس المتحرك بالارادة ومع ذلك تذكر للتنصيص على الذاتيات
فينبغي ان يقال انه لم يصرح بالانتقاض تعريفه بعرف جامع مانع من غير تنصيص
على الذاتيات **قوله** واشاره الى اشتراط كونه موضوعا اقول وهنا وجه اخر في
اخراجه وهو انه لو لم يذكره لم يكن التعريف جامعا للكلام المركب من كلمتين
احديهما لفظية والاخرى منوية كاضرب مثلا لانه بدونه في علمه اللفظ لكن غير مفيد او هم

ليس بلفظ لان المهمل من مقولة الصوت فالمركب من الداخل والخارج خارج عن
هو لفظ غير مفيد وما هو مفيد غير لفظ فلا مانع كما ستقف دخل ذلك ثم انه لو
لم يقول لا يفهم منه اشتراط كونه مقصودا في قوله كما ستقف لانه يرى قائله القاصد فهو
مقصود وليس قائله هو فلا ويمكن الجواب بان التقدير كقولك او كقولك ستقف لا
كقول النائم مثلا والساهي كقولك اسد ثم ستقف وهو تم لا ما اخذ منه
ولا نفع فنكيف به قوله اقول ثم فلذلك خارج واستقف كما امرت وهو بعيد
ولك ان تقول لو سلمنا دلالته على القصد فانما هي بالالتزام وهي مهجورة في
العلوم وجوابه انه قول مشهور عند المنطقيين غير معتبر عند الادباء على انه
من المشهورات التي لا اصل لها على ما حقق في شرح المطالع ثم انه يرد على
تفسير الشيء موضوعا بقوله مقصودا اصلا الاولى لان الموضوع اعم ولا دلالة
للعام على الخاص بوجه من وجوه الدلالات اقول الحد اصطلاح منهم في باب
الكلام كما في حد الاسم بمعنى الاخص المقابل للكناية وللقب اصطلاح مخصوص
باب العلم **قوله** كجملة الصلة والجزاء والخبر والصفة ونحوها فانه يستفاد انها ليست مقصودة
لذاتها بل مقصودة للموصول والشرط والمبتدأ والموصوف قال الرضي الجملة اعم
من جهة انها ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي
خبر المبتدأ ووقع ابن هشام انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس
وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ما فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب
انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة
الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وتظهر من ذلك
تاييد لما نقلنا عن الرضي في الاقتصار على مفيد كفاية فليس الشارح من مختار الحد
وليظهر ايضا بطلان ما يتوهم ان جملة الصلة مفيدة وبطلان ما يتوهم بعض من

الجملة اعم

الجملة اعم هو لغة كيف وقد قال الدماميني في كلام الاندلسي في شرح المفصل
ان الترادف راي الجمهور فانه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم
مترادفان ووافقه ابن الحاجب الترادف **قوله** بل الكلم انما اختار لفظ الكلم دفعا
لما يرد على المصنف ان تقسيمه في غير موقعه لان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة
لا الكلام لان قسم الكلم بما هو جنس حروف الاسم ليس التقسيم لا بد من صدق
على كل واحد من اقسامه وهنا ليس كذلك لان الاسم مثلا ليس بكلم فلذا فان الشارح
ان الكلم اي مجموع الثلثة وما ذكرتم من ان التقسيم لا بد من التصديق على كل من الاقسام فانما
هو في تقسيم الكلي الى جزئياته كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقر وغيرها
واما في تقسيم الكل الى اجزائه كقولنا السكنجبين خل وعسل فلا يلزم فيه ذلك
قوله التي تتالف منها الكلام انما وصف الكلم بهذا دفعا لما يرد على المصنف من ان في تقسيمه مقتضى
قوله وهي اي الكلم مخصوص بالمركب من هذه الثلثة وليس كذلك بل يطلق
على ما كان من نوع واحد او نوعين من الثلثة انواع نحو زيد غلام عمرو وكلم
الجملة لا تستقيم فاشار الشارح الى ان المراد بالكلمات التي ليس تركيب الكلام خارج عنها
في كل مورد ولهذا ارجع بنا تانيث الضمير مع جواز الوجهين فيه وجعلها ثم قال
واحده وبيان تلك الاشارة ان المراد انواع الكلمات وللاقسام في ذلك
في بعضها افراد من نوع واحد كزيد غلام عمرو ونحو كلها كما لا يقدح في قولنا الحيوان
انسان وفرس وبقر مثلا كون بعضه رجلا وبعضه حيوانات لان مرادنا بيان الانواع
وتعدادها لا الاشخاص فلا حاجة الى ما تكلف ابن هشام في دفع ذلك من ان الكلم مبتدأ
وجملة واحدة كلمة جزءه وذلك اسم وما بعده خبر مبتدأ محذوف في نظم تقديره
وما جزءه الا ان تضمن الكلام واحدة كلمة وهي اسم وفعل وحرف **قوله** لا غير
عطف على اسم لا على الضمير المجرور في منها كما توهم ابن هشام لانه الحصر ولا اداة

حصر هناك قلت حرز وجهين احدهما ان المبتداء اذا كان معرفا باللام فهو
مقصور على الخبر وثانيهما ان الجنس لا يصح ان يخبر عنه الا بجميع انواعه ضرورة كون
الخبر اعم من المبتداء او مساويا فلو حصرت بعض الانواع لكنت قد اخبرت
عن المبتداء بما هو اخص منه فيظهر ان الحصر لما اخبر عن الكلم بهذه الثلثة دل
على انها جميع انواعه وهو مقصور عليها قوله وذكره الامام اه اشارة الى ما روي
ابو الاسود الدؤلي قال دخلت على الامام علي ابن ابي طالب عليه الصلوة والسلام
فرأيته متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال عليه اني سمعت ببلدكم هذا
لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت له ان صنعت هذا
احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلثة ايام فالقى الي صحيفة مكتوبة
فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ
عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه
ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر
وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء و
عرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وكأن
وليت ولعل ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال
بل هي منها فزد فيها انتهى والقصة على طولها ليس هنا موضع ذكرها على ما قلنا
قوله عطف الناظم اه الصيغة الماضي واما الصيغة المصدر مبتدا خبره
نكون فصلته ثم ان هذا دفع لما يتوهم ان المتعارف في التقسيم العطف
بالواو لا بثم لان المقسم نسبته الى الاقسام على السوية هذا والضمير في دونها راجع الى
ما باعتبار المعنى قوله مستقل يخرج به الابعاض الدالة على المعنى كالالف في ضارب
وفي سكرى وحرف المضارعة والميم في مخرج ونحوها لا يقال التعريف غير جامع لان الالف

يضربا

في ضربا والواو في ضربوا والتاء في ضربت مثلا غير مستقلة كما صرح الشيخ عند
قول المصنف في باب الضمير وذو اتصال منه اه لانا نقول ليس المراد بالاستقلال ان يمكن
الابتداء به حتى يرد ما ذكرتم بل المراد به ان لا يكون بعضا من لفظ فظهر ان تلك الامور
ليست اجزاء الكلمات الا في فعل وثانيا نقول الاستقلال اعم من الاستقلال بنفسه او
بما هو بمنزلته في الاخبار بالذي فانه يشترط في المخبر عنه قبول التأخير بنفسه او بخلفه
قوله دال بالوضع يخرج به ما يدل ما لا يقصد كمن الدال على وجود اللافظ
او بالطبع مثل اخ الدال على التحسر فان قلت اذا لم يكن مثل اخ كلمة فكيف ذكروه
في مبحث اسماء الاصوات وبحثوا عن احوالها قلت اذا تلفظه المتحسر فهو ليس كلمة
لكونه دالا بالطبع ولا اذا حكى احد هذا الصوت من المتحسر فهو اسم صوت كما
ان غاق اذا وقع حكاية عن صوت الغراب فهو يكون من اسماء الاصوات قوله
تحقيقا او تقديرا قيد لقوله دال لادخال احد جزئي امرئ القيس علما وقد كانت
دلالتهما ذاتية فالمجموع كلمة واحدة تحقيقا لدلالته على مسماه لانه يفهم بذكر احد الجزئين وكل منهما
كلمة تقديرا في هذه الحالة ولذا اعرب باعرابين ولا يحتمل تعلقه بالوضع لادخال المجاز
بان يكون المراد بالوضع التقديري الموضع بالتأويل لان لفظ الوضع في التعريف
شامل لهما مغن عن ذلك مع انه لم يكن ح قيد لادخال احد جزئي امرئ القيس
قوله او منوي صفة لمحذوف اي الكلمة اما لفظ من صيغة كتب وكيت واما
غير لفظ منوي مع لفظ وكذلك اشارة الى ما ذكره الشارح والاستقلال يخرج
مثل الاعراب المقدر في عصى وليدخل المستتر في اضرب اعلم ان دخل المستتر في اضرب
كلمة وان لم يكن من مقولة الحرف والصوت والتعبير عنه بلفظ الضمير المنفصل على
سبيل الاستعارة وكلمة او للتنويع لا للترديد وللقائل ان يقول هذا التعريف غير مانع
اذ يصدق على المركب نحو زيد قائم وعلى نحو زيد انه لفظ مستقل دال بالوضع فلا بد من

ان لفظ مركب كما ان المجموع كلاهما لفظ واما انه موضوع فلان اللفظ المركب
كما انه مشتمل على اجزاء مادية وعلى جزء صوري وهو هيئة كذلك معناه مشتمل على
اجزاء مادية وعلى جزء صوري وهو النسبة وكما ان الاجزاء المادية اللفظية
موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك تلك الهيئة موضوعة بازاء
هذه النسبة غاية الامر ان وضع الهيئة نوعي ولذلك لا يختلف هيئات التراكيب
بحسب اختلاف اللغات ويمكن الجواب بان الهيئة وان كانت موضوعة
الا انها ليست جزءا من اللفظ وانما يكون جزءا لو كانت لفظا واذا كان كذلك
فالمركب مع قطع النظر عن الهيئة ليس المتحقق سوى كل جزء جزء وكل واحد كلمة
لكن يرد عليه انه يلزم ان لا يطلق اللفظ على الكلام لان الهيئة ليست لفظا
على ما ذكرتم وكذا المجموع المركب من اللفظ والهيئة ليست لفظا وكل واحدة
من الكلمتين وان صدق عليها اللفظ لكنها ليست كلاما فيلزم ان لا يكون الكلام
لفظا مع ان تعريف الكلام باللفظ مشهور بين الادباء فتأمل قوله ولا
يطلق على غيره هذا ممنوع اذ يطلق الكلمة على نحو غلام زيد مع انه ليس بكلام
اذ ليس مفيدا ولا بكلمة لانه مركب ولا الكلم لان الكلم اسم جنس جمعي لا يطلق على
الكلمتين والكلام الخ ايضا لا يأبى عن الاطلاق على الغير لان في عبارة الكتاب
ثلثة وجوه فانه كان فعلا ماضيا او اسما فاعلا مخففا عام فلا يمنع الاطلاق
على غيره لان اثبات التعميم لها لا يستلزم نفيه عن غيرها وان كان اسم
التفضيل بحذف الهمزة فهو صريح في الاطلاق على غيره وايضا يطلق على مجموع الثلثة
وايضا قد صرح بالسبق الخ على الراي ويمكن ان يقال الحصر بالاضافة الى المهملات
على ان المراد بقول الخ ما جد معنيه والقرينة انه بصدد بيان اصطلاحهم
مع لفظه خاصة انه ليس هذا المجموع يحقق وراء تحقق كل واحد قوله

لا في الاصطلاح

لا في الاصطلاح لما كان ظاهر عبارة المصنف ان ذلك في اصطلاحهم
اراد ان يبين ان مقصوده انه يوهم في اللغة لا في اصطلاحهم ان قيل مجيء
كثير في اللغة كما صرح الشارح فيما فيه لفظ قد قلنا اما مجيء لفظ قد على
التكثير كما في قول امرء القيس قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء
معروقة اللحيين سرحوب وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك اي ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية ثم استشهد
بقول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله وقال في تفسير قوله
قد يعلم ما انتم عليه اذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما
فوافقت ربما في خروجها الى معنى التكثير واما تقول القلة بالنسبة
الى استعمالها في غير الكلام قوله وهذا من باب تسمية الشيء اه
فيه ان علاقة الكلية والجزئية بحسب الاصطلاح والاستعمال بحسب
اللغة والكلام لغة يطلق على القليل والكثير والمهمل والموضوع ويمكن
الجواب بان الكلم لما كانت تاؤها للوحدة لا تطلق حقيقة على اكثر
من كلمة واحدة في اللغة بخلاف الكلام فانه يطلق على الكثير
وان اطلق على القليل ايضا قوله ثم شرع اه لا يخفى ان المصنف لم يذكر
للحرف علامة وجودية كما ذكر للاسم خمس علامات وكذا للفعل
بانضمام الجزم المشار اليه بقوله فيما بعد قد خصص الفعل بان يجزما
حصل للحرف ايضا علامة عدمية وهي انه لا تقبل الاسناد ولا
يقبل التاء وبهذا ان حين قولكم الحرف لا يقبل الاسناد منقوض
لوقوعه مسندا اليه في قولكم هذا قلنا هذه شبهة اوردها الامام
الرازي وهي نظير شبهة تورد على قولهم المجهول المطلق لا يحكم عليه والجواب

الجواب من ان الحرف حرف بالحق الا في الدلالة والاسم بالمجاز ربيع
الاصطلاحي والتفصيل هنا ان يقال الاسناد الى الحرف اما الى لفظه
وهو جايز كقولنا من حرف جر قال المص في كافية وان نسبت لاداة
حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما او الى معناه ولا يخلو اما ان
يعبر عنه بلفظ او بلفظ وضع بازائه او بغير لفظ ولا امتناع في الثاني
كقولنا معنى الحرف غير مستقل والاول اما ان يكون بلفظ مع ضميمة ولا
امتناع ايضا كقولنا معنى من غير مستقل او بمجرد لفظه وهذا غير جائز
قوله وحينئذ يحتاجها احتياج الفعل اليه ظاهر واما احتياج الحرف
اليه في نحو ان تضرب اضرب وفي مثل حروف التحضيض فهو احتياج
احتياج الفعل اليه **قوله** بالجر اما المراد به الحركة المخصوصة او محله
واما المجرورية بان يكون المصدر مبنيا للمفعول واما كونه مبنيا للفاعل
وان ناسب ظاهر اللفظ تمييز لكنه يحتاج الى صفة للمتكلم فلا يناسب جعله
علامة للاسم ثم ان التمييز ايضا مبني للمفعول ولذا فسره بالانفصال
وقس عليه الحال في التنوين لا يقال انا لا نجعل الكلمة مجرورة
حتى لا نعلم انها اسم فلو توقف التمييز على الجر ونحوه يلزم الدور لانا
نقول الجواب مثل الجواب الذي عن الدور الوارد في تعريف الحال
فانتظر **قوله** لكسر انما عبر الجر بالكسر لان الكسر اعم من الجر المورد
لان الجر من القاب المعربات فقط ففي هذه التبديل اشارة
الى انه لو بدله المص به لكان احمد قوله الا ان يراعى مذهب غيره يراعي
حتى للفاعل ويحتمل ان يكون مبنيا للمفعول ومذهب غيره بالاضافة
على التقديرين ويحتمل بعيدا ان يقرأ بالتوصيف والضمير لمذهبه

فتأمل

في هذا اشارة الى انه قال في شرح الكافية وهو اولى ولم يقيده بهو صواب
فمنظوره انه لو قيد بحرف الجر لتبادر منه الحرف المذكور ولم يشمل
المجرور بحرف المقدر اعني المضاف اليه بخلاف الجر مع كونه اخصر
سلمنا ان حرف الجر ايضا يشمل المضاف اليه بالاضافة المعنوية
فما تصنع بالاضافة اللفظية وبالتوابع المجرورة على القول بان
عاملها معنوي وهو التبعية وبالكسر بالتبعية كما قرئ في الحمد لله
بكسر الدال سلمنا لكن نقول مراده عدم الشمول على جميع المذاهب
وربما يقال انه اشارة الى ضعف الجواب اذ لا وجه لترك مذهبه
ورعاية مذهب غيره وفيه انه لا يلزم ترك مذهبه من ان نقول بالجر
بل يكون شاملا لمذهبه ومذهب غيره **قوله** المنقسم انما وصفه به
اشعارا بانه ليس مطلق التنوين من خواص الاسم لان من تنوين تنوين
وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف
والواو والياء وانما سمي بالترنم لكونه محصلا للترنم او التغني او
لكونه قاطعا له على الخلاف وهذا يدخل على الفعل ايضا كقوله
وقولي ان اصبت لقد اصابن وعلى الحرف كما قال ابن هشام
وانشد قول النابغة لما تزل برحالنا وكان قدن ولكن قال
نجم الائمة الاسترابادي انه لم يسمع دخولها على الحرف ولعل الشيخ
قاله في القياس ومنه التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة
كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه
حد الوزن وهذا ايضا لا يختص بالاسم ان قيد فلم اطلق المص ولم
يقيد التنوين بما عداهما قلنا لان المص على ما صرح في بعض كتبه

يرى ان تسمية تنوينا مجاز وانما هو نون اخرى زايدة ولهذا لا يختص
بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف وانكر الزجاج
والسيرافي تنوين الغالي وسيبويه تنوين الترنم ورد بان اللام في التنوين
للعهد لا للاستغراق فلم يبق المصنف الى دخول كل تنوين من خواص
الاسم ثم ان تنوين التمكن هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
اشعارا ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الصرف ايضا كما سيذكره المصنف
في اول باب لا ينصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها
ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع وسيصرح به المصنف هناك
وفي العلم المختوم بويه بالقياس كسيبويه وسيبويه آخر وانما بسطنا
القول لانا راينا كثيرا من الطلاب بل الفضلاء في غير هذا الفن يعتقدون
ان تنوين رجل للتنكير قال ابن هشام واما تنوين رجل ونحوه
من المعربات فهو تنوين تمكن لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة
ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال
التنكير انتهى وما يقال من انه لا مانع من ان يجتمع تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف
والواو في مسلمان ومسلمون نقول التنوين في رجل يفيد التنكير اذ
فاذا سميت بالاسم تخصصت للتمكن ففيه ان هذا التنوين بعينه ذلك
بالضرورة فيستصحب العين ولا يعدل عنها بلا داع
وعلى هذا الحد غير جامع وغير مانع اما الاول فلخروج تنوين الترنم والغالي

اللهم الا

اللهم الا ان يحمل الضمير في حده عايدا الى التنوين المنقسم ويقال ان الغاليين
خطا للاشعار بانهما تثبتان في حال الوقف لا من حيث انهما نون
واما الثاني فلصدقه على النون الاولى من لدن ولكن والنون الخفيفة في لنسفعا
ويجاب من نون لدن ولكن بان النون المكتوبة نقش لهما والملفوظتين [illegible]
وعن الجواب ان المراد بعدم ثبوتهما خطا عدم ثبوتهما بنقش من رسم اصلا
والنون المدغمة رسمها رسم التشديد ولهذا لا بد من رسم التشديد في الا ... دقيه
والتعويذات المقصود منها الرسم خاصة للحفظ وغيره بخلاف رسم
الاعراب فانه ليس بمنزلة حروف الكلمة ويرشدك اليه عدا لفقها
اياه من الخط كما قال شارح اللمعة عند قول مصنفها اعلام
مقامهما يجري على الجنس خط المصحف وهو كلماته وحروفه المفردة
وما قام مقامها كالشدة والهمزة واما نون لنسفعا فرسمه بالالف
خارج عن قياس رسم الخط لان القياس تقتضي كتابة نون التاكيد الخفيفة
في حالة الوصل بالنون لا بالالف ولا يمكن ان يقال انها مثبتة خطا
بالالف لانه يشبه نحو رجلا وكريما وغيره في حال الوصل ولم يختص
به في حال الوقف قوله الاصطلاحية لان بناء اما فسره بهذا
التفسير لان النداء في الاصطلاح معناه طلب الاقبال بكلمة
يا واخواتها فاما ان يكون النداء المعدود من خواص الاسم بمعنى اسم
المفعول وهو باطل لان المطلوب اقباله نفس الاسم لا من عوارضه
وخواصه واما ان يكون مبنيا للفاعل وهو ايضا فاسد لانه صفة
المتكلم فلا يمكن جعله صفة للاسم فتعين ان يكون مبنيا للمفعول وهو المطلوب
وانما قيد لفظ الاصطلاحية هنا خاصة لان تجرده لما لم يكن

مضاف ان المراد به المجردية بل كان محتملا لان يراد به الحركة المخصوصة
وح اذا قدر الصلاحية يلزم ان يقدر لفظ الدخول ونحوه وهو ايضا
يحتاج الى متعلق اى الصلاحية لدخول الجر عليه وفي ذلك زيادة
مؤنة وكثرة حذف والاولى خلافه لم يقدر لما فتامل قوله والجر
بتشديد الراء وكسرها انما قيد به لاخراج الموصول لكان افاده لعدم
اختصاصهما بالاسم لدخولها على المضارع والظرف في الجملة
الاسمية كما سيأتي لكن هذا القيد يخرج ال الزائدة التي سيأتي لا زائدة كانت
او غير لازمة باقسامه مع انها ايضا يختص بالاسم ويمكن ان يقال
ان الشارح قال كلام ولم يقيد وهو لم حتى يشمل ذلك وعلى ذلك
هذا فالقيام مقامها اعم من القيام في التعريف وغيره فتامل
ان الاسناد اليه انما فسره دفعا لما عسى ان يورد من ان المسند ذات
له الاسناد فهو نفس الاسم لا من خواصه وعوارضه ولو سلم ان المسند
من حيث هو مسند يرجع الى نفس الاسناد فنقول المسندية مشتركة
بين الاسم والفعل فاشار الشارح الى دفعه بما ضع فان قلت كيف
يدل المسند على هذا التفسير قلت ذكر لسانه وجوه واحدها
ما قال ابن الناظم ان المسند اسم مفعول قائم مقام المصدر وثانيهما
ما قال الشاطبي انه مصدر من سند سنادا او يرد عليهما ان غايته
ان يكون بمعنى الاسناد وهو غير مختص بالاسم فاجاب الناظم بان المراد
الاسناد اليه فحذف الظرف اعتمادا على التوقيف ورد بان الاعتماد
على التوقيف في مقام التعريف لا يحسن وقيد الكلام في قوله للاسم متعلقة
بالمسند وهي بمعنى الى وهو بعيد وهذا الجواب وقع في بعض نسخ شرح ابن الناظم

وثانيها

وثانيهما ما قيل ان المسند بمعنى المسند فهو مفعول به اراد مصدر او اسم زمان
او اسم مكان في الاعتبار ان يريد به هنا الزمان والمكان فيحتمل ان يريد
به المفعول به هنا وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المسند من
خواص الاسم لكانه قال وتميز الاسم بمسند اى بمحكوم به نحو قام زيد
وزيد قائم فزيد له مسند هو الفعل في الاول والخبر في الثاني وذلك
من علامات الاسمية والحاصل ان الاسم تميز بالاحتياج الى المسند ويحتمل
المصدرية كما تقدم قوله بكل من هذه الامور لما احتمل ان يكون معنى عبارة المصنف
انه بمجموع هذه يحصل التميز للاسم اشار الشارح الى ان كلا منها مستقل
في افادة التميز ثم ان ال في الاسم للجنس فلا يرد ان نحو قط لم ولا يقبل
شيئا من هذه العلامات ونقول انه مسند اليه في المعنى فانك اذا
قلت ما فعلته قط فهو في قوة قولك الوقت الماضي ما فعلته فيه كما قال
ابن المصنف على ما بعض الاعلام [illegible] فيقبلها بالوضع الاول بعض هنا
شئ وهو ان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فيكون معنى عبارة المصنف انه بالجر
وما يليه يحصل التميز لا بغيرها مع ان التميز يحصل بالاضافة والتصغير والتثنية
والجمع وغير ذلك فان خواص الاسم كثيرة والجواب ان الحكم بان التقديم
يفيد الحصر اكثري لا كلي بل قد يكون التقديم لمجرد الاهتمام او ضرورة الشعر او
رعاية السجع او ما اشبه ذلك حتى ان ابن الاثير في المثل السائر صرح
بان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجع او نقول
الحصر اضافي قوله نحو ان قيد على ما يتفرع هذه الفاء قلنا على قوله لاختصاصها
لاختصاصها بغيرها لما كان الاختصاص مطلوبا فينبغي ان يكون قوله للاسم
متعلقا بتميز لئلا يفيد الاختصاص باعتبار التقديم ان هذه التميز للاسم لا لغيره

لان هذه مخصوصة به وان يكون بالجر متعلقا بحصل اي حصول التبرك بها لا بغيرها من العلامات المشتركة وتفصيل وجوه الاعراب ههنا ان قوله بالجر اما متعلق بحصل او بمميز او بمقدر وهو كل واحد من التقادير الثلثة قوله للاسم اما متعلق ايضا باحدها واما بمستقر بان يكون اللام بمعنى الاختصاص فالوجوه المحتملة اثنى عشر مثال ما دخله انما لم يكتف بمثال دخول اللام بالبسملة ليقع لكل مثال حليته ليتحقق ونشره وهو من المحسنات البديعية قوله وحينئذ اصله حين اذ كان كذا لانه لازم الاضافة الى الجملة كما يأتي فالتنوين عوض عن الجملة ولا يخفى انه لا معنى لهذه الاضافة فان معنى حينئذ وقت اذ كان كذا فالمراد منه ... ونحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان اذ ظرف مضاف الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وعند ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ... اليوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب لا استعمال به يستهجن المعنى على ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التاكيد قوله الا علم لو ... الا علم لو وان كنت عالما باذناب لو لم تفتن لاديانه تشديد لو في الموضعين للاشعار بنقله عن المعنى الحرفي الى قوله لو كان كذا لكان كذا على سبيل التمني والاذناب جمع ذنب بالفتح ولم تفتن من فات يفوت والمعنى اني ملوم على ما قلته من قولي لو كان كذا لكان كذا متمنيا لخيبتي عما تمنيت وان كنت عالما بعواقب التمني لم يفت عني في اوايله قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما خفف استثقالا للجمع بين التشديدين مع

التصغير

تصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس فاذا رايته ازدريت مرآه ذكر ابن السكيت تسمع بالمعيدي لا ان تراه وكان تاويله تاويل امر كانه قيل اسمع به ولا تره هذا وقيل كان المعيدي فاضلا مشتهرا بالفصاحة عند منذر بن ماء السماء فاشتاق اليه وطلبه فلما حضر وراه صغير الجثة فاحتقره في نظره فقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي على الفور المرء باصغريه اذا قاتل قاتل بالجنان واذا تكلم تكلم باللسان اي الجثة فالمراد باصغريه اصغر اعضائه وهما اللسان والقلب برغم العوام قوله وحذف ان اه ولا حذف ولا جعل تسمع قائما مقام الاسماع كما في الجملة بعد الظرف في نحو يوم ينفع الصادقين وبعد همزة التسوية في سواء عليهم أأنذرتهم فاولى بالتقدير ولا ممكن منهما حرف سابك قوله بما فعلت لان قلنا ان الضمير في نحو انت هو التاء لان عامله اذا لا يبتدئ بكلام هو تعالى النحو فليس مختصا بالفعل لكن الفعل الذي حتى لان الاسفرايني ادعى الاجماع على ان الضمير هو انت والعلامة حروف وقد مر ان الضمير هو انت بكماله وكذا في التاء قوله وبتاء التانيث شاملا كان قوله ادرت عطفا على فعلت ظاهرا وهو لا يكاد يصح اذ لو جعل اسما لا يلائم نت ولو جعل حرفا لم يناسب فعلت ولو حملت عليهما كان من قبيل استعمال المشترك في معنييه اشار الشارح الى دفعه بجعل التقدير وبتاء انت ليكون من عطف الجمع قوله ولا ورب وثم اذا الحقت بها التاء تانيث لا تعد على قياس لما سيأتي واذا ثم تختص بعطف الجمل كقوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ولذا قال المص في جموع الجمل ثمت في الجموع فلا ضرورة لكن التفرض نقل عن ابن الانباري جواز استعمالها في عطف المفرد قوله وتسكينها ذكر مدالعلامة في الاول في التمثيل للخفيفة والثانية الاشارة الى ان المراد بفعل الامر في قوله وضمها

ليس ما هو مصطلحهم عن امر الحاضر كما في قوله دخل امرؤ يضرب منا دونك الشيء مضارع
وماض وامر لان امر الغائب معرب بل المراد مطلق الامر والا لم يكن لخروج المعين
مع الدلالة على الطلب خاصة للام للحوقها بالمضارع المجزوم باللام وجه تسند كل
اليه في الشرح لم تغير الامر لطلب ايجاد شيء من المخاطب فانهم قوله في قوله
اما تلن فالمرئي قبله ارايت لتنجابت به املود امرجلا ولبس البرد وارايت
اصله ارءيت ومعناه اخبرني واستعماله بهذا المعنى شايع وفي حاشية الكشاف
عند تفسير قوله تعالى افرايت الذي كفر لما كانت مشاهدة الاشياء ورؤيتها طريقا
الى الاحاطة بها علما وصحة الخبر عنها استعملوا ارايت في معنى اخبرني والتاء فيه
لا يختلف فالواحد الكاف المخاطب وغيره ويلحق به كاف الخطاب في حسب حال
المخاطب من افراده وتثنيته وجمعه والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل من رجل
الشعر اي سرحه ومشطه ونحوه مع ما يراد وغيره والبرد جمع البرد بالضم وهو ثوب
مخطط كما في الصحاح والمعنى على ما قيل اخبرني لتنجابت هذه المرأة شابا متصفا بهذه
الاوصاف اما تامر باحضار الشهود لتعقد نكاحها عليه لكن هذا المعنى مخالف لما يظهر من
كلام العيني وغيره وهو ان المعنى اذا نجبت تلك المرأة بولد حال كونه ناعما
رجيلا يلبس البرد وبذا انتم قائلين احضروا الشهود اي على ان هذا الولد ولدنا
وهل يكونون في شك مع وجود هذه العلامات قوله لانه ضرورة كذا قال …
… الدماميني لقائل ان يقول لا نسلم ان النون في قوله اما تلن للتاكيد لاحتمال ان يكون
اصله اما تلن انا فحذفت انا اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون على حد قوله لكنا هو الله ربي
نعم يقول بتاكيد الاسم بالنون في قوله ايا ليت شعري منكم حنيفا اشاهدن بعدنا السوه
منتجم ولا نافية فيه هذا الاحتمال وحنيف ترخيم حنيفة وهي قبيلة وحرف النداء
محذوف اقول الذي في هذا الاحتمال لا يمشي على ما نقلنا من العيني وغيره اذ ليس اسم الفاعل مسندا

الى المتكلم اللهم الا ان يقال انه في مقام التمنع وكيفية الاحتمال والبيت لا يابى عن المعنى الذي
ذكره واقول الظن ان ما ذكره لكنا هو الله حكم مخالف القياس فيقتصر على المتفق وههنا
اخر الكلمة التنوين فلم يكن من نظايره ونظايره قولهم لن قائم وقوله ولكن من حبها
لعميد كما لا يخفى وايضا ما ذكره خارج عن قانون المناظرة فلا يرد واما لم يتطرق الا احتمال على
البيت الذي نقله لانه معلوم ان ليس المراد شاهد انا بل الشاهد هو اولا ثم لا … وكان
حنيف منادى مرخما لكان حنيف بالضم لكونه مفردا معرفة لانه علم القبيلة لا انه لو
الفتح على لغة من ينتظر والا فكذلك في الاطلاق لكن العيني قال حنيفا اي مسلما مفعول
المصدر المضاف الى فاعله ومنكم صفة لحنيفا والتقدير ليت شعري حنيفا كائنا منكم
ثم قال الدماميني وههنا كلام وهو ان الاسم الفاعل عند لحاق النون به في غير الشبيه
بالفعل الامر فانه اقعد الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط بخلاف غيره وهذا جعلها
ارتضاه ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اشاهدن ولم اقف عليه مضبوطا
كذلك في كتاب معتمد فان ثبت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان الفعل لا ينفذ عند الحاق
هذه النون لكن يقال لم اعرف مع قيام الشبه المقتضي للبناء اقول ان الشيوخ …
بضم اللام لا يدل على كونه معربا اذ لعل اصله اشاهدون انتم كما مر قوله سوابها
الحروف لا دلالة الاستقراء التام على الحصر فاذا انتفى اثنان منها تعين الثالث ويرد
عليه ان الحرف … واليس حرفا لا استقلاله بالمفهومية وهذا بعينه يورد على الحصر
والجواب ان الاقتران بالزمان المعتبر في حد الفعل انما هو باعتبار الوضع الاول
وهذه الافعال منقولة الى غير المصادر او الظروف او الاصوات او غير ذلك
فهي بحسب الوضع الاول غير مقترنة بالزمان وكذا يرد على الحصر الادوات
فانها عند المحققين منسلخة عن الزمان فليست افعالا والظاهر انها ليست اسماء
وحروفا والجواب ان نحو ليس مقترن بالزمان بالوضع الاول ولا نحو … ضرب

فعلى القول بانه معرب ولم اللام مقدرة فلا اشكال لان الدال على الانشاء
اللام لا للفعل ولا على القول ببنائه فالاشكال قوي واجاب البعض
بان فعل الانشاء انما قلنا بتجرده عن الزمان من حيث هو والامر لا دلالة
له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته ليست هذه الحيثية من جهة
كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك
الحدث وهو المستقبل فهو من حيث كونه فعلا له دلالة بحسب الوضع على الحدث
وزمانه ولم يكن له دلالة على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا
بان الانشاء لا بد له من زمان حال كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات
لم يشكل الامر لانا نقول له زمانان زمن القائه من المتكلم وهذا زمنه من حيث
انشائيته وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل
وح فالانشاء نوعان نوع انشاء وحده مستند الى المخاطب وهو الامر المدلول
عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء والامر من حيث اسناده
الى المخاطب فهو مستقبل ولا يشك انه فعل بهذا الاعتبار اقول فيه نظر من وجوه اما
اولا فلان كون الشيء فعلا باعتبار وغير فعل باعتبار اخر غير معقول او لا
اعتبار بهذه الاعتبارات في العلوم الادبية واما ثانيا فلان لا دلالة
الامر على الزمان المستقبل وهو ظاهر ولا لهيئته اذ الهيئة تدل على الانشائية
وهو قد اعترف بانه لا دلالة للامر من حيث الانشائية على الزمان فهو لا يدل
بهيئته وصيغته عليه مع انه المعتبر في الفعل فان كل حدث لا بد له من زمان
ولو كفى ذلك لكانت المشتقات افعالا واما ثالثا فلان دلالة الهيئة على زمانين
مختلفين محال فمذهب ذلك البعض ايضا مشكل واما رابعا فلانه قول
بالفصل لان من قال بدلالة الامر على الزمان قال بدلالته على المستقبل

ومن

ومن قال بعدمها نفى دلالته على الزمان راسا **قوله** للاختلاف
الثالث فذهب الكوفيون وابو الحسن انه معرب مجزوم لان ثلثة اقسام
مضارع امر فيه على انه خبر مبتدا محذوف واما مجرور على انه بدل
تفصيلي عن ثلثة نظير قولك من زاده اسعيدا على ما صرح بذلك ابن هشام
والعيني في قول كثير عزة وكنت كذي رجلين رجل صحيح ورجل رمى
فيها الزمان فشلت **قوله** للاختلاف في الثالث فذهب الكوفيون
وابو الحسن الى انه معرب ولم يكن جزم لا وقف ولم الامر للطلب حذفت
حذفا مستمرا في نحو قم واقعد ولم الامر لتقم ولتقعد فحذف اللام
للتخفيف ومعها حرف المضارعة كما تحذف اللام في امر الغائب وتبقى
عملها كقوله محمد تفد نفسك كل نفس **قوله** وكذا ابقاء الفاعل لتخصيص
التاء في كلام المص بالساكنة ثم افراد تاء الفاعل بالذكر مع انه يمكن جعل
اللام للعهد ليكون اشارة الى التاء المذكورة في قوله بتاء فعلت وانت
حتى يشمل كليهما كما للام في قوله بالنون فانه ايضا للعهد انما يكون لتكثير ما
ذكرنا انه من قبيل استعمال المشترك في معنييه لكنه لا ترجيح له على
عكسه ويمكن ان يقال لحوق التاء الساكنة لما كان من خواص الفعل علم
لوجوده في نعم وبئس حيث يستدل على فعليتهما بذلك تخصيص تاء
الفاعل فنهم انه كنه من التاء اذا اطلقوها لانصراف المطلق الى الكامل
من افراده ولذا فسر وابن الحاجب ايضا فيها وقال ابن هشام ونعرف
الماضي بالتاء الساكنة لم يقل تاء الفاعل ايضا تخصيص المحقق بهما نحو تبارك الله
صفة خاصة بالله فلا يقبل الساكنة كما في شرح الكافية قلت نقل الازهري
عن بعضهم انه قال يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله

اوبعيد جعلها اشارة الى كثير لكونها اقرب ادنى جعلها اشارة اليهما
لكنه قدم الى كثير لتقدم الترتيب وكلاهما بعيد **قوله** وغير ذلك يريد ان
اختصاص اثار الفعل الماضي لاينافي دخوله على الفعل المستقبل بحسب المعنى
نحو ان قمت قمت واذا جاءت عند اكرمتها ونحو ذلك لان المراد
بماضي الافعال في كلام المصنف الماضي بحسب الوضع الاثر في قوله في المعنى
المذكور يقال انه ماض مع انه مستقبل **قوله** ان امر فهم اعلم انهم لما لم
يظفروا لفعل الامر بخاصة مفردة لان دخول النون المؤكدة توجد في المضارع
وكذا قبول ياء المخاطبة ولا الدلالة على الطلب فتوجد في اسم الفعل
ذكروا الخاصة مركبة كما هو مستقيم الدلالة لان النون والطلب لا توجد
للمضارع فبعضهم كالمصنف اعتبر دخول النون المؤكدة مع الدلالة على الطلب وبعضهم
اعتبر قبول ياء المخاطبة مع الدلالة على الطلب **قوله** مما يقبلها بهذا الاخراج
الامر باللام لان الدلالة على الطلب في ذلك من اللام لا من الصيغة التي
تقبل النون وعلى هذا ولا حاجة لنا ان نتكلف تمام التعميم الامر فتأمل
ان مفهوم الامر انما قدر المصنف لان عبارة المصنف غير ملايم اذ ليس لنا امر
لم يقبل النون المؤكدة والمتبادر من الامر ليس الا فعل الامر وايضا
يلزم من قوله هو اسم سلب الشيء عن نفسه وقوله الطلب الخ تفسير للامر
يعني ان المراد بمفهوم الامر مفهوم الطلب واثبت بقوله لدفع ما يتوهم من ان المصنف
اخذ الامر في رسم الامر حيث قال الامر ما يقبل النون ويفهم الامر وهذا
هذا الا توقف الشيء على نفسه وحاصل الدفع ان المراد بالامر الماخوذ في
رسم الامر الامر اللغوي ولا يخفى ان هذا التفسير ولم يخرج مثل التمني والاستفهام
لانها طلب وجعلها حدهما غير مانع والامر في الخارج لا الايجاب لكنه يصدق
على

على شيء اخر المشتهر انه مفهم طلب الكلام الشيء وهو الاقبال فيلزم ان يكون اسم الفعل
وهو باطل نعم قال ابو علي ان يا واخواتها اسماء للافعال لكن لا اسم فعل
الامر ولقد اجاز بدر الدين حيث فسره بمفهم معنى فعل الامر ان قيل من نقض
بنحو لمة وتعالى فانهما لا يقبلان النون مع انهما فعلا امر وليسا اسم الفعل
كما صرح الشارح فيما سبق قلنا المراد بقوله الامر انه اسم فعل ان لم يمنع
مانع من الاسمية والمانع هنا قبولهما الياء والقرينة على التقييد قوله او
يا رفع **قوله** فليس بفعل قدره لئلا يلزم خلو الجملة الاسمية الجزائية
عن الفاء **قوله** فهو فعل مضارع اقول لا ينحصر في المضارع بل قد يكون فعل التعجب
كقوله فاحر به بطول فقر واحر يا وسيجيء في باب التاكيد النون فهو ليس مفهم الامر
على قول الجمهور مع قبوله النون فيلزم ان يكون مضارعا اللهم الا ان يبنى على
مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف من ان افعل به في التعجب امر
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره او يكون امرا مسندا الى
ضمير الحسن على قول ابن كيسان كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به ولكنه
افرد الضمير على كل حال **قوله** حدث ماض الى اول الباب المتبادر
لفظ الحدث لاخراج نحو امس وكذا لفظ الماضي لانه ايضا يدل على
زمان ماض بمادته وان لم يدل بهيئته لان شتان ايضا لا يدل على الزمان
بهيئته وقس عليه ما يليه واسلم ان عكس ما ذكره غير متحقق والاحتمالات
العقلية باعتبار مقارنة الكلمة مع الاثنين من الامور الستة او
احدهما ستة **قوله** والاسم منه لو قال والاسم اما معرب او مبني لكان
اولى واوضح اضبط للافادة اما الاختصار فانه وان امكن جدا انما يخلع مع
:

لكان المتعارف في التعاليم الانفصال الحقيقي اوضع الكلوكما في الحقق
الشريف ويمكن ان يقال لما ذكر ان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب
هو ما لم يشبه علم انه لا واسطة بينهما لان قولنا اما يشبه واما لا يشبه
داير بين النفي والاثبات او نقول كلما يشبه الحرف فهو معرب
ينتج كلما ليس بمبني فهو معرب وذهب قوم الى اثبات الواسطة وسموها
موقوفة وهي كالاسماء قبل التركيب واختاره ابن عصفور لكنها عند المصنف
مبنية لشبه الاهمال قوله اي بعضه اشارة الى ان منه مبتدأ بتاويل بعض
منه ومعرب خبره خلافا للازهري حيث عكس ويلزم عليه كون المحمول
اخص لان المضاف ايضا معرب الا ان يعتذر عنه بان التنكير للنوعية
وبما اشار اليه الشارح اجاب التفتازاني عن السوال المشهور على قوله
ومن الناس من يقول آمنا من انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايدة فقال وا
الجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يخص بعض الناس
بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان
لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب
شايع في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد
فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه ان
يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اي وبعض الناس او بعض من الناس
من هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قول
الحماسي منهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب
تاييد لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ الا ان
وقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون

دالك

ذالك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف
الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكس الاستقام
اللفظ والمعنى جميعا في جميع المواد وارجح منا دون ذالك وما احد
الا له مقام معلوم ولكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجلا
كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى ومن ذريتنا امة
مسلمة لك وما نصه واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن
للتبعيض قال التفتازاني ايضا واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة لك
وهذا ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موقع المفعول الاول وانه
هو المبتدأ في الاصل لكن جمهور على ان من ذريتنا امة بمنزلة ذالك
ثم ان في قول الشارح متمكن وغير متمكن اشارة الى تسميتها بهذين الاسمين
وقوله جار على الاصل اعتذار منه لعدم تعرض المصنف لتعليل كون الاسم
معربا بانه لما كان جاريا على الاصل لا يحتاج الى علة كالمبني قوله وبعضه
الآخر انما زاد لفظ البعض لان ظاهر عبارة المصنف ان الاسم هو معرب
ومبني وهو باطل فاشار الشارح الى ان مبني خبر لمبتدأ محذوف بقرينة سابقة
والجملة معطوفة على الجملة السابقة وانما زاد لفظ الآخر تنبيها على انه
لا يكون كلمة واحدة معربة ومبنية بل لا بد ان يتعدد وان كان لتعدد
باعتبار حالتين كما في غير وقبل وبعد واخواتها مثلا غير المتصل
بالمفهومية ولفظ زيد المنتضمن لمعنى كاف الخطاب اذا كان منادى غيره
اذا لم يكن كذالك قوله وانما مبني انما ذكر لفظ انما اشارة الى ان عبارة
المصنف مشعرة بحصر علة البناء في شبه الحرف لا لافتقاره ولتقديم قوله
من الحروف على ما حقه التاخير عنه قوله لشبهه فيه قدر فيه ليربط بما قبله

ان التنوين عوض عن المضاف اليه قوله من الحروف يعني ان قيل اذا شابه الاسم
الحرف فقد شابه الحرف لان المشابهة من الطرفين فلم كان اعطى
الاسم حكم الحرف اولى من العكس قلنا لان الاسم يتطفل على الحرف فيما هو
من خواص الحرف وذلك حكم مطرد في كلما يعطى حكما لاجل مشابهته
لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الاسم للفعل في تضمنه معنى الفعل او في
لفظه اعطي حكم الفعل اعني عمله وفي وجود العلتين الفرعيتين فيه
منع منه الجر والتنوين كالفعل وكذا اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل
اعطي حكم الفعل كان واخواتها وما ولا ونظايره كثيرة قوله وهلا اي
حاجب يعني ان قيل اذا كفى شبهه بالحرف من وجه واحد لبنائه يكفي
شبهه بالفعل من وجه واحد لمنع صرفه وان لم يكف ذلك ثم لم يكف
اذ ابنيها لان بعد الاسم عن الحرف ضعف بعده عن الفعل لوقوع
الفعل احد جزئي الاسناد كالاسم دون الحرف قلنا المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل لفظا
وكذا اثبات الفرعية في الاسم بسبب العلل التسع غير ظاهر فلم يكف
واحدة منها وبعبارة الاخرى المشابهة بالكيفية دون الكمية فلم
شبه واحد يؤثر تاثيرا قويا لا يتاتي ذلك التاثير من شبهين وان كان
الشبه به واحدا او نوعا يدلك عليه ان من لم يقل بانحصار علة البناء
في شبه الحرف قال ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالفعل وجهة
هو ان معناها معنى الفعل سواء وغير المنصرف بالفعل من وجهين و
هما غير موجبين للبناء لا للمصدر والاسم المشتق شبيهة بالفعل
من حيث تركيب الحروف الاصلية وفي شرح المغرب مع انها ليست مبنية

وان لم

ولم اوجب عملها لكن ذلك الشبه فوق الشبهين وهو ان الاول قوله الجنس الاسم الذي في
ربما يمنع الجنسية فان الامام الرازي استدل عليه بانها لو كانت جنسا لكان
امتيازا لكل منها عن الآخر بامر وجودي وليس كذلك اقول هذا المنع مدفوع
لان مرادهم بالجنس والفصل ليس الجنس والفصل المنطقي بل الجنس عندهم كلما
يذكر اولا شاملا للمعرف واغياره وما يذكر بعده الفصل بالكلية لاغيار الم
يقرع سمعك قول الشارح في تعريف التنوين وقد عد نونه فلو كان ذلك
فصلا منطقيا لكان تعريفا بالفصل القريب مع ان عدم الثبوت خطا
الماخوذ في تعريفه ليس فصلا لان العدم لا يكون فصلا للنوع المحصل عن العدمي
الذي ليس في الواقع شي بحذائه لا مجرد اخذ حرف السلب في مفهومه او لفظه
كان يقال الانسان حيوان ليس بلا ناطق فان قولنا ليس بلا ناطق
له ما بازائه وهو النفس الناطقة التي هي صورة الانسان وسيجي عند
قول المصنف النعت تابع يعني ان تابع اي قال جنس فليس مراده به الجنس المحقق
لان صفة التلو امر معقول بالقياس الى غيره وذات في الخارج لا يكون كذلك
ويرشدك الى ما ذكرنا قول السيد الشريف في حواشي شرح الرضي عند قول ابن الحاجب
ومن خواص الاسم ان المطرد والمنعكس يسمى عند النحويين حدا او معرفا والمطرد
الذي لا ينعكس يسمى عندهم خاصة فمعنى هذا اذا قلنا الانسان حيوان ناطق
كان عنده حدا لانه معرف جامع مانع كيف ونحن نعلم انهم يقولون في كل
تعريف هذا جنس يشمل كذا وهذا فصل يخرج كذا مع ان الاطلاع على الجنس
والفصل الحقيقيين وتميزها عن العرض العام والخاصة في غاية الاشكال كما
صرح السيد المشار اليه في موضع آخر والامام ايضا نفى الجنسية الحقيقية فلا
ينافي قول الشارح لكن لا يلزم مما ذكره نفي الجنسية الحقيقية ايضا اذ لعل تلك الفرود

خواص للاقسام فهو شبه الانسان ضاحك فلم لا يجوز ان يكون لها فصول في حقيقة
ثم ان الاعم اما صفة كاشفة دالة اشارة الى انها الجنس البعيد الذي هو الجنس القريب
للاسم المستقر بالمفهومية وليس المراد انها جنس عال لا جنس اعم منه لمكان
اللفظ والصوت قوله هو كونه كلمة انما قيم لفظ كونه اشارة الى ان
ما هو جنس له هو الحصة من الكلمة المحققة في ضمنه لئلا يلزم اجتماع العلل على
معلول واحد بالجنس دون الفصول علل للجنس كما تقرر او نقول كونه
كلمة بمنزلة الكلمة بما هي كلمة كما ان الحيوان بما هو حيوان الحيوانية والناطق بما
هو ناطق النطق او ليس الشيء معتبر في المشتق لا عموما ولا خصوصا كما
حققه السيد الشريف في حاشية المطالع وتعدد العلل لمعلول واحد
جنسي غير مستنكر لضعف الوحدة في الطبيعة الجنسية والمناسب للفظ المبتدي
ان يقال هي ولعل الى المناسبة والتذكير لرعاية حال الخبر وحال التقدير
ضمير كونه اما عائد على الاسم او على ما المعبر عن الحرف فتأمل قوله وشبه الاسم
بالفعل الخ شبه مبتدا وقوله ان كان نوعا آخر قائم مقام الخبر من اقامة
السبب مقام المسبب وهو شائع والضماير للفعل اي شبه الاسم بالفعل
بعده الاثنان الخ او نقول الضمير في قوله الا انه عائد الى شبه وهذه الجملة
خبر كان تقول زيد وان كان فقيرا الا انه جواد والمعنى الا ان شبه الاسم
بالفعل ليس في سببية البعد كالحرف او ليس في التبعيد فيكون من اقامة
السبب اعني البعد مقام المسبب اعني التبعيد ويحتمل ان يكون الضمير في انه
عائدا الى الشبه والا زائدة كقول ذي الرمة حراجيج ما تنفك الا مناخة
وقول الآخر ارى الدهر الا منجنونا باهله فما تحت بعض من ترتب وحصرهم
ذكروا توجيهها حيث كلما اعاد ما انه من القول بالهزل دعا فاتما

را الجنس وارشدنا الى طريق العدل انه اهل الهداية وولي الفضل
وخصم حصر المصنف ليت شعري ماذا يقول المصنف في فعال مصدر معرفة كفجار
وصفة كيا فساق فانه مبني اتفاقا وليس فيه شيء من انواع الشبه المذكورة
اللهم الا ان يختار ما قيل انه مبني لتضمنه التانيث فقط الشبه المعنوي
لكنه في المصادر مسلم ولو سلم فهو منقوض بنحو هند وقال ابن الحاجب
علة البناء مشابهته نفعال الامر كنزال زنة وعدلا تقديرا من تنفعل و
الفاسقة شلا وفيه ان ثبوت العدل في المقيس عليه مم وفيه زنة ومبالغة
فان ثم الا فعال للمبالغة فان هيهات معناه ما ابعده وكذا في البواقي
وكذا فعال مصدرا وصفة فحمار ابلغ من الحمد وكذاك من انكاح للكعا والحمد
ايضا غير مسلم ودون اثباته خرط القتاد وقال المبرد فيها ثلثة اسباب
التانيث والعدل والعلمية واورد عليه بانه لا دليل على عدلها ولا علمية
المصادر ولا على تانيثها ولا على علمية جميع الاوصاف ولو ثبت
تانيث المصادر لم يؤثر بدون العلم ولو سلم اجتماع الثلثة فهو منقوض بازر
بيجان ونحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع
الثلثة فيه وكذا يرد على الحصر فعال علما مؤنثا شخصيا كحذام وقطام على لغة
اهل الحجاز اذ ليس فيه شيء من انواع الشبه التي ذكرها المصنف بناء ما لاجتماع
الثلثة المذكورة وبالجملة الامر في علة بناء فعال غير اسم الفعل مشكل عن اسم
وان بالفتح اوام من عنده قوله وانما اعرب ذان وتان لان شبه الحرف
عارضه الخ فيه نظر لانه لو كانت التثنية معارضة في المنادى المفرد المعرفة
نحو يا زيدان ويا زيدون مع انه مطلقا بني على ما يرفع به وقس عليه
اللذان واللتان واللذين ما قيل انها صيغ مستانفة قوله وكناية عن الفعل

ان قلت اذا كان شبهه في البناء بحرف الفعل مع عدم المعمولية مؤثرا لكان
الشبه بالفعل في نفس العاملية مع عدم المعمولية مؤثرا ايضا فلم لم يقل ان
اسم لا الداخلة شبيه بالفعل ومن بعده ولو سلم فلم لم يكتف بعدم
المعمولية مع عدم العاملية في الاسم كان ايضا مبنية كفواتح والاسماء المعدودة
قلنا وجه الشبه في هذا النوع الشبه المختص لا بد ان يكون من خصائص الحروف
كما قال الشيخ بان يلزم طريقة ما والفعل لم يعتبر العاملية مع عدم المعمولية
بمن شابها في الفعل معه ولذلك قال الشارح للحروف المشبهة بها لما انها
بان ولعلها ولا شك ان الثانية من خصائص الحرف لا يوجد في الفعل
والعاملية مع عدم المعمولية توجد في الفعل ولا اعتبار بالشبه بعدم
عراقته في البناء كالحرف واما عدم الاكتفاء بعدم المعمولية فلانه ليس
من خصائص الحرف لوجوده في المفرد والامر قوله بلا حصول اثر بعامل
انما زاد لفظ الحصول اشارة الى ان لا اذا دخلت على النكرة يكون
نفي صفة الجنس وقولهم نفي الجنس تسامح وانما قدر قوله بعامل لان التاثير
اعم من المعمولية ولا دلالة للعام على الخاص فاشار الى ان المراد من
التاثير هنا المعمولية قوله غير معمول واما قوله تعالى فمهل الكافرين امهلهم
رويدا وقول كعب الضخم ووصف السيوف ترى الجماجم ضاحيا
هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق فرويدا ليس اسم فعل ههنا وانما هو
مصدر اصله ارواد فصغر تصغير ترخيم وصار رويدا او تصغير الترخيم
مجرى عند قول المص ومن ترخيم تصغيره واما بله ففيه اوجه ثلثة احدها
ان يكون مصدر الفعل تركا بدلا من التلفظ بفعله كما سيجيء في باب مفعول المطلق
ويستعمل مضافة نحو بله زيد فقال ابو علي مضاف الى الفاعل وقيل الى

المفعول

المفعول وثانيها ما حكاه قطرب وابو الحسن وهو ان يكون بمعنى كيف وثالثها
ان يكون اسما لدع وما بعدها على الاول مجرور وعلى الثاني مرفوع وعلى الثالث
منصوب وقد روي الاكف في البيت بالاوجه الثلثة هذه معانيها الثلث
وذهب بعض الكوفيين الى ان بله يكون بمعنى غير وعليه حمل ما رواه في البخاري
يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه وذهب الاخفش
الى ان بله حرف جر وعدها الكوفيون والبغداديون من ادوات الاستثناء
واجازوا النصب بعدها على الاستثناء فظهر ان ما هو اسم فعل في غير
معمول في ما هو معمول غير اسم فعل قوله على الاصح وهو مذهب الاخفش
والمص ونسب الى الجمهور وغير الاصح قولان احدهما للمازني وهو انهما
في موضع نصب على المصدرية بافعال مضمرة والظاهر ان مراده انهما
مع المصادر النائبة عن الافعال وثانيهما قول بعضهم وهو انهما في
موضع رفع بالابتداء او غير مرفوعها على الخبر كما في اقائم الزيدان وعلة
على هذين القولين تضمن الامر منهما معنى لام الامر وحمل الباقي عليهما
ان لا شبهه بالحرف في الوضع وباقي لغاتهما محمول عليهما ونظائره
وما مر قوله ولا افتقار انما لم يدرج شيئا بين لا وواو العطف وقوله
ولا افتقار كما ادرج في قوله وكنيابة لان هذا ايضا شبه استعمالي
واعلم ان الافتقار قد يطلق على الافتقار الى القرينة مطلقا كما اشار اليه
او غيرها مثل الافتقار الذي في الضماير وعلامته عدم الاستقلال بالمفهومية
بالحقيقة يرجع الى الشبه المعنوي فلا يرد عليه نحو غير وقبل وبعد فان كل منها
بنائها للافتقار الى المحذوف فلم يرد الشبه الافتقاري لان الفقر اليه فيه

لابد لتكون جملة وكذا اعتبر الشراح ههنا بل اراد الشبه المعنوي لتضمنها
في حالة البناء معنى حرف الاضافة الذي هو معنى حرف عملا ما اذا كان
لفظ المضاف اليه منويا فانه حينئذ يكون الحرف مقدرا والمقدر كالمذكور
فمعنى الاضافة يفهم من الحرف المقدر وليس مفهوما من لفظ المضاف ولم يكن
في ضمن معناه **قوله** كما في الموصولة يعني ان يستثنى ال لان صلتها صفة صريحة
لا جملة الا ان يقال التزم دخولها على الاسم لكونها في صورة الحرف
اللهم وقد ظهر اعرابها في ذلك الاسم كما في جئت بلا زاد على القول
باسميته لا كما هو مذهب الكوفيين فهي اسم في صورة الحرف صلتها
فعل في صورة الاسم واما اي الموصولة فهي مفتقرة الى الجملة دائما الا
ان اعرابها لو جعل المانع كما في سبحان لانه لا يكاد يستعمل في اللغة
الفصيحة الا مضافا الى ما هو مفعول في المعنى او فاعل فان الكاف في
سبحانك مفعول اضيف اليه سبحان اي تنزيهك وقيل هو فاعل
اي تنزهت تنزهك ونصبه دائما على المصدر ولا يتصرف
فيه وانما قلنا في اللغة الفصيحة لانه قد ورد انقطاعه عن الاضافة
في قول الاعشى قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر وقول
الاخر سبحانك اللهم ذا السبحان وفي الدعاء يا ذا القدس وذا السبحان
قوله كافتقار الفاعل اي ذات الفاعل لان الفاعل من حيث
هو فاعل افتقاره الى الفعل اصلي دائمي واما ذاته كزيد في ضرب زيد
فافتقاره عارض لوقوعه مبتدا وغيره او نقول افتقار الفاعل بما هو
فاعل ايضا افتقاره الى الفعل عارض باعتبار انه مفتقر الى الفعل
وشبهه وانما شبه بمثالين لان المركب يرتفع احد الاجزاء ولا يرتفع

بارتفاع

بارتفاع جميعها فتارة الافتقار الى الجملة وليس اصليا كما في النكرة المذكورة
وتارة لا افتقار الى جملة ولا اصالة كما في الفاعل ثم انه لا يمكن جعل اللام في قوله
للفعل والجملة الصفة مثل اللام في قوله كافتقار الى الجملة لان الكلام في افتقار
القاضي للاسم وهذا ليس باسمين وفيه انه لا يوجب البناء وغير المفاجع من الكلام
مبني الا بعد وكذا الجملة كما قبل ولو جعل تمثيل المجرد والعروض فالعروض هم لا
النسبة الى فاعل ما لا يعين جزء مفهوم الفعل وكذا الجملة الصفة لا بد صفة
نعتا لها وهم لانهم نعتوا الجملة منكرا وان اوقعوا المعرف لجعل بعد النكرات صفات
وبعد المعارف احوالا ولو قطع النظر عن الحيثية يلزم التفكيك في العبارة فتامل
قوله من انواع الشبه الخ قيل فلم اهمل ههنا ذكر شبه الاهمال قلت قد
اشار بالكاف في قوله كالشبه الوضعي ان انواع الشبه غير منحصر فيما ذكر **قوله**
ومنه في شرحها ومثلها ضمير الفصل على قول الخليل انه اسم ولا اسم محل له من
الاعراب وكما في ال الموصولة فمن قلنا باسميتها كما هو قول الجمهور ولا على
راي صاحب المفصل فهي حرف وهي الكلام في الذي وقد جاء في الكشاف
ولاجل التخفيف حذف الياء في الذي ثم كثرته ثم اقتصروا على اللام وحدها في
اسماء الفاعلين والمفعولين وسيأتي مذهب الاخفش والمازني فيها ومثلها الاسماء
قبل التركيب على قول الجمهور انها مبنية ولا على قول صاحب الكشاف انها معربة
ولا على قول ابن عصفور انها موقوفة لا معربة ولا مبنية كما مر فان قيل
من اين تدرون ان فواتح السور اسماء حتى يحتاج الى علة لبنائها والظاهر انها
حروف فان نحو ص وق ون وغيرها حروف الهجاء مقطعة ولا دليل على نحو الف
باء تاء حروف قلنا لا نحو الف باء فانه في حد قرر صاحب الكشاف في تحقيقه ودليل
على انها اسماء دليل على اسميتها وجهان الاول صدق تعريف الاسم

عليها الاتزان فولك الف دالة على اوسط حاء وباء مشعر دلالة الغرض
على الجوى القابل والحرف ليس كذلك لانه لا يدل على معنى في غيره والثاني
عروض خلاص الاسم لها من التعريف والاسناد وغيرهما فتقدمنا دراسا اسماء
لقولك ضرب به فهي حالها قبل التركيب وبعده كسائر الالفاظ فهي عند
الزمخشري معربة قبل التركيب وعند المصنف مبنية وعند ابن عصفور
موقوفة كالامر والاتي وقعت في فواتح السور فهي اسماء للسور وقد عرف
سيبويه في كتابه عن بابها باب اسماء السور فهي عنده بعد التركيب
ايضا مبنية وقال صاحب الكشاف انها على ضربين احدهما ما لا يتأتى
فيه الاعراب نحو كهيعص والمراد والثاني ما يتأتى فيه الاعراب وهو اما ان يكون
اسما فردا كصاد وقاف ونون او اسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كحم
ويس وطس فانها موازنة لقابيل وهابيل فالنوع الاول محكي ليس الا والنوع
الثاني يجوز فيه الاعراب والحكاية فقال الشاعر يذكرني حاميم والرمح
شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم فاعرب حاميم ومنعها الصرف وكذا
كل ما اعرب من اخواتها لاجتماع السببين فيها اعني العلمية والتانيث والحكاية
ممكن فتقول بدأت بالحمد لله وقرأت سورة اقرأ باسم فيها **قوله**
السابق ذكره انما قيد بذلك وهذا لك عنه لتنبيه على ان التعريف غير جامع
لا يصدق على الشرطية انها سالمة عن شبه الحرف مع انها معربة كقوله اياما جلين
تضيفت مطرعد وفي على وكذا اللاتي فانها مبنية [illegible] لاشارة الى انه لا [illegible] فيحمل
الاضافة فوردت بشبه الحرف المعهود الشبه المذكور ثم ان قائل ان يقول ان التعريف
غير جامع لعدم خروج مثل [illegible] الكفاية مع انها معربة باختلاف العوامل
تقول المرجان هذا زيد وهو [illegible] رأيت رجالا منا وطلحة وفي مررت برجال منح

كما سيأتي في بابها فلا يصدق عليها انها سالمة من شبه المبني ولكن ينتقض في
طرده بالمعرب بالتبعية نحو الحمد لله على قراءته والحكاية لانه لا يشمل خروجها لان
المراد بالمعرف المعرب بالاصالة وهي خارجة عن المعرب بمعنى القابل للاعراب
والقرينة على ما ذكرنا التمثيل ثم لا بد لتحصيل ما في قوله سالما عارضا عن الكلام
بقرينة التقدم في الاسم المعرب والا لا يصدق على الحرف والفعل المضارع انهما سالمان
عن شبه الحرف لان المضارع نوع منه والحرف ظاهر لان الشيء لا يشبه نفسه وخرج عن
التعريف نحو زيد عمرو وبكر لانها قبل التركيب غير سالمة من شبه الحرف في الاهمال
قوله كارض صالة تعريف حسن التمثيل لما فيه من ايهام التناسب او ايهام التضاد
باعتبار ربة من المحسنات والمالم الجيد الشراح سماعها على ما هو مقابل للارض
لان فيه ارتكاب [illegible] غير المدعى وهو ولتكن جائز الكاشجي [illegible] ضرورة المضطر اليه
يجمع عليه الا انه لاداعي اليه هنا مع خفاء خلاف الماني مع انه يفوت ما اراده
المصنف من الاشارة الى قسمي المعرب اعني المعرب بالاعراب اللفظي والتقديري
قوله الاول على السكون لم يقيد لم يذكر لشمول حكم الامر غير المفرد قلنا لان
غير المفرد المذكر والجمع المؤنث من الامر داخل تحت قوله وعلى حذف اخره
لان ضمير الفاعل كجزء [illegible] وثبت [illegible] في اطلاق المحذوف عليه تشبيها له به او تجوز
المشاكلة لقرينة [illegible] فان قلت المصدق قوله الكلام صحيح [illegible] نحو اضربن فكيف
قال الاول مبني على السكون مطلقا قلت اكتفى بما سيقوله المصنف في باب نوني التاكيد
واخر المؤكد فتح كابرزا والمضارع فلما دل مفهوم كلام المصنف على بناء اذا
اتصل بالنون ناسب ذكر فتح اخره هنا ولئن لعدوله المحرون قال الوطر
بن عبد المطلب في مرثية ندمته مسافر بن ابي عمرو وقبله تشنيه مسافر

ابي عمرو وليت لقولها المحزون ارشيء دهاك ام عال مراك وبهت افوت
عليك الشفق ام منقطعة مرارحل الرؤية والمحبت لست شعري حاصل بيا فرين
ابي عمرو اشيء دهاك على مفارق بدر عال حل ردته فلا اراك وبلي
اقبل عليك الموت **قوله** في اعتوار المعاني اي في لفظ كلا منهما يعرض له
بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بجزم تشرب اذا اريد النهي عن كل منهما وبنصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما
وبرفعه اذا اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم
والفعل مشتركين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتراكا في الاعراب لكن الاسم
ليس له ما تغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع
قد تغنيه تقدير اسم مكانه فلذا اجعل في الاسم اصلا وفي المضارع فرعا هذا
معنى ما ذكره في شرح التسهيل وقيل وجه الشبه الابهام والتخصيص وقبول
مع دخول لام الابتداء وقيل هذه مع جريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات
قوله فانه يكون معربا اه اذ لا تركيب لانهم لا يكتفون بثلثه لعدم غاية ما
لزم من ذلك انه لا يكون مبنيا على الفتح لعدم السبب المحوج عنه في التركيب لا انه
لا يكون مبنيا راسا لان الشبه بالاسم لو كان موجودا لكن المعارض ايضا
موجود وهو التنوين قلت المانع لم يباشر الفعل لم يدخل بالحقيقة على الفعل بل الحق
بالاسم غير الالف والواو والياء **قوله** وجوبا اشارة الى ما في الازهري
انه لو حاك المص وكل حرف وجب له البناء لكان صرح في وجوب البناء
اذ المعاني له تعرض بان من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو من وجب بان الحرف
انما جيء به لافتقار ليدل على معنى في الغير وهو والاصل في المبني السكون لانه

فيه

فيه السكون لانه يسكن بعد كونه متحركا كما هو ظاهره وثانيا لان الفعل
في تاويل المصدر لم يحتج الى عايد الى المبتدا نحو علم انه لما كان الاصل في الاسم الاعراب
كذلك الاصل في الحرف والفعل البناء ثم بعد ذلك الاصل في البناء على السكون
ثم ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته ولا يعدل عنه الا بسبب
من الاسباب الاتية غالبا فاذا صودفت كلمة مبنية فان كانت حرفا
او فعلا فلم يتطرق السؤال بلم وكيف من حيث اصل البناء لان البناء فيهما
هو الاصل نعم لو كانت مبنية على الحركة فيقال لم حركت لان الاصل في
البناء السكون ثم يقال لم كانت الحركة كذا ولم تكن كذا وان كانت اسما
فان بني على السكون ففيه سوال واحد عن سبب البناء اذ الاصل فيه الاعراب
وان بني على الحركة ففيه سوالات ثلثة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة
كذا اذا عرفت ذلك فنقول اما سبب البناء في الاسم فما ذكره المص
بقوله كالشبه الوضعي اه واما سبب البناء على الحركة سواء كان في الاسم
او في الفعل او في الحرف فاربعة احدها مختص بالفعل الماضي اعني التغيير المتصل بالعرض
وهو مضارعته للمضارع في وقوعه صفة الى آخر ما ذكره الشارح والثلثة الاخر
في غيره اولها التقاء الساكنين كامس وكيف وليت ونحوها الثاني لزوم
الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف وفائه ولام الابتداء واللام ونحوها او حكما
كبعض المضمرات المتصلة والثالث تجدد البناء بان يكون للكلمة اصل في التمكن
كالمنادى المفرد المعرفة وقبل وبعد ونحوها هكذا ذكره الزمخشري في المفصل
وقد نظمتها في سالف الزمان تسهيلا للحفظ على المبتدئين بكذا الذي بنا
محرك كما حتم وجود مقتضى البناء وكذا لزم حصول الخ سكونها تجوقي
اخره وتخم للثلثة ارتقى في غير ماض ان فيه لها نعا الخ كما المضارع مضارعا

اولها التقاء الساكنين بدليل ص والثاني كون ذي السكون مبتدا به حقيقة كما في ابتدائه
كبا او مثل ما ص الفاعد اثر ضربا ص ثالثها مجد والثاني ص اسامع اضبطن
بهولاء ص والمصراع الاخير اشارة الى الامثلة واما اسباب البناء على الحركة المخصوصة
فللكل من الفتح والضم ستة وللكسر سبعة ولكن اثنين من اسباب كل منها
مشتركان بين الثلثة احدها الاتباع فانه كما يكون من موجبات الفتح كذلك
يكون من موجبات الكسر والضم والثاني كون حركة المبني حركة الاصل فهو
ايضا موجب لكل واحد من الثلثة مشترك بينها ولا علية للكسر فكما في يا مضار ترخيم
اسم الفاعل ولا علية للضم فكما في يا تحاج ترخيم تحاج اذا سمي به واصله تحاجج
وقد تضمنت السببين المشتركين بهذا ص على الحركة معين يبنى فذا الموجب مبين
والموجب المشترك اثنان ص الاول الاتباع ثم الثاني لمن لظهر التحرك الموصلا
كيا مضار وتحاج افعلا ص ولا سبب الفتح بخصوصه فاربعة الاول طلب التخفيف
كاين وضرب وواو العطف الثاني شبه محل الحركة بما في كيف وليت وثمت
نحو بعلبك فان الجزء الثاني في المركب المزجي نزل منزلة تاء التانيث كما سيجيء في التعليل
فاللام فيه كالميم في قائمة فتفتح مثلها الثالث الفرق بين معنيي اداة واحدة
نحو لام المستغاث والمستغاث له الرابع مجاورة الالف نحو ايان وشتان
وقد نظمتها ص وما اقتضى الفتح بحسب اربع ص طلب خفة كما في عنيع وشبه
اخر بحرف قد سلك ص كلف التانيث نحو بعلبك والفرق بين معنيي
اداة ص كيا لزيد لعمرو اتى وكونه مجاور الالف كمثل ايان فها ذي تعرف
واما السبب الخاص بالكسر فخمسة الاول التقاء الساكنين نحو امس وهؤلاء
الثاني مجانسة العمل كباء الجر ولامه الثالث الفرق بين اداتين كلام الجر و
لام الابتداء في المقصور نحو الرابع الحمل على النظير كلام الامر فانها كسرت حملا على

نظيرا

كانت
نظيره عن لام الجر لانها في الافعال نظيرتها في الاسماء الخامس الاشعار بالتانيث ما
ونظمتها خمسا تكون علة الكسر فقط ص التقاء السكون نحو لجير ص ما اشترط وكون
شبه الاثر ص كالبا ولام الجر في اسم ظهر ص والمنتزع في من حرفين بلا
كلام جر فادر مع لام ابتدا ص كذاك الالحاق كلام الامر ص فكسرت حملا
للام الجر ص ولمن يكون منهما تانيثا ص كما دروات القطن الحنيفا وللتنبيه
الخاص بالضم اربعة الاول الامتياز من حالتي ولها كقبل وبعد واخواته اذ ليس
لها حين الاعراب ضم بل منصوبة على الظرفية ومجرورة بمن الثاني ان يكون
المبني شبيها بالكان كذلك كيا زيد فان كلا منهما مشترك في فرديتها لكونهما صحيح
ولها اصلا في التمكن الثالث في الكلمة كالواو في نظيرها كنحن والنظير
هو الرابع شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم وقد نظمتها للضم اربع
سوى الشيئين ص فاعرب بها كمثل قبل وبعد والفصل للشيئين الاعراب كقبل
فاعلم بالصواب ص ولمن يكون منهما مبنيا نحو قبل مثل يا زيدا ص وكونها
كالواو في نظير كنحن مع هو لدى البصيري ص ولمن يكون شبها كما في كذا مثل
اخشوا الاقوام فادر لما اخذا فالاول تحرك اما كونه اسما فلدخول حرف الجر
عليه كقولك من لدن من تحت ولان كونه مبنيا فلشبه المعنوي لتضمنه في الاستفهام معنى الهمزة
وفي الشرط معنى ان الشرطية قوله ومن اسم لدخول حرف الجر والتعريف
عليه فاته كان لم تغن بالامس ومبني لشبه المعنوي لتضمنه معنى حرف
حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة واما جير فهو حرف جالب كنعم في
الوعد والتصديق والاعلام ولا قوله وفائدته ينبه فعلت جير فتنوينه
للترنم وهو غير مختص بالاسم ثم انها حركا لالتقاء الساكنين لصحة الحمل على النظير كما

ويكون الفتح في جير كاين وكيف لكنه في ابنم وامرء فاسم الكسر اشهر نحو حيث وهو
اسم لدخول الجر عليه نحو من حيث لا يحتسب ومبني لشبهه الافتقار كاذ
واذا واما هو لازم الاضافة الى الجمل الساكن كم اسم لدخول الجر بالحرف والاضافة
عليه نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت مبني لشبهه الوضعي والشبه
المعنوي لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير
في الخبرية لشبهها بالاستفهامية وقيل لحملها على رب ولنه كانت
لان الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره كحمل الا على لن في العمل وقد علم
مما مثلت به ايقاف الصواب مثلنا لان ذلك قد علم من مجموع تمثيلات
المص والش وايضا الصواب ما مثلت وما لم امثل بلان عدم
وجوب الكسر والضم في الفعل لم يعلم من امثلة والجواب عن الاول الاسناد
تلك المعلومية الى تمثيل فقط من قبيل اسناد المعلول الى الجزء الاخير من علته
التامة ومن استسمن ذا ورم ونفخ في غير ضرم اجاب بان مثلت بصيغة
المجهول الغايب ولم يرد انه لو كان كذلك لقيل مثل بها لان نائب الفاعل
هو الظرف كما في مثل مر وربما الاترى انك لو حذفت الفاعل من قوله
مثل الشارح الهادي وبنيته للمفعول لقلت مثل نحو حيث وعن الثاني
ان المراد دهما اقتصرت على تمثيله قوله وعلى الكسر والضم لا يكون اه
انما لم يقل او يكون في الاسم والحرف ولا يكون في الفعل لانه بصدد الرد على الشارح
الهادي فذكر هذا توطئة وتمهيدا لقوله نعم والا فالبناء على الكسر والضم يكون
في الاسم كما مثل به وفي الحرف ايضا وقد مثل ابن الحاجب للبناء على الضم في الحرف
بمنذ وانما لم يمثل الشارح به لانه في اغلب احواله اسم لان لمنذ ثلثة احوال

ثم يليه

لم يليه اسم مرفوع ولم يليه جملة وفي هاتين الصورتين اسم جدا كما ياتي وان يليه اسم
مجرور فالاكثر على انه حرف وقيل ظرف مضاف الى ما بعده ولم يقل فليمثل
بالهادي من اياه ولا انه حرف كما قال سيبويه والاخفش وصاحب الكشاف والمحققون
قلت هذا يكفي شرحا لقول الهادي بل الا ان الهادي كما ياتي في اختيار
مذهب الخليل وهو لن اللاحق لا يا اسماء مضاف اليها فافهم ان قلت
حسب الكلم او ورد ثم المناقشة على تمثيله بنحو حيث ورد ما تصنعون بنحو ضربوا
ونصروا ولم يكن الذي قلت الضم والكسر فيهما عارضي والاصل الفتح او لان
ان ضرب مبني على الفتح حيث لا مانع فيه ولو لم يكن الامر كما لقلنا انه السكون
ايضا غير موجود في الفعل وساكنا معتنين بسكون نحو ضربنا لما ذكرنا فالمراد نفي
الاصليين عنه قوله واعلم عطف على انها لانها هنا اسم بمعنى خذ وكان
القياس رسمها منفصلة عن ذا في غير لغة الفعل الا انه في فكلمة اعلم معطوف عليها
لوجود الجامع والتوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع قوله من حركة او حرف
اه بيان لما لا ابهام دخول الفاعل والمفعول ونحوه الولاة ولذا التي للتعريف
منظور فيه من وجهين الاول انه غير مانع اذ يصدق على الباء في مثل مررت
بزيد وذهبت بزيد انه حرف جر اه والثاني انه دوري قد اخذ في تعريفه العامل
والعامل على ما قال ابن الحاجب ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب فيه ثم المراد
بالحركة ونحوها اعم من الحقيقة والحكمية فيخص الاعراب التقديري والمحلي قوله وانواعه
الرفع اه اعلم ان هذه الالقاب المعربات خاصة فلا تقال الكلمة انها مبنية
على الرفع بخلاف الضم والفتح والكسر والسكون فان استعمالها في المبنيات
اكثر والا الوقف فمختص بالمبني تتمة لطيفة الثمر في ان الحركات ثلثة انواع لا الزيد
ولا النقص ان الحركات في العالم الجسماني الذي هو محل الوجود وهي من كلمات الله التامة
:

ثلاثة حركة الافلاك وهي حول المركز وحركة الخفاف وهي من المركز الى المحيط
وحركة الثقال وهي من المحيط الى المركز فجعلوا الفتحة لخفتها بازاء حركة
الخفاف ولذا ترقم فوق الحروف والكسرة لثقلها بازاء حركة الثقال
ولذا ترقم تحت الحروف فبقي الضمة فجعلوها بازاء حركة الافلاك لكونها
بحركاتها تضم وضعا الى وضع ولكون الضمة بازاء الحركة الوضعية الدورية
ترقم بشكل الدائرة وقد ذكر الغزالي قريبا من هذا سر العدم جواز توالي
الحركات الاربع قوله في هذه العبارة قلب اي قلب لان غالب استعمال
باب التخصيص في الاصطلاح كما في السعد على ان يكون المقصور هو المذكور
بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل الاسم من بين بالصحيح اتصافه بالجر
في الظاهر مختصا به كما في نخصك بالعبادة قوله وهذا تبيين لا اراده اي مجرور
مضاف في انواع وخلاصته المعنى ان هذا تبيين لما هو من انواع الاعراب هو
خاص بالاسم قوله كما قد خصص الفعل بقيد المشبه به لا بد ان يكون اقوى واظهر في
وجه الشبه من المشبه وهنا لا اظهرية لتخصيص الفعل بالجزم اذ لم يعلم ما سبق
بين الامر بالعكس قلت هذا من باب التفريع الذي من المحسنات البديعية
وهو في يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له اخر كقول الكميت احلامكم
لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب فارفع لوا وله ان قيد مذهب سيبويه و
الفارسي وجمهور البصريين في الاسماء الستة معربة بالحركات المقدرة في الحروف
واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر وهو اصح او القول بان اعرابها بالحروف
كما هو مذهب قطرب ... للاخر او للاخر الاعراب بالحركة
والفيه ليس لها نظير في المفردات يكون معربا بالحروف والقيم على هذا يلزم بقاء

بعضها

بعضها على حرف واحد نحو فيك وذي مال اذ الاعراب زائد وليس كالمعرب
كلك ولهذا ايضا نص في التسهيل على ان مذهب سيبويه وتحقيقه وحده هو
الاصح وهاهنا كلام وهو ظاهر في اختيار مذهب قطرب فكيف التوفيق قلت
قد حمل ظاهر كلامه هنا على التسامح تقريبا الى فهم المبتدي حيث انها الحركات
لا الظهور والحروف لتفيد فائدتها لو ظهرت ثم في اعرابها عشرة مذاهب مذكور
الكرها في شرح الرضي من شاء فليرجع اليه قوله وفيه لغات افصحها فتح
الفاء وسقوطها ونظمها البعض في اثنى عشر لغات كلها سمعت نقص وقصر و
تضعيف ثالث علا مع فتح فاء وكسر قد ضمتها فتلك تسع وقت
فاحفظ لما نقلا وختم باتباع فالميم حيث اتت فتلك عشر حسان
يا اخا الفضلا وكلها معربة بالحركات واما على وزن ... فرف
عطف لغة فرثم كلا في ... فان ما ذلك اعرابه كما اعرب
بالحركات لفظا في صورة النقص وتقديرا في صورة القصر والى صدر ان
ست لغات وهو احدها معرب بالحروف ونظمها البعض في ...
لغات فانها الخطاء قروء ... قوله كقول ان اباها
وابا اباها قبلة واها لليلى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلنا ها يا ليت عيناها
لنا وفاها بثمن نرضى بها اباها قوله وا كلمة التعجب والتزاد للمطلوب فلما
من التنبيه ... الوجود ... فوق وفاعله ضمير لليلى او ...
... على التقدير ... ثمانية وفاعله ... على القصر ...
غاية مجد الاب وجد الجد والضمير المضاف اليه الى ليلى مع حذف
المضاف واما المجد ... انه ... والالف ... وكون
غايتها ... مع انه مفعول جار على لغة بني الحارث بن كعب وعليها ...

قوله تعالى ان هذان لساحران وكذا من احب كريما لم يكتب بعد لعصر **قوله**
المتقدم في الاسما رفع عموم الدال على ان شرط ثبوت اعراب جميع
هذه الاسماء بهذا الاعراب هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشتراط ثبوت
اللازم للملزوم لشيء اول المعنى لا اري باسا بان يقال شرط عروض الضحك
بالقوة للانسان تحقق التعجب بالقوة له **قوله** والافصح بحركات مقدرة
اي ان لم يضف ما عدا ذو الا للياء فالضمير راجع الى بعضها على حد قوله
تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك لان ذو انما يضاف الى اسماء الاجناس
او نقول قد تقرر في موضعه ان صدق الشرطية لا يستلزم تحقق المتقدم
ثم ان تعرب خبر مبتدا محذوف حتى تصير الجملة اسمية فتصح لادخال الالف
كما هو مذهب سيبويه ولم يقل والافصح لئلا يلتبس الجزاء بالشرط عن
اول الامر الا للياء ولا لما كان في ابتدائه ساكن نحو ابو الفضل والا
اعرب بحروف مقدرة لا املك الا نفسي واخي اما معطوف على المستتر
في املك اي ولا يملك اخي الا نفسه انت وزوجك الجنة اي لتسكن
زوجك ولا علي نفسي ولا على الياء على مرجوحية لعدم اعادة الجار فاجز
اما مرفوع او منصوب او مجرور فانه مفرد وكذا شارة الى انه لم يذكر
هذين الشرطين بل عطف الحكم بالمثنى بل بنى عليه مرتين مرة بالمثنى ومرة
باتيانها كذلك في قوله اسا لخ حمه كما فعل ابن الحاجب في كافيته
متفقي اللفظ اي اللفظ الشيئين ولا يخفى المراد متفقي اللفظ مع الدال
بان يقدر لفظ معه او يكون المستتر في متفقي راجعا الى الشيئين مع الدال لانه
في مقابلة الاتفاق في المعنى وهو في الشيئين معتبر على ان لفظهما ليس متفقا
مع لفظ التثنية وعلم انه لا يكفي الاتفاق لفظا فقط بل لا بد من الاتفاق

٢
يجوز ان

يجب

يجب المعنى ايضا كما هو اكثر المتاخرين ولذا اما ولو الزيدين مع المسمين بزيد
ولا يكونون تثنية المشترك الحقيقة والمجاز فلا يطلق قران الاعم الطهرين
او الحيضين لا على الطهر والحيض اللهم الا ان يقال ان هذا التعريف من المصنف في التمهيد
وهو ممن يجوزان يقال لعينان لعين الشمس والميزان وممن جوزه ايضا ابن الحاجب
قوله والقمران فانه من باب التغليب لكنه لا يكفي انه خرج من مفهوم المثنى
ولم يذكر في الملحقات مع انه معرب بهذا الاعراب بل ذكر بعض المحققين ان بعض
رجح بلا مرجح ويمكن الجواب بوجهين احدهما ان هذا التعريف للمثنى الحقيقي
والمثنى المذكور في عبارته لعله اعم منه فقوله المثنى وهو كذا لو جعله راجع اليه على
طريق الاستخدام وثانيهما ان يقال التعريف شامل لنحو القمران لانه غلبة القمر على الشمس
بان جعل الشمس متفقا للقمر في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا كما في
الثقفان اي فعلى هذا قوله خرج القمران معناه خرج ان لم نعتبر الاتفاق
في الاسم وعلم انهم ذكروا للتثنية ثمانية شروط الاول الافراد فلا يثنى المثنى
والجمع المذكر السالم والجمع العادم النظير في الاحاد وبالاتفاق وغيرهما من الجمع التكسير على
الخلاف والثاني الاعراب واما نحو مثان فانه زيادتان ملحق لا للتثنية واما
يا زيدان ولا رجلان فانهما ثنيا قبل البناء واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ
وضعت للمثنى وليس مثنى حقيقيا كما اشرنا سابقا الثالث عدم التركيب فلا
يثنى المركب الاسنادي اتفاقا ولم يخرج الاضافي على حذف الرابع التنكير واما
نحو زيدان فهو في زيد الشائع ثم ثني الخامس ان يكون قابلا للتعدد فلا يثنى
المنحصر فرده في الخارج كالشمس والقمر اذا قصدت الحقيقة السادس والسابع
الاتفاق في اللفظ والمعنى عند الاكثر الثامن ان لا يستغنى عن تثنيته بتثنية
غيره نحو سواء فانهم استغنوا بتثنية سي ولن يقال سيان عن تثنيته فلا يقولوا سواءان الا

عند القمر

شاذ كقوله فيارب ان لم تقسم الحب بيننا سويا فاجعلني على حبها جلدا او انه
قد تضمنت تلك الشروط تسهيلا للحفظ وثني معربا بكونه مفردا منكرا غير مركب
بدا لم يختلف لفظا ولا في المعنى ولا مثنى الحرف عنها استغنى وكافيا بلا لمعنى
التثنية فهذه شروطها الثمانية قوله والزيادة في لغة انما سند الاخراج
اليهما مع ان نحو جاءني زيد وعمرو وكلاهما ونحو ارسلنا اليهم اثنين يخرج بقوله
متفق اللفظ لانها عن الزيادة يخرج الجميع فاسناد الاخراج اليها اولى قوله
وارفع بها ايضا كلا اشارة الى انه معطوف على المثنى لا انه مبتدا وكلتا
عطف عليه بحذف حرف العطف وكذاك خبره لكن الانقطاع الموجب
للفصل مع انه بالواو قوله سوا افرادا معنى الافراد وههنا ما هو اعم
يقابل التركيب او الاضافة كالذي في ان جميع الالفاظ والمعنى المذكور
من المثنى هو ابنين وابنتين وكلفظ ح بمعنى تجعل عليه ثيابا من الذي
قوله في حالتيها اشارة الى انها منصوب على الظرفية وفيها وجه اخر
ذكره الخالد وانما قدم الجر على النصب لانه محمول على الجر في الباب الذي
اخت الكسرة وقس عليه قوله وبيا اجرر وانصب قوله وشبه في ابن اي
عامر ومذهب او شبه جميعهما لكن عبارة الشيخ يدل على الاول وهو الاولى
لان تعدد السالم الجمع تقديري قوله وهو اسم مفرد عند البصريين ومثنى عند
الكوفيين فهو وكذا كلتا من قبيل المثنى لفظا ومعنى وانما اختار مذهب
البصريين لانهما لو كانا مثنيين لفظا ايضا لم يرجع الضمير اليهما الا مثنى
مع ان مراعات اللفظ والافراد فيهما اكثر من مراعات المعنى كما لا ية
الاتية وقد اجتمع الامران في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما راب قوله صفة كذلك مع كونها لو قتى كلا صفة

لذا

كذلك مع قولها لنا انها نعت للكفاه عن هذا التطويل وقوله كذلك اي المذكور عامل
خاص عن الثناء قوله وليس بكلام منتف تعقيب ولحق عطف عليه الحسن بالجمع المذكور
ولحق به جمع التصحيح اه ويحتمل ان يكون من تتمة ما قبله بان يكون بمنزلة التفسير الى اخره
فالتسمية ليس عائدا لا كما مر الوجوب في اللزوم انما افرد لان التعبير بين المتنافيين
والا فهما في المعنى واحد كما تقرر في الاطلاق والهلالة والمجرور في عائد الى الوجوب
ايضا لكن الوجوب في معنى الوجوب فيكون على طريقة الاستخدام لكن التوجيه الاول
خال عن العناية قوله تدر بها مضارع دان وهو لهنا سلب الجد
واما ما من تصغير قوله اسم مفرد اثار او ذلك كما راه ومثله في نظائره
اشارة الى انه ليس الالحاق مختصا بما ذكر بل يجري في امثاله كما ل طرون وهو اسم
موضع بالشام فلوقت الشتا مثل عليون بدل وهو عليون الكان ادلهم
ان كون عليين اسم مفرد وانما هو في العرب ولا في الاحداد فهو جمع علي فعلى عنه
وسمى به كما قال في الكشاف بعد العبارة التي نقلها الشيخ قوله وعشرون ليوم اختلف
في فائدة ولا فائدة كثيرة في تعيينه صدر ربات ليلى وبيت كالمجنون بعده
صاح حي الاله حيا ودورا عند اهل القناة من جيرون عشرتني ان عشقتني صاح
منادى مرخم حي فعل الاله فاعله وحيا ان جاعقه ودورا جمع دار وجيرون باب
من ابواب جامع دمشق واما بالمطرون فاله معاويه لعنه الله واما خبر مقدم
مبتدأ اثر في بيت بعد هذا البيت قوله شذ اعرابه انما قدر ذلك لان ارضون
نفس ليس ذا بل اعرابه هذا الاعراب شاذ بل اعرابه بهذا الغير ليس شاذا
بمعنى كونه قليلا وانما هو شاذ بمعنى انه خلاف القاعدة والقياس وانما لم يزد قوله
الحق قبل ارضون كما في نظائره اشارة الى انه مبتدا شذ خبره ولا يكون معطوفا
مثلها على عشرون ويكون شذ حالا منهما كلها او خبرا عنه خاصة لكونه قيدا خصص

الشذوذ بل لان هذا الاعراب لجمع المذكر السالم وهذا مفرده مؤنث غير عاقل قد
وجمع تكسير **قوله** والحق ان نحو السنون اه اراد انه يجب خلاف الظاهر حيث لم يجعله
مبتدأ او خبره شد المقدر بل جعله عطفا على عشرين لانه لما كان مفردا او كان
له نظائر كبثون وقلون ونحوها اخرجه ذلك عن الشذوذ ولذلك كان
ارضين في التكسير والتانيث **قوله** جمع سنة نقيضها اشارة الى ان سنون **قوله**
وهو كل ثلاثي اه دخل كل باعتبار انه المقصود بيان القاعدة وليس تعريفا واللام
يا ايها اللفظ كلا لان التعريف بالماهية لا بالافراد ثم اعترض عليه بوجه الاول
توهم ان هذا التعريف يصلح لمفرد سنين لا لنفس الباب الذي هو جمع الثاني
ان التعريف يشتمل على قيد ينافي المعرف وهو عدم التكسير فلم يشتمل المعرف
اصلا الثالث انه شامل لنحو سنوات وسنهات والجواب عن الاول
والثالث انه هنا مضافا محذوفا لوضوح المراد والمعنى وهو جمع مذكر كل
ثلاثي اه وعن الثاني ان ضمير لم يكسر عائد الى كل ثلاثي لا الى المضاف
المحذوف اي الجمع ذلك الثلاثي جمع تكسير **قوله** ولم يكسر اي لم يجمع جمع تكسير
كالفرشفة حيث جمع على شفاه فلم يجمع بالواو والياء والنون **قوله**
دعا غير نجداه اخره لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا قائله صمة بن عبد الله
دعاني تثنية دع ونجد معروف اي لا تذكرا في نجد لئلا اتذكر بالمهاد فيه
من التوهيب وسننا ولعبن لي السنين من المجاز العقلي وشيبا جمع اشيب
كبيض جمع ابيض وشيبننا بصيغة الجمع المؤنث من باب التفعيل فاعله عائد
الى السنين ومرد جمع امرد كحمر جمع احمر ان قيل من اين يعلم ان السنين
ليس بالياء بل هو منصوب على الفتحة قلنا لو لم يكن معربا على النون لقيل سنيه
بحذف النون بالاضافة **قوله** اي الورد وما كضمير يرجع الى المصدر المنسبك من برد

ع

على حد قوله تعم اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** وقد جاوزت اه صدره
وماذا يبتغي الشعراء مني فتبغي اي تطلب **بيت** كما هو ظاهر عبارة المصنف
لانه قال وقل من يكسره نطق ولم يقل وكسرت للضرورة كان
فكلامه ظاهر في ان الكسر لغة لا انه للضرورة مضافا الى انه قال يكون
لغة في شرح الكافية واجازه في شرح التسهيل فيقتضي العكس انه يكسر فتح
نون التثنية ايضا لغة تواتر كانت مع الياء كما حكاه الكسائي والفراء
او مع الالف كما صرح به الشاعر في اعرف منها قائله رؤبة قبله وهي ترى
سيبها حسانا ومنخرين اشبها ظبيانا الضمائر المؤنثة لسلمى
قوله باباه اي فيمن لتباري اي الا سهار ولقد ان البراغيث والجوزني
البعوضة وجله ما خدش الشي اي اجرح قليلا كالقمل والبراغيث
ونظماني بالنار المنقوطة ثم المؤلفة مبالغة الطنين طنين الذباب اي
صات جاجه اي المخوش صوت يمنعنا عن النوم وليه الشيء على ضم الغين اي
ان التوافي على الضم **قوله** وما بتاد لقف اي لفظ جمع بها يكسره اه مادام
الاتصاف لاحظ فلا يرد ما قيل ان اريد بالكلمة بالمفرد خرج نحو مسابت سيع اليه
يوهم ان هذا الاعراب للمفرد بهذا الجمع وان اريد الجمع خرج نحو هندات ثاني انا
نقول اريد بها الجمع اي جمع بتاء والف قد جمع لكنه نفس تلك الجمعية لا الجمعية
اخرى **قوله** ولا ترفع فعلى الاصل جواب عن سؤال مقدر كانه قيل لم
يتعرض المصنف لرفعه فاجاب بانه على الاصل واما الجر فلكونه محمولا عليه للنصب
تعرض له **قوله** ان جمع المؤنث لو كان قال كالجمع المذكور او كالجمع بالالف
والتاء المزيدتين لكان اولى لان ما جمع بالالف والتاء المزيدتين يحتمل
يكون مؤنثا كما في الشيء مؤنثا كان مفرده ام مذكرا كالاصطبلات

وإنما كان أولات ملحقا بالجمع لا جمعا لأنه ليس له مفرد من لفظه فهو اسم جمع
في المؤنث كألي أولو اسم جمع في المذكر اسماعي هذا الجمع كلمة من
للتبعيض وليست بيانا للموصول والالذكر في ذيله **قوله** فيه
ذا الإعراب الخ فينصب بالكسرة وينون كما كان قبل التسمية
وهو أفصح من اللغتين الآخرين لكن قيل لم ينون هذا الجمع في هذه اللغة
الفصحى كقوله تعالى وإذا أفضتم من عرفات مع كونه غير منصرف للعلمية
والتأنيث قلت الأكثر على أن التنوين للمقابلة وغير المنصرف ممنوع
من تنوين التمكن والصرف لا مطلقا ولكن الراجح الأولى عندي أنه
تنوين التمكن والصرف ومع ذلك فهو غير منصرف وإنما لم يسقط التنوين
في نحو عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع وهو خلاف
ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة لم يحذف له تبع وقال صاحب الكشاف عند تفسير الآية
المذكورة أن التنوين للتمكن وعرفات منصرف لعدم التأنيث المؤثر
لأنه لا يخلو أن التأنيث إما بالتاء التي في لفظها وإما بتاء مقدرة
كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف علامة جمع
المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث
مانعة من تقديرها كما لا تقدر تاء التأنيث في بنت لأن التاء التي هي بدل
من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها واعترض الرضي
عليها بأن عرفات مؤنث ولئن قلنا أنه لا علامة تأنيث فيها لأنه لا يعود
الضمير إليها إلا مؤنثا كما تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا
فيه إلا أنه وهذا بعيد كيف وتأنيثها لا يقتضي عدم تأنيث مع التي هو بتأويل البقعة

وقد

وقد قال المصنف اعتبار تاء عرفات في منع الصرف وإلغاء اعتبار
تاء نحو عرفة ومسلمة لأنها للتأنيث مع جمعيته ولأنها علامة لا تتغير
في وصل ولا وقف **قوله** يروى بالأوجه الثلاثة على الأحوال الثلاثة
وليس أحد الأوجه النصب بالكسرة لأن تخصيصه بالذكر في قوله
وبعضهم ينصبه بالكسرة إنما هو لكونه خاصة على خلاف الأصل فكأنه
قال وبعضهم يعربه هذا الإعراب لكن بلا تنوين **قوله** تنورتها من
أذرعات وأهلها أخره بيثرب دار أدنى نظر عال قاله امرؤ القيس
وهو من قصيدة مطلعها ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من
كان في العصر الخالي تنورتها أي رأيت نارها وجملة أهلها بيثرب
حالية وأدنى دارها معناه كيف أراها وأدنى دارها نظر عالي
قوله ربما يتبع بعد الكلمة أو بعض الواو **قوله** نحو مررت بأحمدكم إلى آخر الأمثلة
ربما يناقش بوجه من أنه قدر في أحد الإشباع أو الإدغام ضعيف والأعلم يجر
الإضافة وقدر ذلك الإشباع أيضا في يزيد ثم أدخل عليه اللام فلم يجر
غير المنصرف نظير ما قاله ابن هشام في شرح القطر في نحو مررت بعثمانكم
وبالأحمد وأنه إذا قدر في مزيد الإشباع فلم يكن اللام فيه زائدة بل للتعريف
كما في المغني فلم يكن مثلا ما دخله اللام الزائدة مذكورا أولى اللام في الآخر عمر واللام
للتعريف مع أنه لصيد وتمثيل لا للموصوله بها والجواب أن المناقشة
في المثال ليست من دأب المحصلين فتقولون في نحو مررت بأفضلكم وبالأفضل
على أنه يجوز أن يكون المراد بأحمد اسم تفضيل وإن لم يقدر الإشباع في يزيد
وإن التمثيل بالأعمى والأصم مبني على قول من جعل اللام فيهما الصيغة المشبهة
موصولة **قوله** رأيت الوليد أخره شديدا بأعباء الخلافة كاهله وفيه تجوز

صادق ان اوله واتى على نعم لعد ولقائه البيت لابن عباده
الاعباء جمع عبء بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحمل والثقل
من اى شئ كان كذا فى ق ولكاهل ما بين الكتفين وتشبيه امور
الخلافة قد فى النفس بالشئ الثقيل استعارة بالكناية واثبات الاعباء
لها استعارة تخييلية والشاهد فى دخول اللام على يزيد وفى هذا
البيت شواهد اخر ستة زيادة اللام فى اليزيد لعلميته ودخول ال
للمح الصفة على **قوله** ونصب رأيت بمعنى علمت مفعولين وانكانت
بصرية فبالركاحال وتعدد الخبر لشديدا واعباء فعيل لاعتماده
على المبتدا والفصل بين فعيل ومعموله بالظرف واعلم ان يزيدا انما
يكون غير منصرف اذا كان منقولا عن يزيد فى قولك يزيد لمن اغنى بلا ضمير
فاعله واما اذا كان من قولك يزيد عن يكون منقولا مع الضمير فهو محكى
كقوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد وقوله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا **قوله** وجعل النحو يفعلان اى ليفعلان ونحوه لا على
فى الكلام مقدرا به على طريقة الكناية نحو مثلك لا يبخل اردت به انك
لا تبخل اى اذا لم يبخل من كان على اخص اوصافك فانت بطريق اولى
قوله ابيت اسرى اى اسير بالليل خبر ابيت وتدلكى من الدلك
خبر تبيتى والزكى الطيب **قوله** اذ الفصل بهذه النون اى النون التى
علامة الرفع لانها الحذف للجازم والناصب فكان الحذف لها طبعيه
بحذف فى الوقاية فلا يرد قراءة تامرونى بالحذف نقضا على القاعدة
الاتية من انه يجب الحاق نون الوقاية لكل فعل عند اتصاله بياء المتكلم الا فى
الضرورة نعم يرد على ان الحذوف فى الباقية نون الرفع لان الثقل حاصل

مرفخ

مر فخ الوقاية فيحذف ما حدث منه الثقل **قوله** الفا لازمة خرج الف الزيدان
واباك والالف اللاحقة للمستغاث والمندوب والمتعجب منه والالف
الكافة والف الانكار والاشباع والاطلاق ونحوها لانه قيد لم يطلق الالف
والياء وهذا وقيل بها تاتيا وبالعكس مع ان الاولى قلبا لانا نفهم من التشبيه
قوله وهو اولى انا لم يقل وهو الصواب لان وجه التسمية لا يلزم
فيه الدوران مع المسمى وجودا وعدما كما لا يخفى ولقائل ان يقول انه على الجمع
الصنو يلزمه اطلاقه على المضاف الى الياء لانه ليس غير ممدود ولذلك الاول فى
التقابل بين القصر والمد تقابل العدم والملكة فغير الممدود وانما يصدق على
معنى من شانه ان يكون ممدودا والاولى ان المراد انه غير ممدود لغة فيكون وصفا
بحال المتعلق **قوله** يا خفيفة بقيد الخفة خرج مثل ياء البصرى وبقيد
اللزوم ياء الاطلاق وياء الزيدين وياء الاشباع والالف فى القدكا
ونحوها وبقيد تلو الكسرة ياء نحو ظبى **قوله** لانه اقرب الى المعرب المعرب
بالاعراب اللفظى والا فهو معرب بالاعراب التقديرى فالاقربية بالنسبة
الى صنف المعرب لا الى نوعه ثم انه يمكن ان يقال ما فعله المصنف اولى لان الاصل
فى كل باب ان يقدم الاقوى فى هذا الباب ويرشدك اليه ما قاله الشارح فيما سبق
فى ذو **قوله** ليس فى الاسماء المعربة ينتقض بالو وسلو مصر ويمكن الجواب
عنه الذى بان اخره فى محذوف ثم المراد بالاسماء ما يكون فى الاصل الوضع
اسماء عربيا فخرج نحو يدعوا علما للفظ العجمى الذى نقلته العرب بالنحو نحو
والمراد بالمعرب اعم من المعرب بالفعل والمعرب لذى طرئه البناء ويكون
له صلة فى التمكن كيا ثمو فقلبت واوه ياء على التعرض لانتظر كلامه فى الثلاثى
بهذه القاعدة فى نسب كلام الشيخ فى باب الترخيم الى السهو فلا يا ان ثمو

مبني فقد سهى والتقييد بالمعربة يخرج المبنية كهو وهمو وذو الطائية ونحوها

قوله عند النحاة واما عند العرفيين فالمعتبر غير ذلك كما لا يخفى

لثقله عليهما لانه اختار خفة النصب على ما تقدم من ثقل الرفع مع انه اي النصب

قد تقدم لان المراد ههنا خفة النصب وثقل الرفع على الواو والياء وما

تقدم خفة النصب مطلقا وثقل الرفع على الياء فقط فصح الاحالة في الاول

على الثاني قوله نحو سندع الزبانية رسم في هذا المثال حذف الواو لالتقاء

الساكنين ويجاب بان المراد باللزوم ما كان سبب حذف العلة ملحوظا

باعتبار امر خارج قوله باب المعرفة والنكرة انما قدم المعرفة هنا على النكرة

مباحثها واخر تعريفها لكونها فرعا للنكرة وهي الاصل لانك تقول

رجل ثم الرجل قوله قابل ال انما قيد قابلية ال مع ان نكرة فيها اعتبار

لان تختص بها الجنس ولهذا صح وقوعها مبتدأ مع كونها نكرة قوله

حال كونه موثرا اشار الى انه حال لا وصف لال باعتبار محله والا لقيل

الموثرة باللام لان ال علم هنا كما سننقل عن الرضي في مبحث العلم

قوله موثر التعريف انما قيد بذلك لان ال الزائدة لا تدخل للمح الصفة

ايضا موثرة ولئن لم يكن اثرها التعريف فيلزم ان يكون حارث علما

نكرة ولو جاز المعنى نكرة قابل ال معرفة او وقع موقع ما قد وصفنا

لكان اولى لكن اطلق لان المقصود واضح وربما لا يرد على العلامة شيء

لان ال للمح الصفة لم يؤثر فيصح بها اثر التعريف ولا غيره وانما نبهت

على ان اصله كان صفة بهذا وظني ان تقييد الشارح الاثر بالتعريف

في دخولها محل اذ تخصيص الواسطة لان نحو ضارب ليس معرفة وهو ظاهر

وليس نكرة لانه ليس قابل ال المؤثرة في التعريف لانها ال الموصولة

وهي

وهي نفسها معرفة ويخرج نحو ذو لانه ليس واقعا موقع ما يقبل ال المؤثرة

للتعريف ولذا لم يعبر الشارح في تفسير قوله ما قد ذكرا بما يقبل ال مؤثرا

فالمراد بال المؤثرة مقابل الزائدة اللهم الا ان يعمم التعريف

حتى يشمل التعريف بحسب اللفظ قوله يحذف نحو حسن اي اذا كان علما

ودخلت ال عليه للمح الصفة واما اذا كان صفة مشبهة فال الداخلة عليه

حرف التعريف قوله او واقع لا يخفى ان مجرد اذا لا يدل على الوقوع موقع

ما ذكر في اي شيء هو والمعرف لابد ان يكون جليا واضحا قوله غير ما ذكر

اشارة الى ان تذكير الضمير الراجع الى النكرة باعتبار تأويلها بالمذكور

او الضمير راجع الى القابل والواقع والافراد باعتبار كون الواقع معطوفا

باو ولا يخفى ان التعريف دوري لتوقف معرفة المعرفة على النكرة المعرفة

بقابل ال المؤثرة للتعريف لكنه لا يرد على المصنف حيث اطلق المؤثر كما قلنا

وانما يرد على الشارح لانه قيده بالتعريف ثم لقائل ان يقول لا نسلم ان غيره

معرفة لانا نجد كثيرا من الاسماء لا تقبل ال ولا تقع موقع ما يقبلها مع

هذا الحد ليست معارف كاذا واذ ما ومتى ونحوها من الاسماء المتضمنة

لمعنى الحرف فان اذا ليس بنفسه قابل ال وهو ظاهر ولا يقع ايضا موقع

ما يقبلها لان معناه الزمان متضمنا لمعنى ان الشرطية والمجموع لا

يقبلها وقبول الجزء غير مجد والا فالغلام ايضا يقبلها باعتبار جزءه

اللهم الا ان يقال المراد القبول في الجملة لو لم يمنع مانع وكان الاسم باقيا

على حاله وما ذكر غير باق على اصله لانه مبني والاصل في الاسم الاعراب

فلو فرضنا ان اذا ومتى ونحوهما لم تكن متضمنة لمعنى الحرف وكانت معربة

كانت قابلة لها بنفسها او بما يقع موقعها فتم ثم لا يخفى ان مقصود المص

ههنا ليس ذكر الامثلة للمعرفة على ترتيب الاعرف فالاعرف نعم كلامه
في الكافية فضمير اعرفها ثم العلم واسم اشارة وموصول بهم اه وقع على
الترتيب وكذا ذكرا ابوابها في الالفية على الترتيب **قوله** وابن خروف
اه ما نقل عن سيبويه فكيف معنى نعما نعم الدق ولا عند كثير من المتاخرين
منهم الزمخشري فانها نكرة تامة نصب على التمييز اي نعم شيئا اعلم
ان ما المعرفة على نوعين ناقصة وهي الموصولة وتامة وهي نوعان عامة
اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة
له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي وخاصة
وهي التي تقدمها ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا
نعما ودققته دقا نعما اي نعم الغسل والدق وانما تسمى خاصة لكونها
مقدرة باسم خاص اي من لفظ الاسم السابق كما في الاولى التسمية عامة
لتقديرها بقولك الشيء وهو من الامور العامة بل اعم من غيره ولذا قال
الازهري ان شيء انكر النكرات اذا عرفت هذا فنقول اكثرهم
لا يثبت مجيء ما معرفة تامة ولكن اثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله
عن سيبويه فانه يفهم من ظاهر كلام الشارح من تخصيص الالحاق بالتامة الخاصة
فليس كذلك بل التامة بكلا قسميها ملحقة بالمعارف عند ابن خروف
قوله فما كان اه بهذه الزيادة لاخراج مثل ايا من اياه واياك
من اياك او يصدق على الاول انه للغائب وعلى الثاني انه للمخاطب
فلما جعل عبارة عن المعرفة خرج ذلك لانه حرف لا معرفة ولو بقي
لخرج بقيد موضوعا اه لانه لمجرد الغيبة او الخطاب وكذا خرج به مثل
لفظ غايب وحاضر لكن خذ لفظ الغايب والحاضر والان والحال داخل
فلم يكن

فلم يكن ما لغا للكن لما كان الغايب بتقدم ذكره اه خرج الاول ولما قال الحاضر
مخاطب او متكلم خرج الثاني **قوله** موضوعا انما زاد ذلك اذ لولاه
لصدق التعريف على قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد
افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان طلق على
المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للاولين ولا للغايب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم
الذكر ولصدق التعريف ايضا على المعرف بلام العهد الذكري او الحضوري
الاول كقولك اشتريت فرسا ثم بعت الفرس فيصدق على الفرس
انه من المعارف وانه غايب تقدم ذكره لفظا ولذا افاد ابن هشام
علامة لام العهد الذكري ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها والثاني كقوله تعالى
اليوم اكملت لكم دينكم فلما زاد موضوعا خرج ذلك لان الفرس في
بعت الفرس معناه الموضوع له الحقيقي الصاهل المتقدم الذكر لا الغايب
المتقدم الذكر فقط وكذا اليوم في الاية الشريفة بهذه الحيثية والزيارات
الغايب لا يفهم على من عبارة الشارح فاذكر يرد على اطلاقها فلعله قدر ان
من عادة الشارح عطف الحكم بالمثبت فقوله كانت وهو من تتمة التعريف
قوله الغايب تقدم ذكره وقد يجعل كلمة هو بمعنى الهوية فلم يكن للغايب
المتقدم الذكر بل لم يكن ضمير الكاف في الدعاء يا هو **قوله** او حضور كلمة
او لمنع الخلو لئلا يخرج ما وضع تارة للمخاطب وتارة للغايب وهو الالف
والواو والنون كقوموا وقاما مثلا **قوله** لانه وضع لمشار اليه دفع لما يرد
على الشق الثاني من انه يصدق على اسم الاشارة انه للحاضر لانه موضوع للمشار
اليه المحسوس المشاهد وحاصل الدفع ان هذا مثلا موضوع للمفرد المذكر من حيث

كونه مشارا اليه لا من حيث كونه حاضرا لكن الحضور خارج لازم عنه بخلاف ضمير
الحاضر فانه موضوع للمسمى من حيث كونه حاضرا فالحضور داخل في مفهوم الضمير
خارج عن مفهوم اسم الاشارة **قوله** ولا الاسم الظاهر دفع لما يرد
على الشق الاول من انه يصدق على الاسم الظاهر لانه موضوع للغايب
ولذا يعد في باب الالتفات غايبا وحاصل الدفع ان الاسم الظاهر موضوع
لمعنى يجامع الغيبة والحضور لان نحو زيد موضوع للذات المخصوصة ملغى
فيها اعتبار الغيبة والحضور لانه موضوع لمعنى يعمهما وبه فهم الضمير ان الاسم
الظاهر ليس موضوعا للغايب المتقدم الذكر كما مر **قوله** وذو اتصال
منه اه هذا التعريف غير جامع لنحو ها في ضربتهما وهم في ضربتهم وهن
في ضربتهن لانها فيها ضماير متصلة وان تقع ضماير منفصلة لغيبة اذا
وقعت مبتدآت في الجواب النحاة من حيث كونها متصلة ومنصوبة لا يصلح
لان يبتدء بها عندهم وان صلحت له من حيثية اخرى **قوله** الا يجاوز
اوله وما بنا في اذا ما كنت جارتنا والمعنى وضع **قوله** لان المتكلم والخطاب
اه بيانه ان مثل انا واياي ويا المتكلم وتاء الفاعل متضمن لمعنى الحرف الذي
هو ياي اياي ومعناه التكلم المخصوص وان لا مثلا فمعناه ذات له التكلم وكذا
انت والكاف مثلا متضمن لمعنى حرف هو كاف اياك وذلك معناه
مجرد الخطاب المخصوص وكذا هو ولا مثلا **قوله** وقيد في الافتقار
لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة او غيرها **قوله**
في كثيره منه انتسح فرد عه لان الضمير هو ان وهو على حرفين وكذا هو
وفروعه والضمير هو الهاء والواو لتقوية للحركة والوجه الآخر حروف
تبين الحركات الثالثة في نحو آيا انه محمول على الكثير مراد الباب **قوله**

حكاه

حكاه في التسهيل الاول وحكى قول الفرد وبشبهها بالحرف في الجمود والمراد
بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير وبان يوصف
او يوصف بها فعد بالمبهمات لايق فيه ان المصنف لم يحك القول الاول
في التسهيل مع كونه اظهر واقوى لانه يرد على القواحق لا باسماء الا ان نقول
قدم ان المعنى الحرفي اذا تضمنه الاسم لا يلزم ان يكون قد وضع له لفظ
المعنى فيه من هذا القبيل فيجوز ان يكون هذا مذهب المصنف فقد ولعل الاستغناء
عن الاعراب لعله اختلاف الصيغ معتبر عند المصنف في بنائها ولذلك عقبه
بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة بنائها بردفيه ان هذا
التعقيب ربما يرشد بخلاف ذلك كما لا يخفى **قوله** كلفظها انصب ادخال
كاف التشبيه للتغاير بالشخص الدال على المتكلم اه قيد بذلك
لان لفظ نا يصدق على نا في ايانا مع انه حرف لا يكون مرفوعا ولا غيره
وهو دال على المتكلم والحية اي حين وقد نقضهم الخصص اصطلاح التثنية بكلمة
واحد كلمة التايه وكلمة ميم كم لانك تقول ضربني واكرمني غلامي وهم فعلوا
وانهم لهم ما ل وقد ابن هشام في التوضيح هذا غير سديد لان ياء المخاطبة
غير ياء المتكلم والمنفصل غير المتصل **قوله** ضماير متصلة اه انما قيد بذلك
لاخراج الالف الحرفية كما في قوله وقد بلها وسعد وحيم والهاو في القدحة
من قبيل اكلوني البراغيث والخمخة وترك الضمة منها غير السحابة فانها
ليست ضماير **قوله** والمراد بالمخاطب ملفوظ غيره وفي تسهيل المتكلم
الا ان المصنف عطى الحكم بالشرط لا فهم الوجوب في قوله ما استتر عن المتكلم
فعد الاستثناء ولا تاتي لعله لم يذكر المسهل وذكر ابو حيان في الارتشاف
ان ابن مالك فقد في اسم محذوف لا المضمر ثم قد ابو حيان بدون المختلف

لما تفق عليه البصريون والكوفيون من ان فيها على مضمر لا محذوف انتهى وكما ان
المصنف عبر عن الاضمار بالحذف مجازا والاندلسي صرح في شرح الكافية
بان اسمها مضمر مستتر نعم ظاهر كلامه في التسهيل يشعر بالحذف
حيث قال اسمهما بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف
لانا نقول هذا مشترك بين ليس ولا يكون لان جميع ذلك مذكور
في اسمهما بل انه لم يذكره لان ذكره لا يغني منه لكونهما فعلين وفي احد
وانما لم يذكر حاشا لان فعليتها قليلة حتى التزم سيبويه حرفيته كما سياتي في
باب الاستثناء انشاء الله تعالى لكنه يورد خلا ايضا منهم من قال
انه فعل لا فاعل له وهو قول الفراء ثم ليس الضمير في خلا وما عدا اما
عايد الى البعض المفهوم من الكلام كما هو مذهب سيبويه واكثر البصريين
واما الى مصدر عامل المستثنى منه كالقيام في المثال المذكور اي
جاوز قيامهم كما قال المصنف في شرح التسهيل والا الى المفهوم
من الكلام اي عدا من قام زيدا كما قال المبرد وضمير لا يكون عايد الى
البعض والا فعل في التعجب فضميره راجع الى ما وهو نكرة تامة
عند سيبويه واكثر البصريين وموصولة عند الاخفش وطائفة من
الكوفيين وعلى التقديرين مبتدا اي شيء عظيم احسن زيدا او الذي
حسن زيدا شيء عظيم ثم ان بعضهم زاد في وجوب الاستتار
المصدر الواقع بدلا من الفعل الواقع للفظ الفعل الامر قوله وهو
الماضي الصواب ايضا كما في التسهيل بدل الضمير كافعل المضارع في
قوله كافعل لتشمل المذكورات ولا في قوله الكشف فليس يسد خصوصا
مع كون الخبر معرفا باللام مقصورا على المبتدا لان الفعل المضارع

الخبر

الغايب والغايبة ايضا مما استتر الضمير فيه جوازا ثم ليس الدليل على ان الضمير مستتر
جوازا في نحو زيد قام وهند قامت وزيد قائم او مضروب او حسن
او هيهات انه يجوز ان يقال زيد قام ابوه او ما قام الا هو وكذا في كلا
قال المصنف وابن يعيش وقال في التوضيح وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد
قام وجب فانه لا يقال قام هو على انه فاعل ولا زيد قام ابوه او ما قام
الا هو فمن تركيب اخر قوله وذو انتصاب اه انما عبر هنا بفي وفي البيت
السابق بالواو اشارة الى ان صيغ المنصوب بالتمام جزء من المنفصل
كما هو الحق فان ايا مثلا منصوب والياء مثلا منفصل بخلاف المرفوع
قوله الضمير الى وقيل ان اللواحق ضماير والا عماد لها وقيل الضمير هو المجموع
وقيل الى اسم ظاهر مبهم خصص باضافته الى ما بعده وقيل الاخير اضيف
الى ما بعده وهو ضمير اخر والفرق بينه وبين مذهب المصنف وضح قوله
وعند المصنف اسماء وكذا عند الخليل والاخفش والمازني واستشكل ذلك بان
الضمير لا يضاف وما حكى عن العرب فاياه واياه الشواب شاذ وقال
الدماميني المصنف ان هؤلاء الاعاظم لم يقولوا ذلك وهو لا كما قال الشيخ
بل لعل هذه مبهم جوازه اضافة الضمير مع بقائها على ما هي عليه من التعريف
ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على كلمة من جهتين مختلفتين فعند ان يمكن
ان يكون مذهبا لهم وفي كان محل نظر انتهى وفيه ما فيه قوله قوله او حصر
ان كان محصورا فيه قوله فصل الى في الاول كقوله اياك نعبد واياك
نستعين فلان المعنى قصد الضمير بالحصر الى ما لا يتاتى الا به ولا في الثاني
كاياك والاسد فلعدم بقاء العامل حتى يتصل به ولا في الثالث كخوف ابان زيد
فلعدم امكان اتصال اللفظ بالمعنى لان العامل معنوي ولا في الرابع نحو ما ضربت

عليه التنبيه وقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي اي ليس القالب لاي رجلا

قوله اذ الاصل في الضمير والشباهة كنته منجو ضربته ثم اعلم انه ليس المراد

بالاختيار ههنا مثل الاختيار في قولك اختار فلان كذا اي اتخذه مذهبا ولا يجوز

غيره بل المراد ان الوجهين جائزان الا ان ذلك راجح عند البعض والآخر

عند الاخر قوله ولم يصرح به نادرا بل لم يصرح للتعميم فان هذا قول سيبويه

والاكثرين لكنه ليس المراد بالغير ما في سواه حتى يشمل الرماني وابن الطراوة

ممن يوافق مذهب المصنف مذهبهم قوله كما تقدم من انه ينفصل الضمير وجوبا

متى كان عامله معنويا فهنا لا اقل من الجواز قوله بتقديم التاء على الكاف

او ضمير المتكلم اخص فيه نظر من وجهين احدهما انه المراد بالاخص في كلام المصنف

ما كان غير مرفوع والا فضمير المرفوع لا يلزم ان يكون اخص حتى يتقدم بل يتقدم

وان لم يكن اخص لانه كالجزء من الفعل فيتصل المرفوع اولا مطلقا ثم

المنصوب مطلقا نحو ضربتني وثانيهما ان قوله او ضمير المتكلم اخص يدل على ان

تقديم التاء هنا على الكاف للاخصية وليس كذلك بل لكونه مرفوعا كما عرفت

ولو كانت الاخصية موجبة للتقديم لتقدمت الياء على تاء المخاطب

في ضربتني فتدبر قوله وقد يبيح الغيب الخ قيد عليه الرضي ان المصنف قد خالف شرطه اذا

وهو وجوب خروجه مع انه في سائر كتبه واجاب ابنه بان قوله وصلا

بالتنكير للنوعية اي نوعا من الوصل شعرا بانه لا يجوز الاتصال مع الاتكال في

الغيبة مطلقا بل مع الاختلاف اقول هذا وارد عليه على ما في كثير من النسخ

واما على ما في بعضها من الحاق قوله مع اختلاف ما ونحو ضمنت اياهم الارض

الضرورة اقتضت فلا دها هذا البيت من ابيات الكتاب فيه دفعا لكثير النسخ

هذا الشرح وجدناه من المتن وقول الشارح كقول الفرزدق اه يرشد الى ذلك

ذكره

الا كر وقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فلعله لا يوهم عكس المقصود

ولا في اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو فلعله لا يوهم ايضا خلاف المقصود بان

ذلك انه يصدق على هو هنا انه مسند اليه صفة جرت على عمرو حيث وقعت

خبرا عنه وليس عمرو من هي له بل زيد لان المقصود ان زيدا ضارب عمروا

ام العكس لم يتبين في صورة الانفصال ايضا اللبس باق لان كلمة هو تحتمل العود

الى عمرو ايضا قلت لا لبس فيه لان المتكلم لما ارتكب خلاف الاصل بان

جعل الضمير منفصلا علم السامع ان مرجعه ايضا خلاف الاصل وهو البعيد

اذ الاصل في المرجع القرب ثم اعلم انهم ارتكبوا الانفصال في غير موضع

الاشتباه ايضا طردا للباب كما سيأتي في باب الابتداء انشاء الله نحو

زيد هند ضاربها هو قوله وهاء المنفصل اه اشار به الى دفع ما عسى

ان يتوهم من ان في كلام المصنف تكرار الاستغناء قوله في اختار عن المصراع

الثاني وحاصل الاشارة الى الدفع انه ليس المراد بالاختيار الشهرة واطلاق

الاختيار على الشهرة كاطلاق الاضطرار على النظم شايع سيما في هذه

المنظومة قوله اخص وغير مرفوع يفهم الاخصية من قوله وقدم الاخص

في اتصال فلو لم يكن اولهما اخص وجب الانفصال لانه مع الاتصال

يجب تقديم الاخص وخرج بقوله غير مرفوع ما كان اولهما فيه مرفوعا

نحو ضربته فليس فيه وجهان وانما لم يقل وليس احدهما مرفوعا لان المرفوع

لابد في تقدمه قوله في اتصال اه بالجر وبغير تنوين لانه مضاف الى محذوف

بقرينة الثاني على حد قولهم قطع الله يد ورجل من قالها وقول الفرزدق

بين ذراعي وجبهة الاسد والمقصود الشارح من هذه الزيادة الاشارة الى ان كلام

المصنف على تقدير مضاف وان هذا الحكم غير مخصوص بكان بل يعم اخواتها كقولهم

عنه

والافائت سبب ذكره عند قوله وفي اختياره له اذ لا دخل لقول الفرزدق
بقوله وقد يبيح اه ولا اذا كان من المتن فوجه ذكر المصنف ذلك ههنا
انه فرع من ذكر الانفصال لموجب عقبه بذكر الانفصال لا لموجب بل لطف
ويعرف كونه من المتن بعد الابيات ولكنه لا يهمنا ذلك **قوله**
ايا لهما اوله لوجهك في البذل بسط وللجزا انما لهما داع على البسط
والبهجة للوجه تبعية والذكر الاكرم **قوله** لباعث الباعث للقسم وتضمنت
اشتملت جوابه ودهر الدهر اضافته للمبالغة والدهر يرجع دهر
قوله متصلة بفرج نحو ذهبت **قوله** لا تلتبس بالضرب وكذا
لو قيل في جانبي جانب لا تلتبس بجانبي اسم الفاعل في بعض الاحوال وهكذا
في كثير من المواضع لئن قيل فما تقول في علمني وضربني ونحوهما اذ لا لبس هنا
قلت لا يلزم في وجه التسمية الاطراد والدوران وجودا وعدما فلعلهما
هنا انما كان طرد الباب **قوله** ومن التباس امر مؤنثه بامر مذكره
فيه تسامح والاولى العكس لكن الدهريين لانه لم التباس من الطرفين
لانهما تقيتاه رباتي ان ذلك لا يتاتى في الفعل الذي اخره الف فلم
لم يقولوا اعطانا وما خلاف نحو نحن والجواب انهم فعلوا ذلك طردا للباب
وحملا للفرع على الاصل اي التصحيح اللازم وما قاله غير المصنف اولى لكونه
اشمل ولانه قد يكون في خطاب النفس مورثا للالتباس **قوله** المشبه للمجرد وجه الشبه
كونهما اخر الكلمة ولا نحو ضربني فاخره ياء المخاطبة لكون الفاعل كالجزء
لا الياء فكسر ليس مشبها بالجر وقس عليه نحو ارم وش وتضربين ونحوها
قال الشاعر عرو [illegible] صدره عددت قومي كعديد الطيس العديد
مثل العدد والطيس الرمل الكثير ويسمى اي الريس الذاهب الى [illegible]

يعني

الريس الذاهب اي [illegible] وفي حيث جاء بلد نفس الطاء هو [illegible] ذكر حيث
اتصل الضمير وهو خبر وقدم **قوله** كمية جار كمية صفة مفعول مطلق محذوف
لقوله تمنى في البيت الذي تمنى مزيد زيدا فلقد [illegible] اذ اتقاه او اختلف الحوالي
مزيد كاحمد علم والحوالي الرماح **قوله** لشبهها بالحروف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها
كقولهم بك لعلك تفلح ولانها تجري على ثلاثة [illegible] كما ياتي ولانه جاز الله من في الكتاب
لان مرتبتها في النسبة بالفعل بين ليت ولعل وتقدم تواني الاخفش ولذا لم يكن
مثل ليت **قوله** فعلت اعيرت من الاعارة والعدوم بفتح العين [illegible] اخط
[illegible] والجراد الطف والابيض الحيف **قوله** جاش [illegible] اوله فرقيه
جعلوا الصليب اي الفهم قائله مصرع بن الاسود اي موفر فيه والصليب الفهم
والمعدور المحزون **قوله** بمعنى حسبي اي الحق بهما حفظا للسكون لهذه الاصل
في البناء وانما قيده بذلك بانه يكون بمعنى حسبي اذ لو كان اسم فعل بمعنى يكفي وجب
لحوق كاف ابن هشام في المغني في حرف النون [illegible] ما لحق نون الوقاية قبل
الياء اسم الفعل وقد [illegible] في حرف القاف في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي
ليس قد في [illegible] الذي يجري اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة لكن الاصل فاول
ويجوز الحاق [illegible] الاسماء [illegible] لا دانها [illegible] الفعل ويجوز تركها [illegible] لانها ليست
افعالا في الاصل وعلى هذا فينبغي القارئ عبارة المصنف على الطلاق فهذا **قوله** قدني
اه قائله حميد بن مالك ولعله [illegible] الامام بالشيخ الملحد **قوله** ولا نون
بالحق [illegible] مفرد وقد في الاول اسم مرادف لحسب كالثاني او اسم فعل بمعنى يكفيني و
اراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير لانه كان كنيته ابا خبيب بالتصغير فاريد هو و
[illegible] موضعين منهما بالتثنية لغت واخاه مصعبا على تغليب الاول [illegible] الخبيبين

معجمة ومهملتين بينهما يا مثناة من تحت كالجيد وزنا ومعنى وفي تعريف ابن ايزد
والوثن بفتح الواو وسكون المثناة من فوق وفي آخره نون الوثن ان الشيء الثابت
الدائم والباء فيه زائدة كما في التصحيح **قوله** ويروى قطرطني وقط قط
بالتنوين والقاف في الجميع مفتوح **قوله** وبدء بالاول في اه اجعل هذا التعريف
للعلم الشخصي بقرينة الامثلة فيرد عليه انه غير مانع لصدقه على العلم الجنسي
لذا اختار الرضي تغير قول ابن الحاجب العلم الشيء بعينه ليشمل علم الجنس ايضا
فان اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة فكل
منها موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو لذلك غير متناول غيره وضعا
ثم لا يخفى ان التعريف غير جامع لخروج الاعلام المشتركة كزيد اذ سمي به اشخاص **قوله**
وهو ما ليس بكنية اه اشارة الى دفع ما عسى ان يورد على الحصر وهو ان العلم اسم
يعين المسمى فكان اسم يعين المسمى وكنية ولقب وهذا التقسيم للشيء
الى نفسه والى ما يباينه وحاصل الدفع ان الاسم قد يطلق ويراد به ما يقابل الحرف
كقولهم في الالف والنون المزيدتين انهما لا في اسم او فعل وحرف وقد يطلق
ويراد به ما يقابل الكنية واللقب فيقال هذا اسم الرجل ليس كنية ولا لقبا
وهو المراد في قوله وهو اسم وقد يطلق ويراد به ما يقابل الظرف
الغير المتصرف **قوله** بخلاف الكنية اذ لا يفهم من لفظ ابي عمرو ومثله تعظيم كما
يفهم من المصطفى والمرتضى وفخر الدين ومثالها ولا يخفى ان ما ذكره عن الاشرف
ليس بصحيح على الاطلاق لانه اذا صار كواب الفضل على الشخص فانه يفهم من الكنى
بمعنى ذلك اللفظ كاب ام الفضول وام ... علمين يدلان على الذم لك
دخل كلام في قضية مهملة وهي في حكم الجزئية لم يكن الفرق كليا **قوله** ... وقفة
للذم

للذم فبطة اسم طائر معروف لقب الرجل به لعظم بطنه وقفة ما ارتفع من الارض
والشجرة اليابسة وقيل وعاء ثم لقب به رجل لضعفه وسخافته ثم انه على
هذه القاعدة كلاما ومر سبق **قوله** بابي ذا الكلب اخو بطن شريان
يعوي حوله الذيب بان متعلق بجد بيانه في البيت الآتي وذا الكلب لقب
عمرو وبطن شريان موضع دفن فيه عمرو ويعوي صفة لبطن شريان وعواء
الذئب صوته **قوله** فلما اشارة الى انه لم يكن يبق لي هذا مذهب المصنف
ليفيد بالنظر هذا التعليل فتنقل الطرق ... على حاله على هذه النسخة
قوله ان سماه في هذا التفسير دفع لاشكالين الاول انه لا يضاف
اسم لما اتحد به والثاني انه لا يضاف المعرفة فاذا اول سعيد بالمسمى بالاضافة — لم يبق
بطل قول من قال لمعنى هذه الاضافة لفظية في تقدير الانفصال وفائدته
التخفيف وفي الحقيقة الثاني عطف بيان فاتونهم لما روي من كسر فاطمة في
يا بن فاطمة الزهرا ولا وجه له اذ لا يضاف المعرفة وكيف دخل الكسرة على غير
المنصرف فخلاف غير هذه القاعدة ولا رواية الفتح فهي على الاتباع **قوله**
لا مانع في الكلمة من بيانه **قوله** كزيد انف الناقة هذا لقب جعفر بن ابي قريع
لان لابيه ناقة فقسم بين نسائه فارسلت جعفرا امه الى ابيه لتأخذ نصيبها منها
وقد قسمت الناقة ولم يبق الا راسها وعنقها فقال ابوه هذا نصيبك
فادخل جعفر يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكان هذا اللقب
ذم له فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي
بانف الناقة الذنبا صار مدحا **قوله** اتبع الثاني لانه في باب الافعال
ولا ما في باب الانفعال **قوله** كاصمت لمكان وهو قوله اشبه قيل المراد
فيها صاحب الفرط مهتها وهو غير منصرف ثم ... المنقول لو عين ... المنقول

من المركب ولم يذكره الشارح اكتفاء بما سيجيء والمنقول من الصوت وكان على الشارح ان يذكره
كما في شرح الرضي والمفصل فقال الزمخشري وهو كنية لقب عبد الله ابن الحارث
بن نوفل الهاشمي ولقب بذلك لان امه ترقصه به وهو صبي وتقول لا
انكحن ببه جارية خدبه مكرمة محببة تجب اهل الكعبة قولها جذبه بمعنى ضخمه
وتجب اي تقطع قلوب اهل الكعبة بعشقها قوله لم يسبق له استعمال اشارة
الى تعريف المرتجل وهو ماخوذ من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من
ارتجل الامر اي فعله قائما على رجله من غير ان يقعد فيتأنى فيه وفي كلام سيبويه
المرتجل على وجهين احدهما الذي لم يقع مادته مستعملة في الكلام العربي قالوا لم
يأت من ذلك الا فقعس وهو علم فلم يستعملوا مادة ف ق ع س
في غير هذا الموضع وثانيهما ما استعملت مادته لكنهم لم يستعملوا تلك
الصيغة بعينها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا القسم
كثير ولذا اقتصر الناظم عليه في المثال فاد كما ذكر سيبويه من الود واصله
ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة في الود والوداد وغيرهما وكذا
سعاد استعملت مادته في السعد والسعادة وغيرهما فالحاصل ان المرتجل
ما استعمل من اول الامر علما ثم لا ريب ان المنقول والمرتجل عند النحاة
غير ما هو مذكور في كتب الاصول والمنطق فانهما عندهم علمان البتة
وما هو المذكور فيهما اعم ولفظ المرتجل المذكور فيهما من اقسام متكثر المعنى
وعندهم ليس كذلك والمنقول المذكور فيهما لا بد ان يكون معناه مناسبا
للمعنى الاول وعندهم لا يشترط ذلك قوله اعرابا الالف للاطلاق
وقد كان بنى شام وحكمها الاول ان تفتح اخره كبعلبك وحضرموت
الا ان كان في ايه فيسكن كمعديكرب وقالي قلا قوله وقد يضاف الصدر

لا

لا راجع الى الجزء الاول المعلوم من سياق كلام قوله ولا تبويه الكل
منهما التستعين ولا راجع الى المركب تركيب مزج على طريقة الاستخدام
فان المركب قد يطلق على الجزئين وقد يطلق على احدهما كما في المركب
هو المركب مع غيره فالمركب بالمعنى الثاني هو المرجع وبناؤه
على الكسر او على الحركة لالتقاء الساكنين قوله يكون كنية تسمية
الجزء باسم الكل قوله وضعوا البعض الاجناس الفرق بين علم
الجنس واسم الجنس لفظا ما ذكره بقوله فانه تمنع الحال اه ولا معنى فهو
ان اسم موضوع لواحد من احاد جنسه اي للمفرد المنتشر فاطلاقه على الواحد
اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن
فاذا اطلقتها على الواحد كانت مجازا عند البعض وقيل ان اسم الجنس
موضوع للحقيقة لا بشرط شيء وعلم الجنس موضوع للحقيقة المخصوصة
المحفوفة بالتشخصات الذهنية اعلم ان هذه الاحكام اللفظية
من كون نحو اسامة مبتدأ وذا حال وغيرهما التي اضطرتهم الى الحكم
بكونه علما فاذ يكون هذا التكلف من الفرق بين اسم الجنس وعلم
الجنس ولا انه هو في المعنى كالنكرة مثل المعرف بلام العهد الذهني ولذا
قال الناظم هو كعلم الاشخاص بحسب اللفظ ولا بحسب المعنى فهو عم وقد قال
الرضي اذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية
نحو كرسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا واما بالعلمية
نحو اسامة وثعالة قوله ولذلك ذكر دفع لما عسى ان يورد من ان المصنف
قد بين انه لعلم الاشخاص وقد قال في شرح التسهيل انه كاسم الجنس وحاصل هو
الا انهما نكت وحاصل الجمع بين كلاميه ان الصدر باعتبار لفظ علم الجنس والاخر

باعتبار معناه **قوله** من ذلك اعلام اه علم ان علم الشخص كما يكون للاشخاص الادمية
كذلك يكون للاشخاص الغير الادمية التي تولف بالادمي كلاحق وشدقم وغيرهما
واما علم الجنس فانما وضعوه لغير الادمي كبعض اجناس الحيوانات التي لا تالف
الادمي فلا يحتاج الى التمييز بين افراده وقد اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان
كما في الامثلة المذكورة في النظم وقالوا في الاوقات المعينة غدوة وبكرة وسحر
فلما وجدوها غير منصرف ولم يكن فيها الا التانيث في الاولين والعدل
في الاخير اعتبروا العلمية فيها فائدة اعلم ان للاعداد معنيين اصليا وعارضيا
فالاصلي هو ان يراد بها نفس العدد نحو ستة ضعف ثلثة والاعداد
على هذا اعلام الجنس وغير منصرف للعلمية والتانيث فيما وجد التانيث فيه
والعارضي هو ان يراد بها العدد والمعدود نحو ثلثة رجال على هذا ليست
باعلام الجنس نقله الرضي عن سر الصناعة لابن جني وعن بعض النسخ المغني
وقال ابن الحاجب هذا ليس في بعض نسخ المفصل وكان جار الله اثبته
ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته وانها اعلام ح ان ستة مبتداء
فلولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد كل ستة
فلولا انه علم لكانت النكرة في الايجاب للعموم نحو وايضا اريد ولا تنوين
ولكونها غير منصرف دليل العلمية ثم قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من
امراة اي فيه معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقول
علمت نفس ما احضرت فيجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم قاعدة
اخرى وهي انه اذا قصد بكلمة لفظها لا معناها نحو من اين استفهام وضرب فعل ماضي كلمة

فهو

فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول
لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ قاله الرضي فعلى هذا اللفظ
اذا انضم اليها سبب اخر كانت غير منصرف وقال الشمني الكلمة المبنية اذا
جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب
فعل ماض ويجوز الاعراب كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ثم ان اولت
بمذكر كاللفظ انصرف مطلقا وان اولت بمؤنث كالكلمة واللفظة
فان كانت ثلثية ساكنة الوسط كسوف فهي كهند في الصرف وتركه وان كانت
رباعية او ثلثية متحركة الوسط فهي غير منصرف اقول اذا كانت ثنائية فلا يجوز
فيها الاعراب مطلقا لانه يبقى الشيء المعنوي او الاستعمال مطلقا لان المراد
بها اللفظ ولا الوضع فيؤثر فاطلاق كلامه غير جيد **قوله** وسبحان
للتسبيح الذي مصدر سبح بمعنى نزه لا سبح بمعنى قال سبحان الله لان
مدلول سبحان هو التنزيه ومدلول التسبيح مصدر قال سبحان الله فكيف
يكون سبحان فرعا له والعلم لعدد جنس ولو بقى هذا الا دور ربما يلزم التسلسل
لان سبحان المأخوذ في مفهوم التسبيح ايضا علم للتسبيح بمعنى قول سبحان الله
وكذا سبحان الثاني وهكذا ثم ان سبحان مصدر غير منصرف كما يجري في باب
نائب الفاعل منصوب بفعل مضمر ابدا غير منصرف للعلمية والالف والنون
فالواو الدليل على علميته قول الاعشى سبحان من علقمة الفاخر فانه غير منصرف
وعترض بعض الائمة على كونه علما بانه في اكثر ما يستعمل مضاف فلا يكون علما واذا
قطع ينون في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله
سبحانك اللهم ذا السبحان قال ولا قول الاعشى فلا يمنع ان يكون
حذف المضاف اليه وهو مراد للتعلم وابقى المضاف على حاله مراعاة الاغلب

احوالا عن التجرد عن التنوين لكونه حالا من سلمى خبا شيم وفيه نهى والجواب عن التنوين
يدخل على غير المنصرف في الضرورة ولا دخول اللام والاضافة فكدخول اللام
في العلاء وقبل ثنى بكر لانه من نظر الى المصدرية والمصدر جنس فدخل اللام
ومن نظر الى العلمية لم يدخل واما الجواب عن قول الاعشى فاذكره ففيه تكلف
وكذا اما الجيب بانه زايدة وسبحان مضاف الى علقمة على التهكم والا
لانه لو سلم صحة الاضافة المذكورة على التهكم فكلمة من لا ترد في الايجاب وفي المعرفة
كما سيأتي **قوله** وفي قرابة البناء على الكسر اورد الرضي عليهم بانه لم يقم في
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه بلى لو ثبت وصف في رتبة المعرفة
نحو قبار الخبيثة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف ثم ان
علة البناء قد سبقت في بحث المبني ان شئت فراجع ولا بناؤه على الحركة
فلالتقاء الساكنين وعلى الكسر فلاصل التقائهما **قوله** ما دل على مسمى واشارة اليه
ان قلت هذا الحد غير مانع لدخول المضمرات وجميع المظهرات سيما المعرف
بلام العهد لان المضمر يشار به الى المعهود والمظهر النكرة يشار به الى الفرد لا الجنس
والمعرفة الى المعين يرشدك الى هذا قول الشارح في بحث المعرف باللام ان ال
تكون لبيان الحقيقة ان اشير بها ومصحوبها الى الماهية من حيث هي فالجواب
ان المراد بالاشارة في الحد الاشارة الحسية لانها المتبادر من اطلاقها
والتبادر من علامة الحقيقة لو قلت التعريف دوري لاخذ الاشارة في تعريف
اسم الاشارة قلت التقييد داخل والقيد خارج ولو سلم انها جزء المحدود
فقول الدور غير لازم لتوقف المحدود على الحد وعلى اجزائه لا توقف جزء المحدود عليها
اذ ربما كان ذلك الجزء مكتسبا بغير هذا الحد او كان غير مكتسب كما نحن فيه
فان الاشارة محسوسة وقد صرح الشيخ الرئيس ابو علي ابن سينا بان الاشياء

المحسوسات لا يجوز ان يعرف بالاقوال
الشارحة لان تعاريفها لا يمكن الا بالاشياء صح

اضافات

اضافات واعتبارات لازمة لها لا يدل شئ منها على ماهياتها بالحقيقة
فهو لا يفيد في تعريفها ما يفيد الاحساس بها فتامل وما اجاب به ابن الحاجب
من ان المحدود هو ما يلقب به اسم الاشارة في الاصطلاح والاشارة التي جزؤه
في الحد هي اللغوية اذ المراد من قولنا اسم الاشارة الاسم الذي يكون فيه الاشارة
اللغوية **قوله** هذا المفرد الخ تفصيل لتحقق المشار اليه لا واحدا او اثنين
او جماعة وكل منها اما مذكر او مؤنث وكل من هذه الستة لا قريب
المسافة او بعيدها او متوسطها ان اعتبر التوسط كابن الحاجب فالاقسام
ثمانية عشر والمخاطب بالاشارة اما واحد مذكرا او مؤنث او اثنان مذكران
او مؤنثان او جماعة ذكور او اناث فهذه ستة تضرب في الثمانية عشر
تحصل مائة وثمانية **قوله** وهذي وذه اشارة بزيادة الواو لئلا تفصل
في كلام المصنف للضرورة الا فصل التوسط بين كلا الاقصا وكلا
الانقطاع بين الكلمتين تعين الوصل واعلم انه قلب ذال ذا تا فصار تا
ولفظ ياء فصار ذي لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة و
تضربين وقالوا ذه بقلب ياء ذي هاء لان الهاء تجيء عوضا في الوقف
عن علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء
عنها ولئن كان في الوصل لان الياء ايضا يجيء للتانيث كالتاء ولا يقال
قد اجتمع العوض والمعوض في ذهي مثلا لانا نقول هذه الياء تولدت من
اشباع كسرة الهاء وليست الياء المعوض عنها **قوله** دون غيره الخ
غير الاثنين او جمع غير هذه الالفاظ فهذه العبارة من قبيل المسمى بالتوجيه
المذكور في البديع **قوله** هذا انسب فيه لو شئ ذر على ذلك لم يكن التقابل
وكذا في ذه ونحوه قلت لا يمكن القاء الياء فرقا بين المعرب كالقاضيان والفتيان

فليس لان الاشارة في الوضعين
محمولة على اللغوية صح

والمثنى كما يجري المثنى في الموصول واذا لم يبق اليا وهكذا ما يقوم مقامها
قوله ام غيره نحو قول ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وهذان المثالان اشارة منه الى ان مطلق المقيد فيه بجمع الاولى
بان يقي سوا كان مقصورا او ممدودا قوله حرفا لمجرد الخطاب والدليل
على حرفيتها لفظا امتناع وقوع الظاهر موقعها بخلاف كاف ضربتك
ولا تحب المعنى فان كاف ضربتك موضوع لذات يثبت له الخطاب وكاف
ذلك ونحوه لمجرد الخطاب الخاص الذي هو ملحوظ تبعا وآلة لملاحظة غيره
قوله او ذلك الخ فان قلت لم كسرت اللام ولم يحذف الالف لخفتها دالة
في تلك قلنا لما الحقت اللام بذا التقى الساكنان فكسرت اللام ولم
يحذف الالف لخفتها ولا فرق في تلك فلما ادخلت اللام على تي وتقع
الساكنان فلو اكتفى بكسر اللام وقيل تلك لثقل اللفظ لثقل اليا المكسورة
بعد الكسرة فلا جرم حذفت اليا وابقى اللام على سكونها قوله ثم علم
الاشارة الى المعنى واللام الخ فقدمت على الكاف ثم ممتنعة لان ثم للبعيد
بالاكيف قوله ولا اهل هذاك اوله رأيت بني الغبرا لا ينكرونني فا...
بني العبيد والغبرا الارض والاضافة لادنى ملابسة والمراد ببني الغبرا الصعاليك او الفقراء
او الاضياف او مطلق اهل الارض على الاول والمراد باهل الطراف
الاغنياء والطراف الكسر الخيمة قوله هو قسمان حرف واسم الضمير عايد الى الموصول
المطلق المفهوم من الموصول الذي في المعارف فليس فيه الحمل بين اول الامر
وهو حرف واسم مع انه اخص قلنا هذا ونظائره من قبيل التوشيح المذكور في باب
الاطناب من علم المعاني نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول
الامل قوله وهو ان وان اه اعلم انه لكل منها اقسام فتكون ان مصدرية ومفسرة

وزايدة

وزايدة وتكون ان حرفا مصدريا ناصبا للاسم والخبر بمعنى لعل وفعلا وتكون لو شرطية ومصدرية
وللتمنى والعرض وتكون ما اسمية وحرفية والاسمية تكون معرفة ناقصة ومعرفة
تامة وعامة وخاصة وقد سبقت في اوله المعارف وتكون نكرة تامة فقط
وهي الموصوفة وتكون ايضا ما النكرة استفهامية وشرطية والحرفية تكون نافية
ومصدرية ظرفية وغير ظرفية وتكون زايدة غير كافة وزايدة كافة عن عمل الرفع
او النصب او الجر وكي تكون للتعليل كاللام ومصدرية اذا عرفت هذا فقول
المصدرية الخ فبعد كل منها هي المسماة عندهم بالموصول الحرفي قوله او امرا
هذا مذهب سيبويه وابي على وحكي سيبويه كتبت اليه بان قم ومنعه الرضي
فقال ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول بها مع الفعل
ما افاده مع ذلك الفعل والا فلم يؤولين بالاثر ان معنى بان رحبت
ويوجبها شيئ واحد فلا يحذف ذلك المثال لان ان قم فيه معنى طلب القيام بخلاف
بالقيام فلا توصل بالامر والنهي اذ لو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في
صلة ان المشددة وما وكي ولو مع انه لا يجوز اتفاقا وعلى هذا ذهب ابو حيان
زاعما ان كلما سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ورد عليه ولنا نقلنا عن الرضي
بانها لا تقعان فاعلا ولا مفعولا فلا يصح عجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما
يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع واجاب ابن هشام عن الاول بوجهين
احدهما انه فات معنى الامرية في الموصول بالماضي والموصول بالمضارع
عند التقدير المذكور ورده الدماميني بانه لابي حيان ان يفرق بان الدلالة
على الزمن بالتاويل بالمصدر لم تفت بالكلية ولغايته انها الدلالة الوضعية
فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان يخلو
معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وقال

وقال الشمني هذا مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتام لان اللزوم المحض
لابي حيان انما هو فوات نفس المضي والاستقبال ولا شك في عدم الفرق
في عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعا والتزاما اقول للدماميني
ان يقول الحق التتبيع لا وجود له الا بوجود شخص فالزمان الذي لا ينفك
الحدث عنه الماضي او مستقبل او حال فالزمان الدائر بين الثلثة
لازم مدلول عليه والفائت المعين بخلاف معنى الانشائية والامرية
فانه فات بالكلية فالفرق حاصل نعم كلام الدماميني ليس بتام من وجه آخر
وهو ان اللزوم المعتبر في الالتزام هو اللزوم الذهني ولا شك انه اذا حصل
القيام في الذهن لا يلزم حصول الزمان فيه حالا وليس المعتبر هو اللزوم
الخارجي لتحقق الالتزام بين العدم والملكة كالعمى والبصر وانها انها تكون
مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة
ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا واورد عليه سلام عليكم فانه يفهم الدعاء وليس مفعولا
مطلقا واجيب بانه في الاصل كان مفعولا مطلقا اقول لا ينحصر الفائت ٧
ذكره ابن هشام بل يفوت كثير من الاشياء عند التأويل بالمصدر كما التأكيد
في قولك بلغني انك عالم وكالنفي في قولك عجبت من ان لا تقوم اذ لا يفهم من
المصدر النفي فان زعموا انه يأول بمصدر مأخوذ من زيادة النفي اي عجبت
من انتفاء القيام مثلا تدفعهم مثله في الخبر فيه فاولى بقولك كتبت اليه
بالامر بالقيام ٧ فهو لا حاجة الى التأويل بالمصدر انما هو لرعاية الامور اللفظية
كالخبر او اشتراط الافراد في الفاعل مثلا فذلك حاصل على ان يأول بلغني
انك فاضل بقولهم بلغني فضلك الا انه لا حاجة احتياج تامة للمعنى اليه وضعفهم

٧ او بالخبر عنه وبين رتبتهم او لولا ذلك
تقولهم كتبت اليه بالقيام حصل

هذا

هذا كتقديرهم المتعلق الظرف والجار والمجرور وان زعموا بان المعنى او لو
بما قلنا وعن الثاني انه امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهة
بالانشاء ولا لما ذكره ثم ينبغي ان لا تسليم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا
ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعرض على ابن الصائغ بانه
اين الانشاء اذا قدرتها بالمصدر بل ابن الحاجة اقول قد عرفت ان التأويل
لرعاية الامور اللفظية وان قدم في اللفظ انشاء قطعا ولهذا قد عرفت ان
الانشاء لا يفوت بحسب المآل وبهذا يضعف كلام ابن هشام ايضا من انه
لا معنى اه قوله والكثر وقوعها بعد ود ونحوه مثل ودوا لو تدهن يود
احدهم لو يعمر وان تدهن وان يعمر وهي عند الاكثر قولهما ما كان ضرك
لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق والمحنق اسم مفعول
من حنقه اي غضبته وهو تأكيد للمغيظ وما وقع بعد معنى ود قول
امرئ القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا على حراصا لو يسرون
مقتلي الاحراس جمع حارس وحراص جمع حريص ويسرون بالمهملة من
الاسرار وهو الاظهار والاخفاء وهو من الاضداد ويروى بالمعجمة وهو
بمعنى الاظهار قوله بضم او لا الاحتمالات في بيت النظر كثيرة لان لا
تثبت اما من ثبت او من اثبت وعلى الثاني اما معلوم او مجهول
وعلى كل من التقادير اما نفي او نهي والنفي باقسامه باطل لان حرف الروي
في المصراع الاول ياء وفي الثاني واو لان الحرف المضموم في آخر البيت
يلحق به الواو وكان المكسور يلحق به الياء وكذا الساكن فتعين النهي ثم يتعين ان
يكون نهيا من اثبت معلوما كان او مجهولا ففي الاول الياء مفعول مقدم له

وعلى الثاني مبتدأ او هو خبره والاول وان كان ارجح اذ لا يلزم
منه وقوع الطلب خبرا فانه مرجوح وان كان جائزا كما حققه الشارح عند قوله
قول المصنف في باب النعت وامتنع هنا اه لكنه للشارح في البيضاوي الكافي ضرره
لاشتماله على لزوم ما لا يلزم وهو من المحسنات البديعية ولا احتمال كونه
بصيغة الغائبة ههنا من حيث فهو مرجوح من وجهين فلهذا لم يتعرض الشارح
له قوله من تثنية اسم الاشارة اشارة الى انه لا اختصاص للتشديد
بذين وتين بل هو جائز مع الف التثنية قوله وقد يحذف النون
من الذين واللتين كقوله اه انما يحذف لاستطالتهما بالصلة و البيت
للفرزدق قتلوا الملوك وفككوا الاغلالا والهمزة في بني للنداء
وحذف النون من عمين بالاضافة ثم ادغم ياء الاعراب في الياء المضاف اليه
قوله وقوله هما اللتا عجزا لقيت فخرا لهم صميم قاله الاخطل يعني هما المرأتان
اللتان لو ولدتا قبلة تميم لقبل تلك الولادة فخر صميم لهم خالص لهم
قوله وقد اجتمع الامران في قوله الامران الخ اي جزءه وذيل البيت
تراهن يوم الروع كالحدا القبل وهو من قصيدة لابي ذؤيب الهذلي
الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي وبعده المطلع
ما يجري في افئدة القلوب اغنى فان تزعميني كنت اجهل فيكم
ولولا اما استاعته وينازعني مبتدأ بتقدير ان ولا كلمتان بمعنى لولم كا
قال ابن هشام وجواب لولا محذوف اي لزرتك قوله وقبل الاولى
فاعل عائد الى المنون في البيت الذي قبله وهو فتلك خطوب قد تملت
شبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبلي والخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم

ملكت

ملكت اي استمتعت وقبلى من الابلاء اي الافناء وما نبلي اي ما نبلي نحن
المنون اذ ما نبلي بها بان يكون من الثلاثي ويستلمون اي يلبسون اللامة
وهي الدرع وعلى الاولى حال اي حال كونهم راكبين على خيول تراهن يوم
الروع والخوف كالحدا وهو بكسر الحاء وفتح الدال الملهطين طائر معروف
والقبل بضم القاف وسكون الباء هو الذي في عينيه قبل بفتحتين اي حالة شبه
الحول الا ان فيها كان صاحبها ينظر الى حاجبه وفي الحول كانه ينظر
عرض انفه ووجه التشبيه ان الفرس اذا خاف يصير عيناه كمن له قبل او
حول قوله وقد يستعمل الذي بمعنى الجمع قال في الكشاف والذي سوغ
وقوع وضع الذي موضع الذين ولم يجز وضع القائم موضع القائمين امران
احدهما ان الذي لكونه وصلة الى وصف كل معرفة بجملة وتكاثر وقوعه
في كلامهم ولكونه مستطالا بصلته حقيق بالتخفيف ولذلك نهكوه بالحذف
فحذفوا ياءه ثم كسرته ثم قصروا به على اللام وحده في اسماء الفاعلين والمفعولين
والثاني ان جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون انما ذاك علامة لزيادة
الدلالة الا ترى ان سائر الموصولات لفظ الجمع والواحد فيهن واحد ثم جوز
ان يكون المقصود جنس المستوقدين او كغير الذي صفة لمقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اي الفوج الذي استوقد نارا او شبهت قصة المنافقين بقصة
المستوقد لا ذواتهم بذاته حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد انتهى قيل
من اين علم الشارح ان الذي في هذه الآية بمعنى الذين وكلام صاحب الكشاف
ظاهر في انه مخفف الذين قلت لا ظهور لكلامه في انه مخفف بل قوله
وضع الذي موضع الذين صريح فيما قاله الشيخ فمقصوده انه لما كان حقيقا
بالتخفيف وضع الذي موضع الذين لا انه مخفف الذين كما في قوله وقوله الذي

جانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والالم بجز افراد
العايد اليه **قوله** نحن اللذون اه قائله رجل من بني عقيل او رؤبة
او ليلى الاخيلية في قتل دهر الجعفي نحن قتلنا الملك الحجاجا دهرا
فيجابرا نواحا لا كذب اليوم ولا مزاحا قوم اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا الحجاج بفتح الحاء بعدها جاء مهملة ساكنة بعدها جيم
ايضا وبعد الالف حاء مهملة ايضا تكملة لتهديد وقوله دهرا عطف
بيان للحجاج او بدل منه والانواح جمع نوح ولا كذب بفتح الكاف
وكسر الذال ولك بذه اللذون حيث رفع بالواو قال المصنف
في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون
امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل
انتهى فان قلت ما السر في ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين
بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قلت السر فيه هو ان في حالة
بنائه شبيه بالحرف في اللام في التعريف على قول ومشابهته بها على القول
بان تعريفه بالعهد الذهني في الصلة فاثروا عدم ظهورها في حالة
البناء لكيلا يرد حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحرف واظهروها
في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي ثم اعلم ان الصباح نصب
بجز مع صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتيته صباحا ويجوز ان يراد الاتيان
المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون
صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبتت نباتا وتبتل تبتيلا او
مفعول صبحوا المحذوف اي صبحوهم والنخيل بالتصغير اراد به موضعا
بالشام والغارة نصب على الحال من فاعل صبحوا او على التعليل اي لاجل الاغارة

دهاهل

وصف المغني نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح بكسر الميم
مبالغة من الالحاح كالمكثار حال على الترادف او التداخل **قوله** نحو
اسرب القطا قبله بكيت لسرب القطا اذ مرر بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير
وبعده فكان قطاة لم يعره جناحه يعيش بذل والجناح كسير سرب القطا اي معشر
القطا ومثلي مبتدا وجدير خبره والجملة معترضة بين قلت ومقوله الذي هو
اسرب القطا البيت **قوله** نحو قوله تعالى يسجد لي بل بذا منه على اشارة
الى ان الاشياء كلها عقلاء على المعنى الاول لان كلها لها حظ من الوجود فله شعور
وحيوة على قدره وبحسبه ولا لاتحاد تمنع الامثال على راي قد نص عليه
في مواضع من الكتاب المجيد كقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبيحهم وغير ذلك ونعم ما قيل بالفارسية از كوش بكش پنبه غفلت جو صراحي
تسبيح شنو از هر پروانه بكور قال الحكيم الرباني الملقب بالمعلم الثاني
السماء بدورانها والارض برجحانها والماء بسيلانه والمطر بهطلانه وقد يصلي
ولا يشعر ولذكر الله البركة الشاعر وذلك في علم اللطف سكر وبه امر حقيق
الشوق سكر **قوله** ومن وروده في العالم يمكن ان يتي استعمالها في الاية
على سبيل المجاز لعدده ونقصان عقولهن فهي حقيقة فيما لا يعلم ولذا الاشيما في
قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم المسيح وامه وعزير كما ورد
في الخبر ثم انه قيل ان عدد الخطاب بكم فلذا يختص للعاقل **قوله** يدل ببد عود الضمير عليه
فيعارض بانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب ولا شيء في لفظها
فكذا المقدم وبهذا استدل على حرفيتها وهما وان الرابطة ويمكن الجواب
بانها لما كانت اسما في صورة حرف التعريف كرهوا دخول الاعراب عليها
بدا الشرم من يدخل على الاسم ولظهر اعرابها فيه في صورة الحرف كما ان

صلتها محل في صورة الاسم على ان ما ذكرتم منقوض بالذي والتي في الا وضمير الفصل
على قول حيث انها اسماء وليس لها محل من الاعراب هذا وتبين من
ذلك ان سبب بنائها اما شباهتها بالحرف في الافتقار او الوضع
او الاهمال كما في الاسماء المعدودة قبل التركيب **قوله** ورده
قيل عكس التاويل بالمصدر على تنكيره في القدم الواهية في حذف مضاف
فقولك جاء الضارب بتاويل بقولك جاء ذو الضرب **قوله** قال
الاخفش الخ ورده بانه لو صح ذلك لمنعت من اعمال اسم الفاعل والمفعول
كما منع منه التصغير والوصف **قوله** فركوبها اي كون من وما عداها او كون
ذوا وكون الجميع **قوله** فمن ذي عندهم ما كفانيا هو لمنظور بن سحيم الفقعسي تمامه
واما كرام موسرون رأيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وبعده ولا كرام
معسرون عذرتهم ولآء لئام فادخرت حيائيا مقصوده التمدح
بالقناعة والكف عن اعراض الناس يقول الناس ثلاثة انواع موسرون
كرام فاكتفي منهم بمقدار كفايتي ومعسرون كرام فاعذرهم ومعسرون لئام
فاكف عن اذاهم وكلمة ذي يروى بالواو وهي مبنية بمعنى الذي وبالياء
معربة في لغة وذكر المرزوقي ان ذي بمعنى صاحب وخفض عنده بالاضافة
وذكر بعضهم انها زائدة اي من عندهم تقول العرب هذا ذو زيد اي هذا زيد من اضافة
المسمى الى الاسم قال الكميت ذو ال ابن تطلعت **قوله** ذات
مبنية على الضم لا البناء فلشبه الافتقار كسائر الموصولات ولا البناء
على الحركة فلالتقاء الساكنين ولا البناء على الضم فلشبهها بقبل ونحوه
في ان لها اصلا في التمكن وكذا ذوات واعرابها اعراب مسلمات ملاحظة
شباهتهما في اللفظ بذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات كما ان ذو عرب

في ذو

في قولهم ذو عندهم حملا على ذو بمعنى صاحب **قوله** ذوات ينهضن اوله جمعتها
من اينق موارق ارجعت هولاء النوق التي جمع ناقة والموارق جمع
مارقة من مرق السهم اذا جاوز القوس بسرعة والمراد هنا سرعة سير النوق
بان تكون زائدة تفسير للالغاء وقوله ولم تحتمل للاشارة عطف على لم تلغ
الا الاشارة لان مثل لما استجمع الشرطين عن عدم الالغاء وعدم كونه للاشارة
فهو هنا موصول وغير البيت الخ فيقضي اضلال وباطل وهو مطلع
قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي رض ويجوز ان يكون الانسان لان خطابا
للواحد وذلك على وجهين احدهما قول المبرد وهو انه يراد به تكرار الفعل
كانه قيل الا تسئلان للتاكيد وعن الحجاج بردد انه وجهه في شرح الكشاف
بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الاول على صورة ضمير الاثنين
متصلا بالفعل الاول وثانيهما ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنين
فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي ونحوهما حتى خاطبوا الواحد
خطاب الاثنين فاحفظ ذلك وقوله الخ فيقضي من قولهم قضى فلان
نحبه اي جاء اجله ونقض عمره والنحب في الاصل النذر استعير في الموت لانه كنذر
لازم في رقبة الحيوان كذا قال البيضاوي عند قوله تعالى فمنهم من قضى نحبه ومن
هذه القصيدة ما ياتي في الاستثناء وهو قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل و
كل نعيم لا محالة زائل قيل لما انشدت نفس الشعر صاح احترز على ياحاين سمع
هذا البيت وقال اللهم ان العيش عيش الاخرة وقال صلعم هذا اصدق كلمة
قالها لبيد وقيل لما قرأ كل نعيم يشهد نعيم الجنة انقض وكان هذا القائل لم
يقرع سمعه ان هذا عام الا وقد خص فالمراد نعيم الدنيا وما اجيب عن انه بعد
هذا البيت فوا اسوحته لغير من ليس نعيمها سيبقى وان الموت لا شك نازل

فليس لشيء كما ان الحق ان هذا البيت مصنوع ومن ابيات القصيدة قوله
في الدنيا غرور وحسرة وعيشك في الدنيا محال وباطل ومنها وكل
اناس سوف يخلف عنهم ودنيا تصفر منها الانامل قوله ولم يشترط
الكوفي بدلا اختصاص لذلك بذا لان جميع الاشارة يجوز كونها موصولة
عندهم ويستدلوا ايضا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك
بيمينك كما في انتم الذين وما التي بيمينك واجاب البصريون بان اسماء الاشارة
فيهما على اصلها والا لزم الاشتراك وهو خلاف الاصل خرج ما خرج وبعد
ما ذا من الاستفهاميتين فيبقى الباقي اقتصارا فيما خالف الاصل على موضع
اليقين وسيأتي في النداء ان حرف النداء محذوف في قوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون قوله وهذا تحملين طليق تمامه عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق قاله يزيد بن مفرغ وهو من قصيدة يهجو بها عباد بن
زياد بن ابي سفيان وملأ اهل الادب بهجوه وكتبه على الحيطان فلما ظفر عباد
امر بان يمحوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معوية
فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد فنفرت فقال عدس
صوت لزجر البغل كما يأتي في الاصوات وقد يسمى البغل به قال الراجز اذا حملت
بزتي على عدس فلا ابالي من غزا ومن جلس وتقديره يا عدس ما لعباد والامارة
بكسر الهمزة اي امر وحكم قوله اي محلا لما وجب فيه تشديد المضارع المثبت الواقع
حالا على الضمير وههنا لا ضمير فيه يرجع الى ذي الحال اغنى المستتر في طليق اشارة
الى ان الضمير المفعول محذوف كما في صورة الموصولية والتقدير هذا طليق
اي مطلق من الحبس تحملينه اي محمولا لك والمشار اليه لهذا التفسير على طريقة الالتفات
عند انهما كما قوله على حد قوله والله او لقائل ان يعقل الى ليس هذا في حذف الموصول
بل كلمة

بل كلمة ما موصولة والمحذوف ما النافية كما ذكره المص في بعض كتبه
وحذف ما النافية وان منعه ابن الحباز ابن معط الا انه جوزه جماعة في جواب
القسم كما قال ابن معط في الفية وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي
والله ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالتباس من الحذف او بقول
قوله يعبد بل مفعول به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان
تنازعان وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير اصلا كما في قوله الدماميني
قوله وهو حسن او متعين يعني ان جوزنا تقديم الحال على العامل اذا كان
وصفا كما هو مذهب البصرية فما ذكره ذلك الشيخ حسن لكن الجواب الاول احسن
وبخ الى الدليل رضي بما لا اجل لا حجة عليه في الزامهم وان لم يجوز كما هو مذهب الكوفية
على ما سيأتي في باب الحال فما قاله الشيخ متعين وقيل المراد ان قول الكوفيين
بعدم الاشتراط ان صح حمل البيت على ما ذكره الشيخ حسن والا فمتعين فقال
فيه ثم اقول يجوز ان يكون هذا مبتدا وتحملين خبره وطليق خبر بعد خبر اي هذا
محمول لك طليق من الحبس ولم ار احدا خرجه على هذا والا ما ذكره ذلك الشيخ
ففيه تكلف قوله فلزم بعده صلة ان قلت تقول في قولهم بعد اللتيا والتي
اولا صلة ههنا قلت الصلة محذوفة ههنا اشعارا بانها بلغت من الفخامة
والعظم الى حد لا يمكن وصفها قوله معهودة غالبا وغير الغالب هو مقام
التهويل والتفخيم فيحسن الابهام كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وقوله
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه ثم ان التشكل في تعريف الموصول معرفة فيما كانت الصلة
مبهمة كما في هذا الموضع على القول بان تعريف الموصول بالصلة قوله
لتمكنه من ان يقول المرض هذا مبني على ان الضرورة عند المص ما لا مندوحة
للشاعر عنه والشاعر هنا مندوحة وعرض بان هذا يقتضي الى عدم تحقق الضرورة

دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاسباب
والمختار في تفسير الضرورة عندهم ما لم يرد الا في الشعر كقصر الممدود والاضمار
قبل الذكر ونحوهما وذلك اعم من ان يكون للشاعر مندوحة عنه ام لا **قوله**
من جهة عدم تأنيث الوصف اعني ان المسند الى الظاهر المؤنث المجازي
جائز التذكير **قوله** لما تقدم من كونها لازم الاضافة في اول حالتي الموصولية
مشكل لانه تقدم لكونها معرفة وهذا كالاضافة في ايا الى اللواحق عند المصنف والخليل
في اياك ونحوه واللهم الا ان يقال لما كان وضعها على ان يضيف بعضا من كل
على ما قالوا لزمت الاضافة ونعم ما قال ثعلب ان ايا لا يكون موصولة
اصلا **قوله** لفظا انما قيد به لانها في الحالة الثانية والثالثة اذا لم تكن
مضافة في التقدير ايضا فاي شيء يعارض شبه الحرف المقتضي للبناء فتكون كما في ابتداء
مبنية ثم ان توضيح كلام المصنف ان يقال اذا انتفى مجموع الامرين من الاضافة وحذف
صدر الصلة من حيث المجموع كانت اي معربة وهذا منطوقه يتضمن ثلث حالات
لان المركب كما يرتفع بارتفاع الجزئين كذلك يرتفع بارتفاع احد الجزئين
فالحالة الاولى ان ينتفي حذف صدر الصلة لا الاضافة نحو اكرم ايهم هو
افضل اي اكرم الذي هو فاضل والثانية ان ينتفي الاضافة لا الحذف نحو اكرم
ايا افضل والثالثة ان ينتفيا معا نحو اكرم ايا هو فاضل فهذه تفهم من منطوق
كلامه والحالة الرابعة وهي انها ان اضيفت وحذف صدر صلتها بنيت
يعلم من مفهومه **قوله** ضمير مبتدا فان لم يكن ضميرا نحو اضرب ايهم زيد غلامه
او لم يكن مبتدأ نحو اضرب ايهم غلامه قائم لم يحذف فلم يبن **قوله** لتأكد
مشابهتها من حيث الافتقار الى جملة الصلة كما في سائر الموصولات ومن حيث
الافتقار الى ذلك المحذوف فاذا جاز المعارض اعني لزوم الاضافة ضعفت

احدها

احدهما الشبهين فبقي الاخر سليما عن المعارض **قوله** فيلزم عليها الى ان يلزم
بناؤها على هذه العلة بناء اي في تلك الحالة الثانية بل يلزم بناؤها فيها بطريق
اولى لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية وقت الجزء الاعرابي مع حذف
المضاف اليه ولهذا علة انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف
اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد **قوله** هو بعينه ذكره المصنف وكذا يرد
الاجماع الذي ادعاه ابن هشام في المغني على اعرابها اذا لم تضف **قوله** ثم
لننزعن الذي هو اشد فان معنى الآية مفعول لننزعن فلو لم تكن مبنية لما كانت
مضمومة بل كانت منصوبة **قوله** كالخليل ويونس والزجاج وهو نسب سيبويه
الى الغلط في قوله بالبناء والجرمي قال خرجت عن البصرة فلم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم والجملة الكوفيون وجماعة
من البصريين اعربوه مطلقا **قوله** واولت قراءة الضم على الحكاية لما تكلم على
القائلين باعرابها مطلقا قراءة الجمهور بالضم تصدر للتاويلات وتكلفوا
ما تكلفوا فقالوا ان اي استفهامية مبتدا او ضمتها اعراب واشد خبر ثم ذكروا
وجوها لمفعول ننزع فالاول ما قاله الخليل ان هذه القراءة محمولة على الحكاية
يعني الذي يقال ايهم اشد محكية بالقول كما تقول قلت زيد قائم ومفعول ننزع
محذوف اي لننزعن الذي يقال فيه ايهم اشد ورده سيبويه بانه لو جاز ذلك لجاز
اضرب الفاسق بالضم على الحكاية ولم يثبت والثاني ما قاله يونس من ان الجملة
مفعول وعلقت كلمة ننزع عن العمل باي الاستفهامية ورد بان التعليق
مختص بافعال القلوب واجاب البيضاوي بان النظر ان من يجعله معلقا
يأوله بالفعل القلبي ويقول ان النزع بمعنى تمييز المستلزم للعلم والثالث
ما قاله الاخفش من ان زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الايجاب وكل شيعة

مفعول والجملة بعده مستأنفة والرابع ما قاله الكوفيون والخليل ويونس من كل
شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام حتى شبعت ولو حكيت من كل
شيء فتكون من للتبعيض والقسم محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار
القول اي لكل شيعة مقول فيهم ايهم اشد ويمكن حمل قول الشيخ واولت اه
على الاول والرابع وهذه الوجوه الاربعة مبنية على كون اي استفهامية وذكر وجوه
اخر مبنية على كونها موصولة الاول ما قاله الجرمي ان الكسائي في تجويز ان يكون
النزع واقعا على كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا اي لننزعن بعض
كل شيعة كان قائلا يقول من هم فقيل ايهم اشد عتيا والثاني ما قاله المبرد
وهو ان ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق لتشيعهم ايهم هو اشد واي
بمعنى الذي والثالث ما قاله ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك
بنيت وان هم اشد مبتدا وخبر ورد برسم الضمير متصلا باي واجيب بانه لم ا
خارجة عن القياس فليكن هذا منها قوله ليحتمل اي لا استطالة نقص الموصول هناك
بسبب الاضافة او لان الاضافة لتمكنه بالنسبة لاخواتها ولذا اي اللفظ ولتعرب فينجبر
في صلتها ايضا قوله من يعن اه آخره ولا الحلم عن سبيل الحلم والكرم يعني
بالبناء للمفعول فهو شرط ولا يجدا اي ولا يجد قوله كان يكون حلمه نحو جاء
الذي هو ابوه قائم لم يقبح لعدم الاستطالة او لعدم علم المص قدم بان حذف
العائد المرفوع على المنصوب لاجل البحث في حذف عائد اي الذي ثم قدم المنصوب
على المجرور لكثرة حذف المنصوب قوله او وصف غير صلة الالف واللام
ان قيل هذا لا يستفاد من كلام المص فمع كلامه قصور قلت ذكر المص
هذا القيد في التسهيل قرينة على انه مراد ههنا ايضا ويمكن ان يجعل التنكير
للنوعية ليكون اشارة اليه قوله والمنصوب بالوصف سهل اه هذا على تقدير المضاف

ان حذف

ان حذف المنصوب به حينئذ كالمتعين على المص حيث لم يفهم من كلامه ... المنصوب
بالفعل والوصف في الكثرة بل قد اشتهر ابن هشام ان حذف المنصوب بالوصف
قليل قوله موليك بضم الميم وكسر اللام اي معطيك تمام البيت فاعل
به فالذي غنى ونفع ولا ضر قوله فقد يجوز حذف المنفصل فيه نظر اذ ليس
مطلق المنفصل ممتنع الحذف فان الرضي قال شرط حذف المنصوب ان يكون
متصلا بعد الا نحو جاء الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا يمتنع نحو
ضيع الديان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه ثم ان مراد الرضي من المنفصل
بعد الا ما قصد به الحصر نحو جاء الذي اياه ضربت ويمكن ان يبني الشيخ
اعطى الحكم بالشبهة اي لا يجوز حذف المنفصل الذي كهي في الذي اه قوله
بمعنى الحال والاستقبال بقرينة المثال قوله اي بعد الحرف لا بنفس ذلك
الحرف بعينه وشخصه كما هو ظاهر عبارة المص فالكلام على حذف مضاف
قوله كمررت بالذي مررت به الباء الاولى للتعدية والثانية للسببية
ان قيل المثال الاول للمغايرة اللفظية خاصة مع انه مشتمل على الثلث
وكذا الثالث للمغايرة في المتعلق فقط مع انه مشتمل على المغايرتين الاخريين
قلنا المعتبر في كل مثال احدى المغايرات وما غيره في باب عدم الاعتبار
لا اعتبار العدم قوله اجتلبت للنطق ليس قيد التخصيص دفع النطق بالساكن
باجتلاب الهمزة بل يندفع بتحريك اللام بالضم قلنا لو ضمت اللام لثقلت
ولو فتحت لالتبست بلام الابتداء والموطئة ونحوها ولو كسرت لالتبست
بلام الجر والامر قوله فمفتوح قيل الاولى فمنطقا بالنصب لوقوعه قيد فعل الطلب
فيكون منصوبا بمقدر يفسره لما بينه اعني قوله قد اي اذكر عطفا على الجواب الخ

في باب الاشتغال انه اذا وقع الاسم قبل الطلب واريد العموم رجح الرفع كما في
في السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الخ كذلك قوله ان اردت تعريفه
لما ورد ان معنى كلام المصنف ان غلطا قلت فيه غلط وقع في النمط صلي
بهذا التفسير وقدر عند قوله مصليا فاعلة التعبير عن الارادة بالفعل ومن لا خط
له من معرفة ثم الخطاء اجاب بان عرف بكسر الراء فعل امر وماده جزم لقوله قل
على انه يكون مضارعا مجزوما في جواب الامر وفيه انه غلط لان مفعول
عرف فلا بد ان يكون منصوبا وليس كذلك قوله ان حل على سبيل المجاز
نحو انت الرجل علما قيد عليه هذه العلامة تصدق على الف الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير الصاغة مع انها ليست مجازا هناك لا استغراق صفات
الافراد بل لاستغراق الافراد ولكنه عرفا كصاغة بلده او مملكته واجيب
بان الكلام في ال الحرفية وال في الصاغة موصول ويرد من اللام في اسم
الفاعل الذي لم يمض الحدوث حرف تعريف كما في التفتازاني على ان هذا
الجواب مناقشة في هذا المثال الجزئي واجيب بان الاستغراق العرفي ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كما في المطول وعلى هذا فهو العرفي
ايضا حقيقة ولو سلم فقد صرح الشيخ الرئيس وغيره بان الغرض من
تفسير الشيء قد يكون تميزه عن شيء معين فيكتفي بالقيد الامتياز عنه وان التعاريف
الناقصة يجوز ان يكون اعم من المعرف قوله لا الماهية من حيث هي الماهية تطلق
الهمزة بازاء الاصطلاحي الماهية او التي انها منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة واحدة كقولهم كنتي منسوبا الى كنت في شبابي كذا اوطلق عند ارباب المعقول
على معنيين اخذهما ما يقع في جواب ما هو وثانيهما ما به الشيء هو هو والفرق بين الماهية

والحقيقة

والحقيقة ان الحقيقة تطلق على الموجود الخارجي والماهية اعم قوله ثم اللات جمع التي
فلا اطراد وهو تكرار لقافية بدليل انه جناس تام مماثل قوله ولقد جنيتك
اوله ولقد جنيتك اكموًا وعساقلا قيل جنيتك اصله جنيت لك اي
تناولت لك فحذف الجار توسعا وقيل ضمن جنى معنى اعطى فعداه الى مفعولين
الاكمو جمع كما والعساقل ضرب من الكماء واصله عساقيل لانه واحد عسقول
كعصفور فحذف المد للضرورة قوله اراد بنات اوبر لان ابن اوبر علم
نوع من الكماة ثم جمع على بنات اوبر ولا تقل بنو اوبر لانه لما لا يعقل كما جمع ابن
عرس على بنات ان قيل لا يلزم من كونها بنات اوبر علما ان تكون اللام في اوبر زائدة
لان المجموع علم ولا يلزم منه علمية قوله كما لا يلزم علمية الغلام اذا صار غلام زيد
علما قلنا الاعلام الاضافية جزءها الثاني في حكم ما لو كان علما وحده
كما في برد وهريرة في ابي برد وابي هريرة ثم انه رد بعضهم كون اللام زائدة فيه
بانها لو كانت زائدة لكان في وجودها كالعدم فكان تخفض بالفتحة لان فيه العلمية
والوزن واجيب بانه سهو لان ال البعض ان يجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة
لانها تمنع التنوين وقيل ال فيه للتعريف وابن اوبر نكرة ورد بانه لم يسمع ابن
اوبر بالا ممنوع الصرف ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا الوزن اذ هو اسم
بالغرض وليس وصفا واجيب بانه لم لا يجوز ان يكون مثل احمر منكرا بعد العلمية
على راي سيبويه كما يأتي فان اوبر صفة الا ان يقال هذا اوبر اي كثير الوبر فالاولى
الجواب بانه منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا باعتبار الصفة الاصلية
قوله وهو ضرب من الكماة صغار على لون التراب قيل يضرب بها المثل في الرداءة وقلة
الخير فقال ان بني فلان بنات اوبر اي ليس فيهم خير قوله فلا يوجد هذا
باب الابتداء انما عبر … لان هذا الباب معقود لما قدم ام …

انما خص المبتدأ مع انه قدم الخبر والنواسخ ايضا على الفاعل لان تقديم الخبر
مدلول عليه بالاقتران في قوله قدم اه لانهما المتلازمان بينهما يذكران في باب واحد
واما المنصوبات فلكونها في الاصل مبتدآت واخبارا بيان تقدمهما ايضا
داخل في هذا الكلام قوله نحو المبتدأ والخبر اي بتقدير يقول قوله
فانه لا يدخل في كونه مبتدأ او فاعلا غالبا ولا افتقار لتقديره دل على كونه مبتدأ ان كان
الابتدائية بالتأخير كما اذا كان الخبر فعلا او الفاعل فيدل بالتقديم على
الفاعلية دائما قوله وانه عامل ومعمول اي من حيث انه مبتدأ وكذا الحال
الفاعل في نحو جاءني الضارب زيدا وفي نحو جاء غلام زيد على ان خروج المضاف
عامل المضاف اليه فان كونه عاملا ليس من حيث كونه فاعلا على انه في ذلك في
المبتدأ لكن يخدش الفاعل قوله ان عامله لفظي ولا كذلك بحسب درهم
فالجواب انه على عامل المبتدأ هو مما هو مبتدأ ليس لفظيا قوله ثم المبتدأ الاسم المجرد اه
اي على قول سيبويه ومن تبعه كالمصنف وكذا قول خلف الاحمر حيث قال ان العامل
اللفظية واعلم انه ليس المراد بالتجريد في تجريد الاسم ان يوجد ما كان فيه عامل بل ان
لا يكون فيه عامل من اول الامر وهذا كقولهم ضيق فم الركية ونظيره قول
الاب المعنى في تقدم المسند اليه لكذا او كذا وقول الاصوليين لا تصح ولاية
غير اول الامر زمنين وقوله عن العوامل اللفظية اي لم يوجد فيه عامل اصلا
فالمراد عموم السلب لا سلب العموم اذ الجمع هنا محمول على الجنس بقرينة المقام فلا
يرد ان المراد بالجمع هنا الجموع من حيث المجموع ولا كل فرد فرد واياما كان لا
ينافي عدم التجرد عن عاملين مثلا او وصفا معطوف على قوله مجردا عنه وفيه نظر
من وجوه اما اولا فلان تقدير الكلام حينئذ او اسم مجرد عن العوامل اللفظية
غير المزيدة وصفا ومعنى الاسم هنا مقابل الوصف واما ثانيا فلان المبتدأ

الوصف

الوصف لا يلزم تجرده عن العامل اللفظي نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان
فان قلت انه كان ما عامله جائز خبره قلت كالاستبعاد في كون المبتدأ
بلا خبر لم يكن لها خبر لفظي ويكتفي بمرفوعه واما ثانيا فلانه في بعض النسخ بخبر عنه
فلا وجه لتنصيب وصفا الا انه يكتفي هناك بمقدر او يكون وصفا وانما المقدر او
وصفا معتمدا على النفي ونحوه كما قال ابن الحاجب ليخرج نحو قائم الزيدان لو لم الرشد
فانه جائز بلا قبح عند الاخفش والكوفيين ومع قبح عند غيرهم كما قال ابن المصنف
قوله ما الاسم يعم اه وكذا الوصف ليشمل نحو قائم الزيدان لانه مؤول بمنسوب
قوله والقيد الاول اه قيل عليه خصص النسبة المخرجات ههنا الى الاول مع انه
الاول معمولات الابواب الثلثة تخرج ما سواها ولا اوطى شي من تلك التخصيصات
اذ كما يخرج ما ذكره يخرج ايضا معمول كالاسماء المعدودة وما كان معمولا
غير ما ذكر كالفاعل والنائب وغير ذلك وما كان معمولا غير اول كاخبار
النواسخ مثلا وما كان معمولا اولا غير ما ذكر كاسماء حروف النفي وافعال
المقاربة واول مفعول باب علم اول المناسب في الاخراج تقييد المعارف
ان يخرج ما هو مناسب للمعرف ولا غير المناسب فيخرج بطريق اولى الا
ترى انه قيل في تعريف الكلمة مثلا لفظ موضوع مفرد انه يخرج باللفظ
الدوال الاربع مع انه يخرج غيرها ايضا كاعيان الاشياء مثلا ولتسبيبا
ذكرنا ظهر وجه تخصيص تعيين الاولين ولا وجه تخصيص الثالث فلانه
اسم كان وما ولا ونحوها داخل في باب كان لان عملها واحد واسم لا التبرئة
داخل في باب ان والمفعول الثاني في باب علم داخل في المفعول الاول
الباب ظن ومفعوله الاول خارج بدلالة الفحوى قوله نظرا الى ان المعتبر
لان المعتبر في جانب المبتدأ الذات وفي جانب الخبر الوصف في قيد الجوز

الاخبار بالمعرفة عن النكرة ولذا اعتبروا القلب في قول القطامي ولا يك موقف
منك الوداعا قلنا حسبك بمعنى محسبك كيلا يلزم حمل المصدر على الذات
في يكون الاضافة لفظية للتجرد والتخفيف في اللفظ لا للتعريف قوله ولهذا لا
يخرج اسماء الافعال على القول الاصح وكذا يخرج الاسماء المعدودة نحو زيد
عمرو بكر خالد وكذا المبتدأ الوصف ان جعلنا الاسم مقابل الفعل والحرف وكذا
على قول من قال ان عامله المعنى الابتداء وكذا على قول من قال ان عامله المبتدأ والا
لان مجموع العامل المعنوي واللفظي ليس لفظيا كما ان المركب من الداخل والخارج
خارج قوله وتقييد الوصف بكونه رافعا له فيه نظر اذ يحتمل ان يكون قائم مبتدأ
وابوه فاعلا او زيد بدلا من الضمير في ابوه وعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة لكنا
هنا من المواضع المستثناة كما سنذكر ان شاء الله وعلى تقدير ان يكون زيد مبتدأ موخرا
واقائم ابوه خبر فنقول هذا يخرج بقيد التجرد ولان عامل الخبر المبتدأ او الجملة
ان اخرجه على تقدير كون زيد مبتدأ غاية الامر انه ليس نصا فيه وليس بلازم
في الشرح ولا حديث الخروج بقيد التجرد فنقول الخبر مجموع اقائم ابوه لكن لما
امتنع اجراء الاعراب على الجزء الثاني اجري على الجزء الاول كما في الحلبي في حاشية
المطول وكذا اقائم مع الضمير ولا قائم وحده فليس خبرا حتى لا يكون مجردا فتبصر ثم ان
توضيح كلام الشارح ان قائما رفع ابوه وهو ليس مما اكتفى به المتكلم واما اذا قيل بعد
ذكر زيد اقائم ابوه كان ابوه مما اكتفى به فقوله مكتفى بصيغة المفعول وهو نائب
الفاعل قوله مبتدأ او زيد والاوجه ان يقول كما في الفاكهي لا الازهري ان قلت
زيد عاذر من اعتذر ما المبتدأ زيد وعاذر خبر لان المصراع الاول بمنزلة الجزء
الثاني فخصه التخيير او ضمير بارز كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما
قوله خليلي ما واف اذا لم تكونا لي على من اقاطع اقاطعه الهجرة قوله وغير قائم

الزيدان

الزيدان فيه ان غير هنا ليس بوصف ولا قائم فهو مجرور مضاف اليه فما هو
مبتدأ ليس بوصف وما هو وصف ليس بمبتدأ والجواب ان غير وان كانت
مبتدأ بحسب اللفظ الا انه في المعنى بمنزلة ما النافية وقائم هو المبتدأ كما نقل
ابن هشام عن ابن الشجري والمصنف في قول ابي نواس غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن ان غير مبتدأ لا خبر له بل للذي اضيف غير اليه مرفوع
يغني عن الخبر وذلك لان فيه معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو
في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما ماسوف على زمن صرح بذلك
في الباب الثامن من المغني قوله وقد يكون جائزا او لا يتأتى اذا جاز كونه مبتدأ
بلا اعتماد وعلى ما ذكر كان المبتدأ نكرة محضة لانا نقول المسوغ كونه عاملا
على انه لا بأس بكونه نكرة محضة لكونه في المعنى فعلا ومرفوعه فاعلا ومن شرط
اعماله على النفي والاستفهام فليس لئلا يقع المبتدأ نكرة محضة بل ليقرب
من الفعل كما في ابن المصنف فان قيل يلزم اعمال اسم الفاعل بدون الاعتماد على
شيء قلت شرط الجمهور الاعتماد وانما هو للعمل في المنصوب لا مطلقا قال ابن هشام
في المغني واما الاخفش فيجوز ذلك كما يجوز في نحو في الدار زيد ان يكون زيد فاعلا
لتجويزه عمل الصفة بلا اعتماد ووافقه الكوفيون فيوجبون ذلك في نحو قائم زيد
وجائز اولو الرشد كما يوجبون الفاعلية في نحو في الدار زيد لمنعهم تقديم الخبر
مطلقا وحكاه ابن هشام في الباب الثالث من المغني والكوفيين يجوزون الوجهين
اعني الابتداء والفاعلية ليس بسديد لقول الرضي وانما قال الكوفيين ذلك
لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع
زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية فتأمل قوله وهو التثنية
والجمع اشارة الى ان المراد بالافراد ما يقابل هذين ولا ان المراد به ما يقابل

الجمع لتسالم الاطلاق الجمع قوله سد مسد الخبر الظاهر منه ان الخبر محذوف
والفاعل ساد مسده وهو المشهور لكنه تكلف والتحقيق ان هذا المبتدا لا خبر له
اصلا قوله وهو كونه معرى الخ فيه نظر من وجوه اما اولا فلان الابتداء بهذا المعنى
مختص بالمبتدا الاسمي لا يشمل الوصفي نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان لما
مر من عدم التجرد عن العامل اللفظي ههنا واما ثانيا فلانه اخذ المبتدا في تعريف
الابتداء والمبتدا او ذاته الابتداء المعنوي فيلزم الدور والجواب ان المراد
بالمبتدا الماخوذ في تعريف المبتدا المصطلح لا ذاته الابتداء المعنوي
واما ثالثا فلان مآل الكلام الى ان الابتداء بمعنى هو كون الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مجردا عن العوامل اللفظية وهذا الا تحصيل الحاصل وحمل الشيء
على نفسه والجواب ان المراد كون الاسم المجرد عنها مجردا عنها التجرد بنفس ذلك التجرد
وهذا ليس محالا وانما هو من قبيل تحصيل اي حصول بنفس ذلك التحصيل وحمل اول ذاتي
واما رابعا فلان التعري امر عدمي فكيف يؤثر في شيء واجيب بان العوامل
في كلام العرب علامات لا مؤثرات وعدم الشيء المعين يمكن ان يكون علامة
لشيء بخصوصه والمؤثر في الحقيقة هو المتكلم فانه الرافع والناصب مثلا لكنهم تسامحوا
فجعلوا الالات مؤثرات وسموها العوامل قوله وقيل هو الاسم اوفيه تامل
اما اولا فلان هذا خاص بالمبتدا الاسمي اذ الابتداء في المبتدا الاسمي الوصفي
جعل الاسم اولا لخبر لا عنه واما ثانيا فلان الجعل صفة المتكلم والعامل في
الشيء معناه الحقيقي او علامته الشيء لا بد ان يتقوم معه والجعل من مقولة الفعل
والتاثير فهو امر غير قار والجواب ان المصدر مبني للمفعول والالفاظ ايضا قد تكون
واما ثالثا فلانه لا يصدق على قولنا في الدار رجل وجوابه ان الاولية اعم من الحقيقية
والتقديرية قوله لانه قضاها الا ان الابتداء بالمعنى الثاني فيه واما الاول فلان

لحز الاسم

كمن الاسم معرى عنها يستلزم كلمة اخرى تقع الاسم فيهما ثم ان هذا لو تم لثبت قول
خلف ان الاسناد عامل فان الاسناد ايضا اقتضاهما معا وذهب بالابتداء والمبتدا قوله
ان قيل يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد قلنا قد مر ان العوامل علامات
لا مؤثرات مع ان المجموع مؤثر واحد لان كل واحد منهما علة مستقلة وعرض
ايضا على هذا القول بان المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن العامل وهذا لا
يجامع انضمام المبتدا اليه في العاملية لان انضمام المبتدا اليه يستلزم عدمه لان
الخبر حينئذ لا يكون مجردا والجواب ان المبتدا جزء العامل على هذا المذهب وليس
عاملا فلا ينافي تجرد الخبر وربما يجاب بان هذا الابتداء ايضا بمعنى تجريد المبتدا
لا تجريد الخبر قوله اي كل منهما رفع الخبر فان لم يكن للمبتدا خبر كالمبتدا الوصفي
فعامله مرافعه ثم انه اورد على القول بالترافع بوجوه الاول انه يلزم تقدم الشيء
على نفسه لان المبتدا متقدم على الخبر لكونه عاملا والخبر متقدم على المبتدا لكونه عاملا
في المبتدا والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء واجيب بان كلا من
المبتدا والخبر متقدم على الاخر من وجه متاخر من وجه اخر اما تقدم المبتدا فلان
حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة
وهو المقصود من الجملة لانك ابتدات بالاسم لغرض الاخبار والغرض متقدم في الذهن
متاخر عينا كما يقال اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه باعتبار التقدم الذي فيه والثاني
ان المبتدا مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل وجود العلة والجواب ان الخبر
عند كونه عاملا مقدم على المبتدا كما ذكرنا انفا والثالث ان الخبر اذا كان مشتقا يعمل
الرفع في فاعله ايضا فيلزم ان يعمل رفعين مع ان الفعل مع كونه اقوى لا يعمل رفعين
والجواب ان الرافع متعدد ولو بالاعتبار لان رفع الفاعل من حيث كونه مشتقا
ورفع المبتدا من حيث كونه جزءا ولا يلزم منه ان يكون مشتقا ولم يكف تعدد الاعتبار فيه

تقول نفس في نحو ضرب عمرو زيد حسن باضافة المصدر الى المفعول على القول ان المبتدأ
عامل في الخبر والثاني على هذا القول يلزم الدور فهو باطل لان مرفوعية كل منهما يتوقف
على ذات الآخر **قوله** ولا نظائره مثل بعض اسماء الشرط كايان واين وحيثما
ونحوها نحو قولك اين تجلس اجلس اين منصوب بالفعل والفعل مجزوم به **قوله**
مع مبتدأ انما قيد به اذ لولاه لم يكن التعريف مانعا اذ يصدق على الفاعل ايضا
انه الجزء المتمم الفائدة وكذا النائب للفاعل ومرفوع المبتدأ الوصف فلما قال
مع مبتدأ خرج الفاعل مثلا لانه متمم مع الفعل وبقي مرفوع الوصف فلما قال
مع مبتدأ غير الوصف خرج ذلك ايضا فان قلت لا يفهم هذا التقييد من كلام المصنف
قلت قد مر غير مرة ان من عادته اعطاء الحكم بالمثال **قوله** والمراد به العوامل
تسلط على لفظه فيه انه غير مانع اذ يصدق على الضرب في زيد اضرب ان العوامل
كالحروف الناصبة والجازمة تسلط على لفظه وغير جامع اذ لا يصدق على مثل هؤلاء
وان اريد بالتسلط على لفظه اعم من ان يكون على لفظه او محله فالجملة التي لها محل من
الاعراب ايضا يتسلط العامل على محلها والجواب ان المراد بالتسلط المذكور
التسلط على لفظه بحسب المعنى وذلك غير ممكن في الجملة مطلقا لاستقلالها ولذا كان
ما بعد تقول جملة في قولك تقول زيدا قائما فتح **قوله** الا اسماء عملا كان ظاهر
عبارة المصنف ان الجملة تكون المعنى الذي للمبتدأ بعينه وذلك غير لازم فان معنى زيد في زيد ابوه
قائم غير معنى الضمير ولكن لما كان مصداقهما واحدا اشار الشارح اليه دفعه بقوله الا استعماله
وهذا ايضا ولكن كان مثل الله الا ان الشارح في مثل هذه العبارة معروف كما
ذكرنا عند قول الشارح والباء في قوله بلفظ موضع بمعنى مع لكن في هذا التفسير نظر لان
الرابط لا يلزم ان يكون فيهما كما في نعم الرجل زيد على قول فان الرابط هنا حرف
التعريف على الاصح الا ان الشارح خص الرابط بالاسم بحسب المبتدأ او جعل هذا مما يغني عن الرابط

ولذا قد

ولذا قد ونعم عجمة اه وهذا ايضا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** نحو قول الذين
كفروا ان مقتضى الظاهر نحو قولي لا اضيع اجر من لكنه لما كان في العموم اراد به من احسن
عملا كان المؤمنين داخلين تحت هذا العموم **قوله** كنظر الله حسبي فالمبتدأ عين الخبر
بحسب المعنى لان هذا حسبي ايضا منطوق وحسبي بمعنى اكتفى يلزم حمل المصدر على الذات
او حمل على الخبر في زيد عدل **قوله** تحسين ضمير ايضا اه لا يليق بهذا التحقيق على كلمه
وعلى الفعل في نحو قام زيد فليزم ان يكون مفردا جامدا الا انا نقول ضمير بل الجمع في الخبر
المفرد الجامد وما عبارة عن الخبر المفرد بقرينة المقام في فقام في نحو قام زيد ليس خبر
وفي نحو زيد قام ليس مفرد لكن يقال اشكال اخر هو انه يصدق على اسم الزمان
والمكان والآلة نحو هذا مطبخ ومخيط مطبخ مثلا خبر مفرد ليس صفة له مع انه مشتق
فلا يكون التعريف مانعا قلت هذه جوامد وليست مشتقات فان المشتق في باب
الخبر ليس ما هو صفة تتضمن معنى الفعل وفي الاثر ليس المضاف ولكن المشتق فهو
ذو ضمير مع انه لا ضمير فيها ولذا تعرض الشارح للتعريف الجامد بما قلنا من شرح الكافية اصلا
لقوله والمشتق **قوله** لان تحمل الضمير فرع ولا يجوز ذلك في نقل فرع ما يضيق من الفراغ
او على هذا ينبغي ان لا يتق لان ذلك هو المقصود اه **قوله** حال الى ان ضبط او ان كان
بنو عمه او باعتبار صلته فنحو اضرب ولينبغي لم يكن صالحا لرفع الاسم الظاهر لكنه يرفع الفعل
صالح له وكذا نحو ما احسن زيد اصالح له باعتبار صلته حيث انه في الاصل فعل ماض
وكذا نحو صالح له باعتبار ما ينوب عنه **قوله** او ما هو في معناه فيه انه يقتضي ان يتحمل
المصدر ايضا الضمير والجار لتعلقه بالاستقرار بدليل على انه يتحمل الضمير في كلما يتحمل الضمير كذلك
قوله والمشتق الخبر المفرد لما كان الظاهر من كلام المصنف ان الضمير في المشتق عائد
الى المفرد الجامد وهو يستلزم التناقض اشار الشارح الى ان الضمير عائد الى المفرد
في الجامد وعود الضمير الى الموصوف في صفة ليس بعزيز في كلامهم **قوله** وان عطف

يعني قوله اذا المرتفع قوله في قوله انت لعمر او لانك لعمران مولاك عمر وان
اراد بالمبني بنا الحليف او بناصر والعون بضم الهاء الذل قوله بعد اما واذا الفجائية
نحو اما في الدار فزيد وقوله اذا انهم بكر في الغدوات وفي الاستقلال نظر لجواز تقدير المتعلق
فيهما مؤخرا فان التقدير مؤخرا فيكفى ان يجي نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر في
الحقيقة كما ان الخبر في الخبر التأخير بدون تجيبوا ان في الدار زيدا لان ان لا يليها
مرفوعها بل على مذهب ابن الحاجب يلزم ان يقدر المتعلق مؤخرا في جميع المسائل
كما قال ابن هشام لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا الا كان الخبر يوم عرض
على هذا الاخير ما بين العلة في امتناع تقديم الخبر الفعلي التباس المبتدا بالفاعل وذلك
مع ان التلفظ لا مع الحذف والجواب بان المقدر كالمذكور فما امتنع في المذكور امتنع في
المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في الوجه المقدر الا تكثير ضعيف قوله وهو اختيار
ابن الحاجب فان رجح احد اختيار ابن الحاجب بان الاصل في الخبر الافراد وان ضعف
بان فيه تكثير الحذف والاصل تقليله يجاب بان في الحق ان الضمير المحذوف بعد تقدم الى
الظرف كما هو مذهب سيبويه الجمع على ان ما المحذوف فقد اوصف فكلاهما
مفرد قوله فهو من قبيل الجملة اول لفظ هو في الموضعين لا راجع الى اسم الفاعل و
الفعل واما الى الظرف او الى الخبر ولكن المرجح عن غير ان لا في الاول فلانهما مفردان
لا يستقر الضمير الى الظرف فكيف يكون الفعل من قبيل الجملة واسم الفاعل من قبيل المفرد ولا
على الثاني فلان الظرف على التقديرين قد استقر فيه ضمير فلا يتفاوت في الحال البعض
ولا على الثالث فلان الخبر في الحقيقة هو المقدر فهو بعينه كما للاول ويمكن الجواب بانه
لما اثبت ابن السراج قسما ثالثا للخبر وهو الظرف والجار والمجرور وجعله واسطة بين الخبر
المفرد والجملة اراد الجمهور الرد عليه فبين ان قدر اسم الفاعل فالظرف او الجار والمجرور
من قبيل المفرد لنيابته عن المفرد وانما زاد لفظ القبيل لان كونه مفردا ليس قطعيا بينا

والا التحقق

والا التحقيق فيه خلاف ولفظ القبيل انما ليتمحض في مثله ولم يقدر الفعل فهو من قبيل الجملة
لنيابته عن شي لو استقر فيه ضمير كان جملة بخلاف الاول لان اسم الفاعل مع ضميره مفرد
وانما زاد لفظ القبيل ههنا لانه لفظ عنده مثلا في قولك زيد عندك ليس جملة قطعا وانما هو
لفظ فلا يخ بها خاصة لان المنوب عنه ههنا عن الفعل مع الضمير جملة قطعا بخلاف اسم
الفاعل مع فاعله لان افراده ليس واضحا بينا من اول الامر ولذا كان زيد قائم في زيد ربما
من هو قائم في افادة التقوى عند ارباب المعاني ولما صار ان الظرف ليس قسما ثالثا وانما
هو راجع الى الظرف والجار والمجرور وافراد الضمير باعتبار المعهود الى احد المتعاطفين المقصد
احدهما على اللاحق بان قال قوله ولا يخفى تأييد المصنف بان اجراء باب الظرف الواقع
خبرا على طريقة واحدة بان يقدر في الكل اسم الفاعل او الفعل لئن يقدر في بعضها اسم
الفاعل كالظرف الواقع خبرا لمبتدا واذا واما وفي بعضها فعلا كما في غيرها اولى فان باب العطف
فتم قوله على سنن واحد السنن الطريق يستقام فلان على سنن واحد
قوله ولا يقال زيد يوم الجمعة لانه لا فائدة في تخصيص وقوع الشيء بزمان هو في غيره
حاصل مثل ان قيد قدر ان الخبر في الحقيقة هو المتعلق وهو ليس بمخصص بزمان فلتم نعم ولكن
المتعلق لو كان عاما كان يقول زيد كائن او موجود صح ولا بد ان قيد زيد كائن في يوم
الجمعة لم يفد وفسد الخبر لان وجوده غير مقيد بيوم الجمعة بخلاف القتال يوم الجمعة لامكان
تقييده بكونه فيه قوله نحن في شهر كذا العام الا عام اصوله وهو العام الاستغراقية كالنكرة
في سياق النفي ولا منطق وهو الكلي ولا اجزاء كالصلوة ولا عدد كالعشرة و المبتدا
هنا من قبيل المضاف قوله لانه لا يخبر الا عن معروف اي كل مخبر عنه معروف فهذا
كبرى الصغرى مطوية اي المبتدا مخبر عنه وفي الدليل نظر من وجهين الاول فلان الذي
اخص من المعرف اولا يشمل المبتدا الوصف لانه ليس مخبرا عنه بل مخبر به وعكسه المعرف
المدعي العموم خاصا فان المبتدا الوصف لا بأس بكونه نكرة كما مر ولا ثانيا فلانه لو تم

لدل على ان الفا على العقيب بعد الاخبار لا يكون نكرة مخصصة وهو غير لازم وقول ابن
الحاجب لان الفا على تخصيص الحكم المتقدم عليه فاذا قلت جاءني رجل فكانه علم المجيء
غير مقبول لان هذا التخصيص انما يفيد بعد الاخبار عنه فلو توقف الاخبار عليه
لزم الدور وما يقال ان التخصيص الا قيد ليخرج نحو في الدار رجل فانه غير جائز لان الكلام في
لا يخلو عن ان يكون فيه رجل او في الدار فلا فايدة في الاخبار بذلك والمراد
بالاختصاص ان لا يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه بالظرف خاليا عن الاخبار
عنه قوله كعند زيد نمرة يحتمل ان يكون الجار والمجرور صفة مفعول مطلق محذوف
اي فايدة كائنة كفايدة عند زيد نمرة فيكون مذهبه موافقا لمذهب الجمهور من اشتراط
التخصيص بامور معدودة كالتوصيف والوقوع بعد النفي وغيرها ويحتمل ان يكون
خبر المبتدا محذوف اي ذلك كقولك عند زيد نمرة فيكون تمثيلا فعلى هذا يمكن
حمل مذهبه على مذهب ابن الدهان ومن تابعه حيث قالوا اذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اي نكرة شئت ضابطه تجويز الاخبار عن المبتدا او الفاعل مطلق هو عدم
علم المخاطب بالحكم فلو علم ولم يقصد افادة لازم الحكم لم يجز حتى في المعرفة كزيد
قائم مع علم المخاطب بقيامه وكذا بالملازم للحكم ولو لم يعلم المخاطب لكن الخبر جاز نحو رجل ما
فالتمثيل له انما جاز قولك رجل قائم في الدار كوكب انقض الساعة قوله نحو
ان لم تكن مراه او زاد ونحو ذلك شيئا يقال ان النفي جعل من التحمد في حتى لا يرد انه
لم عطف الجميع بالواو وهذا بالفاء قوله على احد التقديرين وهو ان يكون التقدير شر
فظيع عظيم اهر ذا ناب ويكون التخصيص فيه باعتبار ما ذكره صاحب المفتاح لان المعنى
ح لا يكون الا شرا والتقدير الآخر شر لا خير اهر ذا ناب بان يكون التخصيص جنسيا
ونا قرعا ذا قوله ما احسن زيدا على قول سيبويه واكثر البصريين ان ما نكرة تامة
ولا على قول الاخفش ومطابقته من الكوفيين فهو خبر كلام قوله كمن تقيم اقم ان المبتدا

بدكلمات

بكلمات الشرط الا فا على الفعل مقدرا او مفعول له او الظاهر نائب على ما قال سيبويه
ان كلمات الشرط والاستفهام لما تضمنت معنى حرف الشرط والاستفهام فقد قامت النكرة مقام
فقولك من يقم اقم تقديره شخص يقم اقم اي ان يقم انسان يقم كقولهم ان امرء هلك
وقولك اي خبر مبتدا مقدر لكن المشهور كونها مبتدا ثم اختلفوا في الخبر فقيل كلمة
الشرط مبتدا لا خبر لها وقيل الخبر هو الشرط والجزاء لانهما كالجملة الواحدة وقيل الخبر
هو الشرط وحده الجزاء لجواز خلو الجزاء عن ضمير كلمة الشرط بخلاف الشرط نحو من يقم اقم
وفي الدعاء اللهم خيرا كان صبح ولقد او رجاء غيرك فقد صححت وان نصح
ودعاء في امور كلها قوله او عامة لا يخفى ان هذا مغن عن قوله او شرطا لان كونها
شرطا انما كان مسوغا باعتبار افادة اسماء الشرط العموم والاولى ان يعد المسوغ
الثالث كون النكرة عامة ويجعل كون النكرة في سياق النفي وكونها شرطا داخلين
تحته لان المسوغ تقدم النفي عليها باعتبار افادة العموم فافهم قوله كقولنا رنا اه
تمام قد ابدا محيا باحا ضوء كل شارق سرى البلاد بادر طهر والمحيا الوجه
قوله شجرة سجدت والمسوغ فيكون هذا الاخبار خبر خارق العادة قوله وتمرة
خير من جرادة روي ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال
حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر يا كعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة وفي
شرح ابن الهمام انه قول ابن عباس ثم المسوغ فيه كون المراد بها الحقيقة من حيث هي
نحو رجل خير من امراة قوله لانها موصوفة اه فيه نظر لانه لو تم لدل على ان الاصل
في الفاعل ايضا التقديم وليس كذلك والجواب ان تقديم الفعل باعتبار كونه عاملا
فان الاصل في العامل التقديم على المعمول الا في صورة الاضافة فتعارض الاصلين و
تساقطهما فالترجح للتقديم للفعل في الجملة الفعلية فهذا الا ترجيح بلا مرجح
المرجح لان ما في تقديم العامل على المعمول من ما هو في تقديم المحكوم عليه على المحكوم

يؤول الا آخر معنور والمغفور اقول فيه المرجح في الجملة ظاهر والا اعتبار بالظاهر
حتى المطر وعليه وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم
دونه فاراد وتتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر بانها
فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما بالاسم آخرا او بالفعل فلم يتعين للفعلية
ثم ان نحو اقائم الزيدان حكمه حكم الفعلية قوله بنونا بنو ابنائنا اه وربما
يقال انه من باب التشبيه المعكوس للمبالغة وضعف بان ذلك نادر الوقوع
ويخالف الاصول ومعنى البيت ان بني ابنائنا مثل بنينا في الانتساب
واما بنو بناتنا فهم ليسوا مثل بنينا الا انهم ابناء الرجال الذين يعدوا
عنا وبهذا البيت احتج من ذهب الى ان المنسوب الى بني هاشم بالام ليس منهم و
ليس السيد بمحض خلافا لعلم الهدى قوله اذا ما الفعل كان خبرا لمبتدأ في نحو ان يكون
ظاهرا فخرج نحو زيد في الدار على قول من يقدر متعلق الظرف فعلا فان قلت كيف
اطلق المص مع ان امتناع تقديم الفعل مشروط بكونه رافعا لا بواحد الوجوه فان تروا
النجوى الذين ظلموا قوله او متضمنا اه هذا من باب الحذف والايصال والا
الغرض عليه ثم لا يخفى عليك انه لا منافاة في المثال
ولا يتطرق في نحو قام ما رجلان قوله معنى محصورا فيه اشارة الى ان في كلام المص تسامحا في
جعل الخبر محصورا الا انه محصور فيه والمحصور هو المبتدا ففي نحو انما زيد شاعر وما زيد
الا شاعر المقصود حصر صفة زيد في الشاعرية لا حصر الشاعرية فيه فان المحصور
فيه في القصر بانما هو الجزء الاخير وفي القصر بالا ما يليها فلو قدم الخبر وقيل انما
شاعر زيد وما شاعر الا زيد انعكس القصد قوله وشذ اه تمام البيت فيا رب هل الا
عليك المعول الكميت بن زيد الا استفهام في الموضعين الا لكاف عليك متعلق بالمعول قدم
والمعول مصدر بمعنى الاتكال وشاهد في تقديم الخبر المحصور فيه وهو شاذ قوله وقدم لم يبرم

او لكونه معدا للمع الا لكنه في نظر ان التقديم مع الا ايضا يوهم عكس المقصود لاحتمال ان يكون
التقديم ليس على احد شيء الا عليك المعول وهو خلاف المقصود اذ ليس المعول الا
عليك مع جواز ان يكون شيء آخر ايضا عليك واذا كان المقصود الكلام ان عليك لم
يبق شيء آخر ليبقى مع جواز ان يكون شيء آخر ايضا عليك ويمكن الجواب بان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثر ومن ضعف اداة الاستثناء
او حذفها وجد الا استثنى بها شيئان قوله ولو ذكر التقديم اه الاهم الا لنفي التخصيص
لازم المصدر بلا التقدير نفي كما هو المتبادر قوله وقرئ اه فان في الدرر
المصدر بنفسه بل بواسطة الاستفهامية المضاف اليها قوله واذا كان المبتدأ نكرة
هذا نحو سلام عليك قال قم سلام عليكم على ال ياسين قوله ويل للمطففين
قال الرضي وانما تأخر الخبر مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والمتبادر الى الفهم المراد
او لو قدمت الخبر وقلت عليك لتقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة
فيظن ان المراد عليك اللعنة بالفرق بين نحو سلام عليك ونحو في الدار
رجل بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان في الاصل حق التأخير على حد حال خبر الم
لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق المعمول التأخر الا ان الاصل سلمت سلاما عليك وحيث
حذف ظرفه مستقرا جزءا من المصدر لم يلزم التقدم عليه رعاية لحق التقديم بخلاف نحو في
الدار رجل وفيه تأمل فانه يمشي على قول من يقدر الاصل سلمت سلاما عليك كابن الحاجب
ولا على ما حققه الرضي من ان الاصل سلمك الله تعالى سلاما فلا قوله لفظه لتتبع اخر للعبارة
آخر حتى يكون خبر المبتدأ عاما كما في العموم جوابه والتقسيم
يكون الخبر خاصا وهذا هو الذي عبر عنه قسم ممتنع نسبة الخبر فقولك لولا زيد
لفعلت كذا جعلت فيه القيام سببا لامتناع الفعل الا ان مجرد وجوده سبب لا
قوله اذا دل عليه دليل كقولك الا الانصار زيد وعمرو لم ينج فهنا تجد القرينة الدالة

على ان الخبر من جنس الحكاية والنظير فلو حذفت حمره جاز نحو قوله لولا
قومك اه هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبا لعائشة نقلوه بطرق عديدة ففي بعض الشروح
كشرح ابن المصنف لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين وفي بعضها لولا قومك
حديثوا عهد بالجاهلية لانقضت البيت على قواعد ابراهيم وحديثوا عهد اي جديدو عهد
وفي الروايات المشهورة فيه لولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك ولولا
ان قومك حديثوا عهد بالجاهلية ونحو ذلك فعلى هذه الروايات الثلث يكون من القسم
الاول الغالب واعلم ان حذف الخبر وجوبا مشروط بشرطين احدهما كونه معلوما بالقرينة
وثانيهما وجوب سد شيء مسده فالقرينة في الخبر المحذوف بعد لولا اي لولا الدالة
على الوجود والساد مسده جواب لولا قوله اي قسم القسم منها بمعنى القسم في الحال
والقرينة ههنا اليمين والساد مسده جواب القسم قوله فان لم يكن نصا نحو عهد الله
لافعلن كذا فانه يستعمل في اليمين كما ذكر وفي غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به قوله
وكذا يجب الحذف اذا وقع المبتدأ او في حكمه ليس المبتدأ ههنا واقعا بعد الواو بل قبلها
والظاهر لعدم الحكم ايضا ان حذف الخبر وجوبا مستقر بعد واو [illegible] اراد بالمبتدأ
المعطوف على المبتدأ لكونه في حكمه فان هذه الواو ولو كانت بمعنى مع الا انها
في اللفظ للعطف كما قال الرضي او بعد مبتدأ على الضم اي بعد المبتدأ في موضع
خبر فاعل وقع والواو فاعل الظرف فيه قوله وكل امرء او لم ينسوا الا الموت
الذي يشعب الفتى قال الفرزدق يشعب اي يفرق والا لم يكن الجار في البيت
نصا في المعية لان المراد لا يستلزم المقارنة مع [illegible] الصانع [illegible]
قوله اي [illegible] بان القرينة ههنا واو المعية والساد مسده هو المعطوف كما قال ابن
المصنف لكن الرضي اعترض عليه فقال فيه نظر لان الخبر [illegible] فيجعل بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر

المحذوف

المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما [illegible]
المسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا ان تقدير
كل رجل مقرون وصنعه اي مع صنعه في صنيعه وصنيعه مقرونة به كما نقول زيد قائم
وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقام [illegible] حذف خبر المعطوف وجعل غير
ساد مسده ويجوز ان تقول عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره بهذا القدر ان حذف الخبر فيه غالب لا واجب وفي شرح اللباب [illegible]
[illegible] قوله لا يصلح لان
ظاهر عبارة المصنف انه يكفي عدم كونه خبرا [illegible] انتهى بان المراد عدم الصلاحية
اصلا لا بالقوة ولا بالفعل [illegible] المبتدأ كل [illegible] خبرا عن المبتدأ مصدرا او
الى المصدر [illegible] قوله حالا سد مسد الخبر [illegible] لانه لا ساد مسد الظرف [illegible]
مسد متعلقه [illegible] قوله [illegible] اذا كان اذا اريد المستقبل او اذ كان
اذا اريد الماضي [illegible] لم يكتفوا بتقدير حاصل لاشتراطهم اتحاد عامل الحال وصاحبها فقدروا
كان [illegible] والحال [illegible] وهو كان وانما لم يقدر حاصل بعد [illegible] كما هو مذهب
الكوفيين حتى يتحد العامل [illegible] لوجهين [illegible] ما يسد مسد الخبر لان مقام
[illegible] بعد [illegible] وليس بعد [illegible] معنى
ضربي زيدا [illegible] اي
لا بعد [illegible] وانما لم يكتفوا باذا كما لانهم لما قدروا الظرف احتاجوا الى تقدير عامله
ثم لا حاجة الى تقدير [illegible] في اخطب [illegible] ان الاصل اخطب اوقاته اذا كان
الامير اذا كان قائما اي [illegible] قائم ثم حذف الاوقات [illegible] المصدرية عنها لكثرة
وقوع المصدر موقع الظرف [illegible] المفعول فيه ثم حذف الخبر الرفع وهو
اذا ثم كان [illegible] وفاعلها [illegible]

في موضع النصب والا لكان المعنى طلب اثبات اكرام الامير حال شيء وقت جيئها لكن
قائما وهو فاسد لان فعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم ان يكون الوقت وقت
وقت وهو محال لاستلزامه التسلسل واستلزامه اجتماع اجزاء الزمان مع كونه كلا
غير قار الذات وانما لم يجعلوا كان ناقصة والمنصوب بعده خبرا لامرين التزام
تنكيره ووقوع الجملة مع الواو موقعه كقوله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قوله وخرج بتقييد الحال الاتي قد خرج بالتقييد اعتراض لان شديد خبر لا حال
فلم اخرجه بالتقييد لانا نقول المراد بالحال ما يصلح للحالية لا الحال بالفعل قوله
من اللفظ بفعله اي المتلفظ بفعله قوله من يك ذا بت قال الرؤبة ومن شرطية
والبيت للكساء المربع لحليفه وقيل طيب ابن خزر والقيظ من القيظ اي شدة
الحر ومصيف من الصيف والمشتى من الشتاء اي يكفي هذا الكفيني في هذه الفصول
الثلثة قوله اسماء لها في قوله هما فائدتان الاولى انهم اصطلحوا على تسمية المبتدا اي اسما
لكان واخواته وثانيتهما التنبيه على ان الرفع في نحو اسم كان وقبل دخولها على الاسمية
فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله شرطا اعلم انها انما زاد ذلك لان ظاهر عبارة المصنف ان هذه
الادلة منحصرة في الشرط وليس كذلك فانها تقع في زال كذا [illegible] على النواهي
فاشار بقوله الى انها اذا علقت بهذا الفعل يجب كذلك لا مطلقا وبهذا ظهرت فائدة قوله يجب
اتمام لها رابعة ظاهرة وكذا ابعد الحلقة فانه لفائدتين لاخراج بعض دام مثلا نحو طلع النجوم
اي داوم طلوعه وكذا لبيان معناه فان قلت فعلى هذا قوله بعض دخل في الحد فيخرج منه بعض صار مثلا
قلت لم يذكر هنا الكلام على ما يجري على بعضها يستعمل بمعنى الدخول وكذا الكلام المتضمن
اعتمد على ما سيذكره في انها تكون تامة رافعة للفاعل خاصة وانما قدم شبه النفي على النفي
للضرورة اذ لو عكس لم يظهر عطف [illegible] لو قدم النفي لكان الظاهر ان يقول النفي او شبهه
وكان العدول عنه اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر محوجا الى نكتة قوله المصدر

الظرف

الظرف فيه اشارة الى ان اطلاق عبارة المصنف باعتبار اعطاء الحكم بالنيابة وتسميته بالنيابة مصدرية
وجهها ظاهر والتسمية بها ظرفية لكونها ظرفا والا لكانت اسما مع انها موصول حرفي
حرفية بدليل نيابتها عن الظرف فنحو عطاء ما دمت حيا اصله على مدة دوامي حيا وذلك فيه
الظرف وخلفت ما وصلتها كما كثر ذلك في المصدر الصريح نحو اتيتك خفوق النجم وصلوة العصر وجعلته
نحو جئتك حين صار العصر قوله في معناها قيد لاخراج قعد في نحو جلس مثلا اعلم ان
قعد وجاء مثل صار غير مطرد [illegible] الاندلسي انه لا يتجاوز بهذين الموضع الذي استعملتها
فيه العرب بمجيئه قعد قول الاعرابي ارهف شفرتها حتى قعدت كانها حربة [illegible] حتى صارت
وفي جاء قولهم ما جاءت حاجتك اي ما كانت قيل الاول لم يطرد وجاء فيمثل جاء البر قفيزين
ولا قعد فلا يطرد والحق مثلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل اولا فلا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار بدون قعد كانه سلطان فانه مثل قعدت كانها حربة ثم التطرد فان صار [illegible] مثلهما
لكن الابدان يلبيها في لفظها [illegible] ظاهرتين او مقدرتين قوله وكونك اياه [illegible] ببذل
وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير ساد حال وكونك مبتدا واياه خبر [illegible] الكلام
البذل والحلم على سيد الفاقة ولا عائد الى اسم الفاعل منهما المفهوم منها ولا عائد الى المعنى
المذكور قوله كما انا اخوك تامة وما كان في سيد البيت كما من اخاك اي ولم يتغير منجدا
يبدو اي يظهر منجدا اي معينا [illegible] بالايماء [illegible] حتى يغيض
العين [illegible] الاغماض [illegible] العين
[illegible] قوله لا طيب للعيش [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
او لا سل ان جهلت الناس عنا وعنهم فانه ليس السؤول [illegible] والناس مقول له
جهول [illegible] قوله يسبق خبرها [illegible] على نفس الفعل نحو
ما فاضلا كان زيد قوله [illegible]

فيحسن أكثر منها مع أن ليس وعسى عليهما احتقو **قوله** هو الحديث سيأتي في كلام ابن الخشاب لنظير
لنظر في عبارته بل حاصل كلامه أنه معنى مقتضيه للعمر الذي له الصدر مطلقا وهو عبارة عن التجرد
تجرد في ليس لأنها دالة على النفي وليس كل نفي في لزوم الصدر كما ترى إلا أن النفي والآن
لزم صدر الكلام في ما لكنه ليس للازم فيها عدا ذلك كالأمثلة الثلاثة أيضا فإن كان النفي بغير
ما جاز التقديم وعلى هذا فلا غبار على كلامه **قوله** مستدلا بتقديم المعمول ولا يجوز وقوع
المعمول إلا حيث يجوز وقوع العامل كذا قالوا وفيه نظر لأنهم جوزوا التقديم معمول الخبر
في قوله بما كان إياهم عطية عودا مع امتناع تقديم العامل وتحرير تحقيق الإيضاح لذلك
على أنا لا نسلم تعليقه بمصروفا لم لا يجوز أن يتعلق بليس فإن في الأخ الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز أن يتعلق
بها الظروف لولا أنها على مطلق الحدث **قوله** ولا يلي العامل معمول الخبر إلا أن كان ظرفا الاحتمالات
لا مقدم وأما مؤخر عن الاسم أو عن الخبر أو عن معمول الخبر أو عن الاسم والخبر أو عن الاسم ومعمول
الخبر أو عن معمول الخبر أو عن الثلاثة وكذا الاسم أما مقدم وإلا مؤخر عن الخبر أو عن معمول الخبر
أو عنهما معا وكذا الخبر أما مقدم وأما مؤخر عن معموله فبعضها جائز وبعضها غير جائز وبهما
صور أخر عليك استخراجها فليتأمل **قوله** كقوله بما كان إياهم أوله قنافذ هدا
جون حول بيوتهم قاله الفرزدق قنافذ جمع قنفذ وهو بالفارسية خار پشت
خبر لمبتدأ محذوف أي هم كالقنافذ والهداج بتشديد الدال المهملة فعال من الهدج
وهو مشية الشيخ والمبالغة بالمشية قيل يهجو جرير وضمائر الجمع تعود إلى رهط
جرير والمراد بالعطية أبو جرير المعنى أن رهط جرير كالقنافذ يسارون في الليل حول بيوتهم
بالفجور لسبب كان أبو جرير عودهم على ذلك والقنفذ يضرب به المثل في السير بالليل
قوله وإياهم مفعول عود وهذا مذهب البصريين ويعترض عليه ابن عصفور بأنهم هربوا
من محذور وهو الفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها ووقعوا في محذور آخر وهو
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ويجاب بأن امتناع تقديم الخبر في ذلك الخبر مفقود في

تقديم

تقديم معموله وذلك لأن في تقديم الخبر وذلك تسليط للعامل على العمل مع قطعه لكونه مرفوعا
على الابتداء أعني العامل الضعيف مع حركات عدم القوة وكلا الأمرين منتف
في تقديم معموله ولهذا أجاز بعض البصريين تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب
عمرا **قوله** تحوات تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل قالته أم عقيل
ابن أبي طالب حين رقصته وهو صغير والنبيل العظيم وإنما خص النبالة والمجد بوقت
هبوب الشمال البليل لأنه وقت يعظم كرم العرب بليل أي ذو بلل وشمال لغة في شمال
وفيه خمس لغات وقد نظمتها في سالف الزمان وهو هذا في شمال حذف عليه
استبح وشمل أيضا ساكن العين افتح وشمأل بسبق ميم قد سكنت فاتحهن فقلوا على جمع
قوله على كان المسومة أوله جياد بني أبي بكر تسامى جياد جمع جواد وهو الفرس الجيد
الرابع وسراة جمع السري وهو الكريم تسامى أصله تتسامى من السمو أي العلو
والمسومة الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى والأبل العراب والخيل العراب
خلاف البخاتي والبرازين **قوله** لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
البغي الظلم والسهل خلاف الحزن من الأرض **قوله** أنه لا شك فإن أقلا لها وآخر
كانت ترجع إلى الناقة الشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهي ما تدل على الذي ارتفع
لكن خلف في المراد بها هنا فقيل فعدد شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب
وقيل جمع شائلة على غير قياس والشائلة الناقة التي جفت لبنها وارتفع ضرعها
وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والأتلاء جمع تلو ولد الناقة فقصير ذات تلو
والتلو ولد الناقة **قوله** ضعيف وجه الضعف لا يمنع فلان مراد المتكلم أنه كان نفس على
خبر إلا أنه أعمال لا فيها خبر ولا لفظ فكثرة الحذف إذ حذف كان مع خبره
الذي في صورة المفعول المفصل سيما إذا كان جارا ومجرورا والحذف حذف مع اسم
الذي الخبر مخصوصا إذا كان متصلا به وضعف عنه وجه ثالث وهو عكس الأول إلحاقه

الاصل في الموضعين لان رفع الاول فكما علمت ولان نصب الثاني فلان نصبه اما
بتقدير كان اى ان كان جزاؤه جزا او لابتقدير فعل لائق بالمقام مثل فيجزى جزا
وحذف المبتدا اولى لانه مخوض حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان
وغيره وايضا مجى الفا مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الجملة الفعلية وههنا وجه
اخر ان نصبهما وهو ظاهر مما ذكر وجرهما نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
ان خنجرا فخنجر ايضا لسيف وسيذكر في مبحث الحروف الجارة ان
يونس حكى مررت برجل صالح الا صالح فطالح **قوله** غير المصدرية لا الزائدة
خلافا للمبرد حيث قال بزيادة ان ولذا قال بجواز الحذف لا بوجوبه كما في اذا كانت
مصدرية فان الحذف ح وجب لئلا يجمع العوض والمعوض عنه **قوله** لان كنت الجار
والمجرور متعلق بمحذوف اى افتخرت باقرب المذكور اذ لا يعمل ما بعد الفا فيما
قبلها **قوله** مثل ابا خراشة قاله العباس بن مرداس الصحابي لعدم فان
قومي لم يأكلهم الضبع ابو خراشة بضم الخاء المعجمة كنية شاعر صحابي … والاصل لان
كنت ذا نفر تفتخر علي فحذف همزة الاستفهام ولام التعليل ومتعلقها وهو تفتخر
انه لا يجوز تعلقها بقوله لم يأكلهم لما مر ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليها والنفر
في الاصل اسم لما دون العشرة وفوق الثلثة والتنكير فيه للتكثير والضبع السنة
المجدبة استعيرت من الحيوان لانه يتبع الفساد اى ان قومي لم يهلكهم الشدائد
والسنون **قوله** لم يله ساكن ولا اخير اى ساكن … كالمجزوم الفعل فادفع
ما قيل ان هذا القيد مغن عن قوله بالسكون لخروج نحو لم يكونا وغيره فلذلك بذلك
اذ يصدق عليه انه متصل بالساكن والضمير اعنى الالف مثلا وجزم الفعل لكونه اسما
ان قلت لم اطلق المص في موضع التقييد قلت لان عدم الاتصال بساكن فهو شرط
عند سيبويه والتعبير في المص لم يقل باشتراطه تبعا ليونس مستدلا بقوله فان لم تك

المرأة

المرأة ابدت ساقه فقد ابدت المرأة جبهة ضيغم من اللغة والضرورة قرائت
لا تك من شى تقول فان تكن المرأة خفت بسامة وقول وفيه اى لم يقيد وجه فمن باب
الموصول ولا عدم الاتصال بالضمير المتصل فلعله لم يذكره لقصده **قوله** غير نافية لمى زائدة
قوله زائدة للاشارة الى ان قول بعضهم الخبر ان ما تعمل عمل ليس وغير النافية لا تعمل الا كلمة
ان زائدة فان قلت فلم وصفها بالنافية قلت باعتبار الاصل اولانها اثرا للتاكيد النفي
قوله ما ان انتم تميم بني غدانة ما ان انتم ذهب على الصريف ولكن انتم الخزف صرف الندا
من بني غدانة محذوف وهم قبيلة والصريف الفضة **قوله** نحو قائم زيد على احد الوجهين
واما اذا كان قائم مبتدا وزيد فاعلا سد مسد الخبر فلم يكن قائم خبرا مقدما **قوله** ورفع
معطوف في نسخة فان لكن وبل اذا تلاهما جملة لا يكونان عاطفتين بل حرفا ابتداء
قوله لان المعطوف بهذين موجب اى على قول المبرد انه يجوز كونهما ناقلين لمعنى النفي
معناهما الى ما بعدهما فيجوز ما زيد قائما بل قاعدا او لكن قاعدا على خلاف المختار **قوله** الحرف الجار
الزائدة اما زاد الحرف لئلا يتوهم انها ليست بكلمة لكونها زائدة والتقييد بالزائدة للاحتراز عن
غيرها ولا فرق اى لا فرق في دخول الباء على الخبر **قوله** ولا فرق اى لا فرق في دخول الباء
على الخبر بين الحجازية والتميمية خلافا للفارسي والزمخشري **قوله** فكن لى شفيعا
اخره بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قائله سواد بن قارب المذكور فيه خاطب به النبي
صلى الله عليه وسلم وقد كان اتاه آت ثلث ليال بين النوم واليقظة فقال قم
يا سواد واسمع مقالتي فقد بعث رسول من لؤي بن غالب فلما اصبح واستشعر في قلبه
حب الاسلام ركب راحلته وقدم المدينة ورسول الله صلعم في المسجد فدخل ودنى منه
وانشد اتاني نجيي بعد هدو ورقدة ولم يك فيما قد بلوت بكاذب ثلث ليال قوله
كل ليلة اتاك رسول من لؤي بن غالب فرفعت اذيال الازار وشمرت بي العرمس
الوجنا بين السباسب واشهد ان الله لا رب غيره وانك مأمون على كل غائب

المرسلين وسيد ولد ابراهيم بين الاكرمين الاطايب قمرنا بابا بابك يغمر جرينا وجريان
فما جنت شيب القواليب كجنحى والنجم الذي تسارره ويسايركم العرس الناقة
الشديدة وكذا الوجناء والسبب جمع سبب وهو المفازة والقضيب بالكبير في شق الموات
ولني هو الفقد بين الصبعين من الرتخ وهو منصوب على المصدر اي عن عناء ما كاهم
الوجهين في قوله تعالى ولا تظلمون فتيلا **قوله** لم اكن بها عجلهم تامه وان هنت السديد بالزاد
لم اكن بها عجلهم لو اجشع القوم اعجل قاله الاشعر الازدي اجشع بالجيم والشين المعجمة والعين
المهملة من الجشع الحريص على الاكل نحو تعز اصبر والوزر الملي **قوله** وحلت
سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا هذا من قصيدة للنابغة الجعدي وقبله
بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا بدت اي ظهرت المحبوبة
وفعل المنصوب بنزع الخافض اي كفعل والمعنى فعلت كفعل ذي محبة وبقت بمعنى التبقية و
سواد القلب اي نقطته باغيا اي طالبا **قوله** كان من قبيل ولم يصدق عن نيرانها ... وقيده
السعدين مالك وقبله والحرب لا تبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات
والفرس الوقاح يا بؤس للحرب التي تركت اراهط فاستراحوا من صداه الجاحم المعظم
والتخيل التعجب والمرح شدة الفرح والاسم من المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة اي
الشجاعة والوقاح الصلب والبؤس الشدة وهذا كنداء الاطلال والاراهط جمع رهط
وكلمة من فاعل استراح وضمير نيرانها للحرب والنيران جمع نار الحرب اي جمع جار د والمراح
مصدر برح اي زال **قوله** ثم نيث الكلمة يعني هذا ان لا مؤنث لتانيث الكلمة وقد
زيدت التاء للاشعار بتانيث الكلمة اي لا المراد في لا اصالح لان يراد به
اللفظ فيكون مذكرا وصالح لان يراد بها الكلمة فيكون مؤنثا لان الكلمة مؤنث فالحقت
التاء بها للتصريح على التانيث ويرشدك اليه قول الرضي التاء لتانيث الكلمة اي لا او المراد بها لفظه
كما في علامة او ما قيل في دخل التاء ليكون لفظها مؤنثا ولا فعالا لا تتصف بتانيث

قوله على المشهور اذا وقف على المشهور لان فيه اقوال الاخفش انها بسيطة ثم اختلف فقال الاخفش
انها ماض ولات بليت بمعنى نقص ينقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا وقال
ابو ذر الخشني وقيل انها ماض لكن اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء نقله ابن ام قاسم عن ابن ابي الربيع وقالوا
بالتركيب اختلفوا على قولين احدهما ما ذكره الشارح وثانيهما ما نقله الجوهري عن ابي عبيدة
انها لا والتاء انما زيدت في حين وكذا في نحو اوان وان كتبت مفردة قال الشاعر
العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وخرج المصنف على ان المراد
حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وقيل المراد العاطفون ثم بها لسكت طعونه
ثم شبهها فابدلها تاء وضعف الجار بين بما صدر المذهب الكوفي ان الكتاب جمع بين
وبضعف الفعلية ان التاء قد تكسر ثم القائلون بانها لا زيدت عليها التاء اختلفوا
على اقوال احدها قول البصريين انها لا المشبهة بليس لان تاء التانيث قد دخلت
عليها وهي من خواص الفعل فوجب ان يكون مشبهة بالفعل بخلاف ما اذا كانت نافية
للجنس فانها مشبهة بالحروف المشبهة بالفعل فكانت اخف ضعفا لان التاء تحرز
ليست من خواص الفعل فالاولى ما قاله بعضهم انها تعمل عمل ليس لمشابهتها له في
النفي او تضمن عدد حروفه ساكنة الوسط وثانيها ما قال الكوفيون انها لا النافية
لنفي الجنس لانها اكثر في الاستعمال ولا المشبهة بليس انما تكثر في الشعر فوجب حمل القران
على ما يكثر وثالثها قول الاخفش انها لا تعمل وفي التقدير في الاية لا ارى حين مناص
قوله على ضعفها ان قلت لا ينجبر ضعفها بالعمل في الحين قلت بل ينجبر لان اسماء
الاحيان اذا كانت ظروفا يعمل فيها ادنى عامل ولذا يكفيها ادنى رائحة من الفعل
فكذا اذا لم يكن ظروفا لان اللفظ واحد **قوله** وتقاد الخبر زيادة هذا التفسير لكاد احتراز
عن كاد وان مضارعه يكتفي بالكيد **قوله** المرتجلة احتراز عن اقوال الامر بعضهم الذي بمعناهم

قوله لتفادي حصول الخبر لكسب التعجيز

تعسوا اخي العصوا الشدق والفصاحة والتيس فكثرة الاقلا وانما قلنا في اول الامر
او تحصيل الاخر لقول بعضهم واستعملوا انضا رعاليا وشكاله تجري عسى لا شفاق
ايضا كقوله نعم عسى ان تكرهوا شيئا قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه قوله والمراد بالاسم المفرد ما لا غيره كالفعل الماضي
والجملة الاسمية فلم يجئ خبرا لها اصلا وانما وقع خبرا لها كما شذ ابن الحضر قوله انى
عسيت صائما اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن انى عسيت صائم العذل
الملامة والملحي اسم فاعل من اللحاج قوله ما كدت تامة فابت الى فهم وما كدت
ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر هذا من قصيدة لتابط شرا اقتص في الاغاني كان
تابط شرا اشتار عسلا من جبل ليس له غير طريق فاخذ عليه لحيان ذلك الموضع
جزروه النزول على حكمهم او اقادوه نفسه في الموضع الذي ظنوا انه لا يسلم منه
نصب العسل الذي معه على الصفا وشد صدره على الزق ثم لصق بالعسل فلم يبرح
يزلق عليه حتى نزل سالما قال فقال اول لحيان وقد صفرت بهم وطابي ولو نصحت
الجنب معور بها خططا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر قوله واخرى صادقة
لنفسي مخرجا وانها لمورد حزم ان فعلت لمصدر فرشت لها صدري فزل عن الصفا
به جؤجؤ عبل ومتن مخصر وكان بينهم وبين الموضع الذي استتر به على الطريق مسيرة
ايام اول لحيان اي عند مخاطبته اياهم على الجبل وقد صفرت بهم وطابي اي خلت
الاوعية من العسل الذي صببته معور من اعور الشي بدت عورته الصفا الصخرة الملساء
والجؤجؤ الجنبين وهو يتين على وزن جديد الصدر عبل اي ضخم والمتن الظهر
ومخصر دقيق فابت اي رجعت وفهم قبيلة وكم مثلها اي كم قبيلة مثل تلك
القبيلة فارقتها وهي تصفر صفيرا اي لما اعجزتها وفارقتها تصوت اي
يقول بلسان الحال وا اسفاه وتانيث خبر مثل لاكتسابه التانيث من المضاف اليه

قوله والكثير في خبرها ان يستشكل بانه يلزم حمل الحدث على الذات واجيب بان المحمل
حمل الاشتقاق اي عسى زيد ذو قيام نحو زيد ان يقوم معناه عسى زيد صاحب القيام او المبالغة
للمبالغة كزيد عدل او بحذف مضاف قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام ولا سيبويه وجه
بحيث في عدم حرف ذلك فانه قال عسيت ان تفعل بمعنى قاربت ان تفعل فان تفعل مفعول له
بمعنى قربت من ان تفعل وكذا الكوفيون فانهم قالوا انه فعل لازم بمنزلة قرب وان تفعل
بدل اشتمال من فاعله قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا اوله ربع عفاه الدهر طولا فانمحى التربع القراك
عفاه اي درسه والبلى الاندراس ويمصح اي يذهب اثره قوله ذا قيد لتوالي التانوا
التراب ليصف الشاعر الناس بالنجل قوله في بعض عزلته بالعين المعجمة والزاي المهملة
المشددة اي علاقة قائله امية بن ابي الصلت قوله من جلبه اي جرحه واخره استبت
حتى قال الوشاة هند غضوب الوشاة جمع الواشي اي النمام غضوب فعيل بمعنى فاعل
قوله وقد كربت اعناقها ذوب الاحلام بجلاء عن الظما يقال ابو زيد
الاسلمي الضمير المنصوب في سقاها عائد الى العروق في البيت الذي قبله اعني مدحت عروقا
للندا مصت الثرى لحفظ من نفع سادة سقاها اي سقى عروق الاكابر والاحلام جمع
حلم اي العقل ويستحق اللوم الذي فيما يلما رو على الظما اي على العطش جادة مفعول اول
سقاها قوله وكاد ولا غير كالاولى ان يكا وقت في الكبير واستعملوا انضا ما عالا وكاد
وكاد وو اخطط كاندا او مستكا انتجها باسم اي على كاد ثم ان قولهم لاغير لحن على ما قرر ابن
هشام في المغني لكنه قد نفيه الدماميني في شرحه من الرد فليرجع اليه قوله من شكة ابن تنتا
في تعود اخره ضد في الاضغن وحوش نابيا ناقلة ابو سهم الهذلي انى تعود اي ان تصير وغاد
جمع صاد لا بمعنى رجع فقيل اذا كان الحلاب بمعنى غير فهو خبر تعود وو حوشا اي قفرا بدل
منه داو الان في بعد على حد قوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا خبر
تعود والباب بفتح الباء المثناة التحتانية وبعد الباء الموحدة وكذا بعد الالف

الجواب قوله وهو خبر الضمير عائد الى ان فقد قوله وهو مجرد عن ... فنحو زيد عسى ان
يقوم يحتمل الا ان يكون عسى فيه ناقصة وتامة قوله وهي الحروف المشبهة بالفعل ... فان قلت
عليه ان يقول الاحرف بصيغة جمع القلة لان عددها ستة على ما ذكره المصنف
او ثمانية اذا الحقت بها عسى ولا التبرئة وعلى التقديرين فصيغة جمع الكثرة غير مناسب
قلنا سيذكر المصنف في مبحث الجمع المكسر ان كلا من جمعي القلة والكثرة يستعمل في
موضع الآخر قوله ثلاثة فروع وقد تقرر فيما تقرر ان المسند اذا كان معرفا
باللام فهو مقصور على المسند اليه نحو زيد الامير ولا وجه للحصر هنا فان ما ولا النافية
ايضا مشبهة بالفعل على ليس قلنا المراد قصر الحروف المشبهة بالفعل في وجوه الشبه
الخمسة عليها وما ولا مشبهة بالفعل في النفي والاول والثاني لفظي ووجه الشبه ... لكونه
فقط في ان المراد الحروف المشبهة بالفعل لفظا ومعنى وما ولا مشبهة بفعل خاص وهو ليس
قوله فكونها رافعة وناصبة لا يخفى ان جعله وجه الشبه مستلزم للدور لان كونها رافعة
وناصبة موقوف على مشابهتها بالفعل فلو توقفت المشابهة عليه لزم الدور قوله
وفي بنائها على الفتح لا يخفى ان بنائها على الفتح باعتبار مشابهتها بالفعل فهو موقوف عليها
فلو توقفت هي ايضا عليه لزم الدور لانا نقول علة بنائها على الفتح ليس منحصرا في المشابهة
بالفعل بل هو طلب الخفة ... وفعلها بالتشديد في غير ليت ... قوله اذا
كانت للتاكيد ... التحقيق ... قيد ليخرج ان المكسورة المخففة ... المذكورة
في المغني نحو ان ... ان المفتوحة جمع المؤنث ... الاثنين اي تتعين ... ان
كان وزنا ومعنى ونحو ان فعلا مجهولا بصيغة الواحد من الاثنين على انه ...
في ... وجب الكسر ... ونحو ان فعل امر الواحد من الاثنين او جماعة
من الاناث من الاين ... او الواحدة مؤكدا بالنون ... وعد كقوله
ان هند المليحة الحسناء ... نحو ... قائم ... انا قائم

فحذف

فحذف همزة انا اعتباطا وادغمت نون لكن المخففة في نون انا ... وحذفت
الفها في الوصل ... كقول ابن الزبير ... ناقة حملتني
اليك فقال ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وعليه خرج قوله تعالى ان هذان لساحران وهو
احد الوجوه فيه وفيها وجوه اخر مذكورة في تفسير البيضاوي وغيره فاقسام
ان عشرة كاملة ... ثم ان هذا القيد ... ان المفتوحة
الزائدة ... لعل كما حكى الخليل عن العرب ائت السوق انك تشتري لنا
وعليها خرج قراءة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون الا انها ... في
لعل قوله وجوبا واما جواز فسيأتي قوله فاعلا انما وجب الفتح لان الفاعل لا يكون
الا مفردا قوله غير محكية ... نحو قوله تعالى واذ يعدكم الله
حتى اذا ... يجب فيها الكسر ولكن كان نائبا للفاعل قوله او مبتدأ نحو لولا انك
منطلق لانطلقت وكذا نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا ... عطف على
انها مبتدأ والخبر مقدر وجوبا ... مذهب سيبويه ...
الاسناد في ضمنه ... قول الزمخشري انها فاعل ثبت مقدرا ...
لو ... قوله اسم غير قول فانه لو كان خبرا عن اسم قول
وجب الكسر ... قول فقد جاز فيه الوجهان قوله في الابتداء
اي في اول جملة مستقلة ... الابتدائية ... وجب الكسر ...
لو فتحت ... نحو ان زيدا قائم ...
بدون ... قوله ... جعلته خبرا ...
جلس حيث ان زيدا جالس ...
... قوله في الابتداء ...
جملة كما ... مفردا

فاعتبر الاصل ويمكن التوفيق بين الكلامين بان من نظر الى الجملة وانها فى حكم الابتداء كسر ومن نظر الى انها فى المفرد ولية الافراد فتحها وعلى هذا فان لعمر الله حلفا
يجوز فيها الوجهان **قوله** وفى بدء صلة لانها لا تقع جملة او شبهها كما في **قوله**
ليمين مكملة ولا نحو حلفت انك كريم فانما جاز فيه الوجهان فلبيت شرح فى صورة
الفتح جوابا للقسم كما يأتى لان جوابه لا يكون الا جملة فوجب الكسر فيما كان شرح مع
جزئيها نصا فى كونها جوابا للقسم وجاز الوجهين فيما كانت محتملة لكونها جوابا
ولغيره كما فى حلفت انك كريم حيث يحتمل النصب بنزع الخافض كما يأتى فلا
ضافاة **قوله** ولم يحكه اه نحو اخصك بالقول انك فاضل فالاصل الكسر
ففتحت لانها ليست محكية للقول **قوله** كوزنه وانى ذاهل انما كسرت
لانها لو فتحت لأولت بالمصدر المعرفة والحال يجب تنكيرها وايضا لزم وقوع
الحال المفردة مع الواو وهو باطل **قوله** كما علم انه لذو تقى فلو فتحت لزم تعليق ما
قبل اللام فيما بعدها لان مرتبة اللام التقدم على ان كما سيأتى تحقيقه **قوله**
كذا اذا وقعت صفة لها كالاستثناء فى قوله انما نعم الشيء غيره انك **قوله** فيجوز
كسرها وهو الاصل لان اذا هذه تدخل على الجمل الابتدائية لكن يجوز الفتح ايضا
بان يكون التقدير فاذا القيام حاصل لان الخبر يحذف بعدها كثيرا **قوله** ولك
حلفت فالكسر على انها جواب القسم والفتح على انها منصوبة بنزع الخافض اى حلفت
على انك كريم **قوله** من قول ان وقعت خبرا اذا وقعت خبرا عن اسم هو عين قول نحو اعتقادى
انى احمد الله فلو فتحت لم يصح الحمل بان يكون قول اعتقادى حمد الله بالنسبة الى ذا
الاعتقاد بالجنان والحمد باللسان **قوله** وخبرها قول فرجها كما خبرا ان غير قول نحو
قولى انى ذاهب فلو فتحت لم يصح الحمل التباين بين القول والذهاب **قوله** وفاعل
القولين فلولم تتحد لم يصح نحو قولى انك تحمد الله لعدم حمل الكلام **قوله** نحو خبر القول
لانه

ان قلت ليس المبتدأ ههنا قولا وانما هو مضاف الى القول قلت الفعل التفضيل بعض ما يضاف
اليه كما ذكرنا عند قوله وقد يجاز الا كخبر جزاء او ان قيل لم يحتج القول مع ان المراد
خير الاقوال انى احمد الله قلت لان المصدر يحتمل الامر بقصد الاختلاف ثم قيل لم
لم يكتف بنحو قولى انى احمد الله وزيد لفظ خير او اول مثلا قلت لئلا يلزم الا خبار بالجنس
عن الخاص **قوله** فالكسر على الاخبار بالجملة ولكون المبتدأ عين الخبر فى المعنى لم يحتج الى الرابط
وقال ابو علي الكسر على كونه من مفعول القول والخبر محذوف اى ثابت والتقدير اذ خلق
خير القول او المصير معناه اذ قلت انى احمد الله ان اول قولى انى احمد الله ثابت و
هو كلام لا فائدة فيه لان اول هذا القول همزة انى **قوله** نحو كنا ندعوه انه فالكسر على
الاستيناف كانه جواب لسؤال مقدر كانه قيل لم كنتم تدعونه فاجيب بانه هو البر الرحيم
والفتح على عدم الاستيناف بتقدير اللام اى لانه هو البر الرحيم **قوله** ولا يلى ذا اللام
لانه اذا كان الخبر منفيا بلا او لم او لن او لما لزم اجتماع المثلين كما مر فى لانها تشابهها
واذا كان منفيا بغيرها فهو محمول عليها طردا للباب **قوله** وعلم فى تسليما وتركا اى
ان التسليم على الناس وتركه ليس سواء ولا تشابهين وهذا الترتيب هو الذى يقتضيه
الكلام على مجرى العادة فتقديم التشابه عدم التشابه على عدم التساوى للضرورة **قوله**
نحو ان زيدا لسوف يقوم الاقرار الا شيئا الاسنادى دخول اللام على المضارع لمشابهته بالاسم وكذا دخولها
على الماضى الغير المتصرف لانه الماضى المتصرف المقرون بقد فلان قد يقرب من الحال فيشبه
المضارع المشابه بالاسم **قوله** لكونه فاصلا الخ وذلك لانك اذا قلت زيد القائم جاز
ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
قال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على انه ليس بتابع عما
بعده وهو خبر وقال بعض الائمة ومنهم المعتمدين واحد الا ان تقريرها احسن من تقريرهم و قال
ابن هشام الاولى ذكر التابع بدل الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب عليهم
:

والضمائر لا يوصف اقول لعله بنى ذلك على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر
من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم
المعول والا فتبيين التوابع غير صالح في هذه الاية والحق ان ادخال الفصل في
المواضع انما هو لاتساعهم في الفصل حيث ادخلوا فيما لا لبس بدونه كادخاله
عند تخالف اعراب الجزئين نحو كان زيد هو القائم وقد تقدم انه كان هذا هو الحق
واعلم انه اختلف في ان له محلا من الاعراب ام لا فقال البصريون بالثاني ثم قال
بعضهم انه حرف وقال الخليل انه اسم ونظيره اسماء الافعال على الاصح وال الموصولة
والكوفيون بالاول ثم قال الفراء محله بحسب ما قبله وانه تاكيد له فان ضمير الرفع
المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل كالمجرور ويرد عليه ان الظاهر لا يؤكد بالمضمر وقال الكسائي
بحسب ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء
وهو اضعف من سابقه لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدا و
ما بعده خبرا فلذا ينصب ما بعده خبرا لكان وعلم وما الحجازية وعليه خرج قوله
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه وانما اطنبنا
الكلام في المقام لانا رأينا بعض الطلبة اشكل عليه نصب الحق في قوله تعالى ان كان
هذا هو الحق من عندك قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة
نسبه العيني لرؤبة والحليس بضم الحاء المهملة وفتح اللام والياء التحتية وسين مهملة والشهربة
الكبيرة السن هذا دخل للابتدائية كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقد جعلت
اللام زائدة بدلا عن الابتداء والاصل ام الحليس عجوز كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران
ان انهما ساحران على بعض الوجوه قوله ولكنني من حبها لعميد قبله هذا الشطر لا يعرف
له قائل ولا تتمة ولا نظير ما انشده الكوفيون وقدر في بعض الشروح صدرا له يلومونني
في حب ليلى عواذلي هو اول جمع عاذلة اي جماعة عاذلة لا امراة عاذلة والعميد والعمود

الذي

الذي هده العشق وهده شديدا وروي الكميد وهو الحزين وقيل فيه ايضا ان اللام
للابتداء لا زائدة والاصل لكنني انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن لكراهة
اجتماع الامثال نظيره لكنا هو الله ربي وان قائم قوله كدمية اي فتخير وخلف جمع خليفة
وظرف بضم الاول وفتح الثاني جمع ظريف على غير القياس لان قياسه فعلاء وما يجمع عبر
عنهم تحقير الهم والعائد محذوف اي احقره قوله في احد الجزئين اي جزئي البيت اعني
المصراعين قوله زوال اختصاصها او لانه قيل لو كان العمل في الاسماء مشروطا باختصاص
العامل فيها بها للزم ان لا يعمل المشبهة بليس لانها مشتركة بين الاسماء والافعال قلنا نعم
القياس يقتضي عدم اعمالها كما هو لغة بني تميم لما ذكرتم لكنها انما اعملت لقوة مشابهتها
بليس في انها تنفي الحال كما تحقق في هذه الحروف فان شباهتها بالافعال ليست بهذه المثابة
قوله وقد ينقل بتشديد القاف قال النابغة الجعدي ليت وبيت حاجي في فؤادي
قوله قالت الا ليتما اخره الى حمامتنا او نصفه فقد وبعده فحسبوه فالفوه كما
حسبت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد وقبلها واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت
الى حمام سراع وارد الثمد قاله النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان
بن المنذر والمراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة وهي امراة يضرب بها المثل في حدة النظر
قيل كانت ترى من مسافة ثلثة ايام والحمام ذوات الاطواق كالفواخت والقماري
ونحوها وجمع احد صفتيه اعني سراع نظرا الى المعنى وافرد الاخرى اعني وارد نظرا
الى اللفظ والثمد الماء القليل الذي لا مادة له ومعنى البيت كن حكيما في حكمك كما كانت هي
حكيمة اذا اصابت ووضعت الشيء موضعه ولا تفتتن بقول الوشاة المفترين والشاهد
في الحمام حيث روي بالوجهين لكونه تابعا لهذا وكلمة او بمعنى الواو وذلك لانها نظرت الى حمام
طاير جملته ستة وستون وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه تم الحمام
مائة ونصفه قديه وقوله نصفه لا مرفوع ولا منصوب لكونه معطوفا على هذا وقوله قد

بمعنى فخيب ذلك وحسبوه بالتشديد اى عدوه المفوه اى وجدوه وردى كما ذكرت
بدل كما حسبت وستا وستين بدل تسعا وتسعين ثم انه قد اتى ابن هشام لايدل
الرفع على الابدال الجواز كونه بما موصولة والاسم الكاره خبرا لهو محذوف اى الذى
هو هذا الحكام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتداء فى صلة غير
اى مع عدم طول الصلة قليل واعترض عليه الدمامينى بانها طويلة بالصفة كما اعترف
هو بنفسه فى فصل اى فى قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل بان التقدير ولا سى الذى هو
يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بالصفة اقول بينهما فرق فان الصفة ثمة بالى
ظرف فلا بد له من تقدير متعلق مع انه مضاف والمضاف اليه من تمام معناه فطول
جدا كما فى هو الذى فى السماء اله بخلاف ما ههنا قوله بالعطف على محل اسم ان اذا كان
عمرو معطوفا على محل اسم ان فخبر ولا قائم المذكور وهو غير جائز لانه لا يكون خبرا عن الاثنين
والمفهوم يلزم العطف على المحل قبل استكمال الخبر فيعمل عاملان فى معمول واحد كما فى ان
زيدا وعمرو ذاهبان ولا الثانى لتقدير له خبر لقرينة المذكور فانه من قبيل عطف الجملة على
الجملة فلا يكون عمرو معطوفا على محل اسم ان بل هذا هو القول الثالث ولا الثالث كونه من عطف
المفرد على المفرد بان يكون عمرو معطوفا على زيد وقائم المقدر على المذكور فيلزم اجتماع
العاملين على معمول واحد لان الخبر المقدر لما كان معطوفا على المذكور وهو خبر لان
كان المقدر ايضا خبرا له ضرورة افادة العطف التشريك فى الاعراب فيكون مرتفعا
بها والمفروض انه خبر للمبتدا اعنى عمرو فيلزم المحذور والمفهوم يلزم العطف على معمولى
عاملين مختلفين لان عمرو معطوف على محل اسم ان وعامله الابتداء وقائم المقدر
عطف على المذكور وعامله ان وهو غير جائز كما سيأتى فى باب العطف قوله وتمييزهما
عملها مع اسمها بالقول المحرفة والزمخشرى ورثا بعماد فى لسان ان وسمها ايضا اسما
حتى يكون له محل اعراب والذى يدل على ذلك انه لو كان اسمها مرفوعا بالابتداء

والمبتداء

والمبتدا هو الاسم المجرد وهو هنا غير مجرد وفيه نظر لانه باعتبار كونه مرفوعا مجرد لان
ان كالعدم باعتباره ولا ينافيه عدم التجرد باعتبار النصب واستدل القايل
الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان وبعد دخولها كلا دخول
واشتغل لفظه بالنصب فبقى مرفوع المحل فان قلت الابتداء الذى كان
ان مع اسمها مبتدا فيقتضى خبرا والخبر المذكور لكلمة ان لا للقول الخبر
المذكور مرفوع لفظا باعتبار كونه خبرا لان ومرفوع محلا على انه خبر ذلك المبتدا
ولا استبعاد فيه كما فى اسم لا على القول الاول مبتدا مع انه اسم ان
فهو منصوب ومرفوع قوله ولا يجوز العطف اه لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول
واحد وهو غير جائز لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول شخصى بيان اللزوم
ان الخبر فى قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان مرفوع بان لكونه خبرا لها وبالابتداء لكونه خبرا
او المبتدا لكونه خبرا لعمرو ولا يلزم ذلك المحذور على المجيز لان كلمة لا تعمل
فى الخبر عند الكوفيين بل هو مرفوع كما كان مرفوعا به والخبر منهم قوله بشرط خفاء
اعراب الاسم كان يكون مبنيا او معربا بالتقدير بالكلية تقيا فى الان خبر الاحد
عن مختلفين ظاهر الاعراب ممتنع ولا كذلك اذا خفى اعراب الاسم الذى كالكلمة
الذبيحة الثوبية المسورة تحت الحمار قوله كقول الربيع الجعفى رد بن حوت
بفتح الجيم وسكون الواو وهو من الاضداد وهذا البيت من التشبيه المعكوس ابدا
ابو العباس الربيع اه وامثاله هذا من المعطوف بالنصب قبل استكمال الخبر
والصوف لبعده لان الشعب هو الاصل ولذا افرد الضمير وجاز فى كذلك قوله
على الصحيح اى القول الاصح له لان ان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح العطف على محل
اسمها وهو الابتدائية لان ان فيه كالعدم واما المفتوحة فهى تغير معنى الجملة
فلم يبق معها الابتدا وكذا وصلتها فى حكم المفرد فاسمها كبعض الحروف للكلمة فى فعلى

بهذا الاصح العطف بالنصب الضم على اسم المفتوحة لانه كبعض كلمة قلت العطف على
اسمها بالنصب جائز باعتبار ان اسمها منصوب لفظا بخلاف العطف بالرفع لان
لفظ الاسم ليس مرفوعا وكذا محله لبطلان الابتداء باعتبار تغيره من حكم قوله
بشرط التقدم علم انما اشترطوه لكونه قائما مقام جزء العلم فيه جزئيتين ولا يكون في حكم
المفرد اعني قام زيد قوله والا فاعلموا انا وانتم ففي قبل العطف هنا قبل
استكمال الخبر وهو غير جائز في المذكورة والضم عند البصريين قلت هذا مبني على حذف
الخبر من الاول اي انا بغاة وانتم بغاة لكن لقائل ان يقول لا شاهد في البيت
لان ما بقينا في شقاق خبر انا وانتم بغاة جملة اعتراضية ثم قوله والا عطف
على الشرط في البيت السابق اعني اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في
الوثاق بجز الجيم والزاء المعجمة القطع وفي العرب اذا ارادوا الجز او اعدوهم جز لتعظيم
احذوا الشعر ناصيته ولهم عادة على حذف الكلف الاشعار نواصي آل بدر واسرى
جمع اسير كمرضى جمع مريض والوثاق القيد والشقاق المخاصمة والتنازع يقول
اذا اخذتم نواصي آل بدر فخلوا سبيلها مع سائر اسرائهم في الوثاق ثم لا تفعلوا
فاعلموا انا وانتم ظالمون ما دمنا باقين في المخاصمة قوله نحو واذان من الله الاعلام في الخ
ثم يقول لا حجة في الاية فان رسوله عطف على الضمير في بريء والفصل متحقق بقوله من
المشركين لان المعتبر فاصل ما يكون الا التاكيد بالمنفصل او يقول رسوله مبتدأ
محذوف الخبر اي رسوله بريء والواو عاطفة للجملة قوله نحو لكن البراء لانها تعم
معنى الخبر لا اعدوا في المعنى كالانشائية قوله وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
تفصيل الكلام في الاية ان فيها ست قراءات الاولى تشديد نون ان وميم لما
فقولها المشددة مشكل فوجه توجيهات فقيل اصلها لمن ما فقلبت النون ميما في الوجوه
سيما للادغام فاجتمعت ثلث ميمات فحذف اولهن واللام الداخلة للابتداء

والثانية

وثم اعلموا انه جلت بها
فان اليقين حكم المفرد

والثانية موطئة او بالعكس والمعنى الذين والله ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم وضعف بان
حذف نحو هذه الميم استثقالا لم يثبت كيف وقد اجتمعت ثلاث ميمات لفظا
في قوله تعالى على امم ممن معك وقيل اصله لما بالتنوين بمعنى جمعا كقوله اكلا لما ثم حذف
التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف وضعف بانه استعمال بهذا المعنى بعيد والاجراء
المذكور ابعد وقيل انه فعلى من اللم وهو بعينه ولكنه منع من التصرف لالف التانيث
وضعف بانه لم يثبت استعمال هذا اللفظ واذا كان معنى فلم لم يكتب بالياء ولم لم
يجر على قاعدة الامالة وقيل انه لما الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا
او لما يوفوا والثانية من القراءات تخفيفهما فان المخففة من المثقلة وعملت في كلا
واللام الاولى لام الابتداء وما مزيدة للفصل او موصولة اي للذين هم مقول في حقهم والله ليوفينهم
او ان نافية وكلا منصوب بفعل مقدر وهو ارى واللام الاولى بمعنى الا والثانية موطئة
كما هو مذهب الكوفيين الثالثة تشديد لما الا وجه له في القراءة الاولى ولا نافية وكلا منصوب
بارى المقدر ولما بمعنى الا والرابعة تشديدها الضمير وكلا مع تنوينها فان اما نافية والا
بمعناها واما مخففة واللام مزيدة قوله انا ابن اباة الضيم قاله الطرماح اباة جمع ابي كقضاة
جمع قاض والضيم الظلم واذا ما كانت بناء لهم [illegible] لان المراد [illegible] الخليلة ومن
مؤنث لفظا قوله فو حق [illegible] واللام [illegible] على خبر الناسخ [illegible] جزاء وفي
لم يكن الفعل [illegible] على مفعوله [illegible] قوله سلت آخره حلت عليك
عقوبة المتعمد قالته عاتكة بنت [illegible] عمر بن الخطاب [illegible] زبير بن العوام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] اي حذف اشارة الى [illegible]
التعبير عن المحذوف به لانه هنا لا المتمكن فصح لكونه ولا المتمكن فبابه حرف [illegible] صالح
لذلك ويمكن ان يكون المراد [illegible] قوله لانها شبه بالفعل [illegible] اللفظ
فلكونها على وزن [illegible] وغيرها [illegible] ولا [illegible] معنى [illegible] التاكيد [illegible]

[illegible]

بحذف المكسورة فانها لا تدل الا على تأكيد المضمون لشبه الفعل المتنحي في التأويل بالمفرد فان
علمت زيدا قائما مثلا معناه علمت قيام زيد ما حققه الرضي قوله في الكلام الكلام ان
اوله فرفقته كسيوف الهند قد علوا هامة الاعشى وقيل هذا البيت وقد غدوت الى
الحانوت يتبعني شاد مشل شلول شلشل شول الحانوت بيت الخمار شاد من شوى
اللحم مشل وما بعده بمعنى سريع في العمل والحاذق قوله بيان عن الوضيع وشريف
بانك ربيع اخره وانك متعلق بعلم في البيت السابق عليه لقد علم الضيف والمرملون
اذا اغبر افق وهبت شمالا المرمل من لا زاد له انما اتى بالف الاطلاق لشمال مع ان
اصله شمال بالرفع لكونه فاعل هبت ولا يناسب الحاق الالف اذا لم يكن اخر الكلمة
مفتوحا للضرورة ولان الفاعل قد يجي منصوبا مثل قولهم كسر الزجاج الحجر كما في التصريح
والمربع بفتح الميم وكسر الحاء المهملة وعين مهملة الكثير النبات والثمال بكسر الثاء المثلثة
الغياث قوله عملوا في عقيب يولون فارددا قبل في يسئلوا عن اعظم سئول يولون
بصيغة المجهول من التولية بدل الرجال ردوا وجادوا من الجود ومفعوله محذوف اي جادوا
بالمال او مفعوله قوله باعظم سئول اي مسئول قال تعالى قد اوتيت سؤلك يا موسى
ويسئلوا بصيغة المجهول قوله كان ظبية اه اوله ويوما توافينا بوجه مقسم وروي
بجر يوم على انكار الواو وراو رب الموافاة المجازاة المحسنة والمقسم بتشديد السين
المهملة المحسن تقي رجل قسيم الوجه اي جميله ورجال قسم بفتحتين كانه كان موضع نخ
منه عطاء قسم من الحسن فلم تحرم منه من جزء وفيه تعطوا اي تتناول اطراف الشجر في اراك
والوارق الورق والسلم شجر معروف والجمع ولوم تلاقينا مع وجه جزء وكان هذه
المجموعة ظبية تتناول اطراف الشجر قوله وروي برفع ظبية وروي بجر في الفضيم
على زيادة في حين كانت ومجرورة وانه لم يتعرض لهذه الرواية لان الكلام في كان قوله
بل حرف عطف فيه انه تكن مخففة ان وليها مفرد فهي حرف عطف لشروط وتلك ومانه

وليها

وليها جملة كلام فهي حرف ابتداء المجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ولهذا اذا استعملت
بالواو كما هي فوق في باب العطف لكنه مع الواو عاطفة فالاولى ان يقول حرف عطف
او حرف ابتداء قوله كنفي الجنس اي نفي صفة الجنس قوله ولنفرق اي الفرق بين من قبيل الا
المشهرة تلبس اعني النافية للجنس والنافية للوحدة بالقرائن فاذا قلت مثلا لا رجل
في الدار بل رجلان فلا نافية للوحدة واذا قلت بل امرأة فلا نافية للجنس قوله
بالاسم فهي اذن غير لا والداخلة على الفعل وفي هذه العلة نظر لان كلمة لا للنفي مطلقا
وخصوصية نفي الجنس انما تنشأ منهما وما بعدها وبهذا لا ينافي الاشتراك والاولى فيقول
ليست الا التي فيه مشتركة بين الاسم والفعل لانه اذا قصد بها نفي الحدث المتجدد
تختص بالفعل واذا قصد بها نفي غيره تختص بالاسم قوله بعد الالا مر ليبين بك
هذا اوله فقام يذود الناس عنها بسيفه يذود يدفع قوله والا رفعا فيه تامل
لانه كيف يتوهم انه بالابتداء والمبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية ويمكن ان
يقال ان هذا لا يدفع التوهم لجواز توهم الابطال كما في صورة دفع المنكور فيه حملة ولا
قوله تعين النصب لقائل ان يقول جاز ان يتوهم كون النصب بنزع الخافض
اعني من الجنسية لا يكلمه لا كما قال الكوفيون في اسم المشبهة بليس لا لاستثنى بعد
وخبره ونصب الخبر بنزع الخافض اعني الباء الزائدة في نحو ما زيد بقائم وبالجملة هذا وحي
لم يكن مذهبا ههنا لكنه لا اطلاع التوهم فان ساحة التوهم واسعة ثم انه ربما يجعل
لا في كل من الاسم والخبر ثلثة اوجه فيحصل بالضرب تسعة فمنها تحصل تسعة وما لم يبطل عامة
منها لم يتعين واحد منها وعبارته البطلان اربعة منها ثم خبر فيهما وجر الاسم في
ورفع الثاني قوله وجواب الكهف الخ عمل الاول في الاسم وجوز انه يزيد بغنى ثلثة احتمالات في
عملها في الخبر فلم يتعرض له لعدم ظهور عملها فيه لسقوط الكثير الكاف الطيف شاع في ذا
الباب مع ان سيبويه لم يثبت لها عملا في الخبر قوله متصلا بالم يذكره اه

لشهرة امره لكونه مجمعا عليه ولان المتبادر من قوله في نكرة انه لا يكون منفصلا قوله بها
لا نكرة بهذا القيد غير محتاج اليه بل مخل لان الاول ظاهر فان قوله في نكرة
مغن عنه واما الثاني فلانه لا يلزم ان يكون مضافا الى نكرة دائما بل قد يكون مضافا
الى معرفة مع كون المضاف غير مكتسب التعريف من المضاف اليه نحو لا ابا حسن لها حيث
قدروه بلا مثل ابي حسن لها ونحو لا كزيد اذ جعل الكاف اسما اي لا مثل زيد موجود
فالمضاف فيهما نكرة لان مثل لا يتعرف لتوغله في الابهام وان اضيف الى المعرفة قوله
او مضارعه ولا نحو قولهم لا عاصم اليوم من امر الله فاليوم خبر المبتدا او من كان
جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف نحو الليلة الهلال اي الليلة طلوع
الهلال وقوله من امر الله خبر مبتدا محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه
الجملة المبنية لا محل لها وكذا ما في الصحيفة السجادية لا فاتح لما اغلقت ولا مغلق
لما فتحت ولا ميسر لما عسرت ولا ناصر لمن خذلت وذهب البعض الى انه معرب بلا
مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وبعد ذلك اه في قوله قد
ذكر المصنف اولا ان عمل لا يجعل الا في انه اسمها منصوب وخبرها مرفوع ثم
انه ذكر نصب اسمها المضاف وغيره بالنفي باعتبار ما فيه تفصيلا فلم ذكر رفع الخبر قوله
بهذا الا تكرار قلت ذكر بهذا السطر لفائدتين الاولى التنبيه على ان خبرها لا يتقدم
ولو كان ظرفا والثانية ان رفع الخبر بها عند تركيبها مع الاسم خلافا لسيبويه حيث
ذهب الى انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانها لم تعمل الا في الاسم
ولا عند عدم تركيبها فقد استويا لا خلاف في ان رفع الخبر بها اقول فقد تم العلم
من كلام المصنف لا ما فهمه لانه قال الخبر لذكر انها انتساب اليه ولو سلم فذلك
كلام من عدا ان رفع الخبر بها بعد المضاف ومضارعه وهو ليس محل الخلاف كما اذكر فتامل
بين قلت قوله انها انتساب اليه يدل على رفع ما بعد كما لا يخفى وقوله ذلك من رفع ما

الاسم

الاسم كما فسره الشارح الا المضاف ومضارعه قوله كما تقدم اي الشارح في رفع الخبر كما تقدم في نحو
لا صاحب اه وكما تقدم ذكر رفع الخبر اجمالا في قوله على انه اجعل لا قوله اي بنيا له
على الفتح او ما يقوم مقامه نهاية لان المصنف تسامح في قوله فانكما فان حق العبارة
ان يقول مبنيا على ما ينصب به كما قال ابن الحاجب في الكافية فان نحو لا زيدين في
الدار مثلا ليس مبنيا على الفتح قوله لتضمنه اه وقال سيبويه لتركيبه معها تركيب
خمسة عشر وانما اعرب المضاف لان الاضافة تعارض سبب البناء وربما يقال الفتح
هو للاسم فلا وجه لبناء الاسم وهو وهم لان الفتح هو الاعتبار ووقوعه بعد
لا ثم ان وجه البناء على الحركة تجدد البناء ووجه الفتح الخفة قوله ولا زيدين اه
وقد قال المبرد باعرابهما لان التثنية والجمع من خصائص الاسماء فيعارض الشبه
وعورض بنحو يا زيدان ويا زيدون فانهما مبنيان وهو بعينه معترف به فان قلت
قد مر ان عمل لا عام في النكرة فكيف زيدين معرفة وهو علم ثم انه مفرد معرفة نحو
يا زيدان قلت قد ذكرنا سابقا في شروط التثنية انه يفيد في زيد الشياع ثم يثنى
واما تعريف نحو يا زيدان فباعتبار المواجهة نحو يا رجل المعين فان قلت قد مر ان المركب
لا يثنى ولا يجمع كما قال الشارح في بحث اعراب الجمع وهذا التركيب وقد نقل ان المبرد
قال باعرابهما لذلك فعلى هذا لو كانا مبنيين لكانا مركبين وليس من شرائط التركيب
بل من شرائط التثنية والجمع قلت التثنية قبل التركيب فيثنى زيد اولا ثم يركب مع لا على
ان اشتراط الخلو من التركيب في غير الاسناد وتخلفه فيه قوله ويجوز له الكسر بلا تنوين
وهو قول الجمهور وقيل القياس يقتضي جواز الكسر مع التنوين لانه للمقابلة و
ليس تنوين الصرف بدليل قولهم عرفات قوله هو اوجه الوجه الاول لوجه
اطراد الباب وكونه على نسق الصدد ولان لغة الموضوع في الكسر صعب شرط
وهنا قد يتغير لكونه مركبا مع لا قوله والثاني من المتكرر اه اراد المصنف بين

الوجه الخمسة المشهورة في صورة التكرار قوله لا ام لي اه صدره هذا وجدكم الصغار
بعينه وعن ابن الاعرابي انه لرجل من بني عبد مناة قبل الاسلام بخمسمائة سنة
يخاطب به اباه واهله وكانوا يؤثرون عليه اخاه جندبا واول القصيدة
يا ضمر اخبرني ولست بكاذب واخوك نافعك الذي لا يكذب امن السوية ان
اذا استغنيتم وامنتم فانا البعيد الاجنب واذا الشدائد والشدائد بشرة
اشجتكم بانا الحبيب الاقرب ولجندب سهل البلاد وعذبها ولي الملاح وحزنهن
المجدب وانا الكريم كريهة اذا عزما واذا يحاس الحيس يدعى جندب وبعدكم البيت
عجبا لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب ضمر مرخم ضمرة الاجنب
البعيد او الاخنب من الجنابة والكريهة الشدة في الحرب وحيس الحيس الخلط
ومنه سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط وقد اتي اخر التمر والسمن معا ثم الا
قط الحيس الا انه لم يختلط تقول منها حاس الحيس يحيسه حيسا انه جندب
بضم الجيم والدال المهملة اسم رجل والجد بفتح الجيم الحظ والبخت ومن الشاعر
في المهد ينطق عن سعادة جده وفي الدعاء لا ينفع ذا الجد منك الجد اي ذا
الغنا منك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك وروي هذا العم كم الصغار
بالفتح الذل قوله على اعمال لا الثانية عمل ليس ومع فيقدر خبر انا احدهما
مرفوع للاولى والاخر منصوب للثانية قوله او زيادتها وعطف اسمها اه
او عطف اسمها على محل البعيد لاسم الاولى واطلاق الاسم لا على شيء تجاوز ثم
لما كان فيه اراد بمحل لا الاولى مع اسمها تكوني التقييد واطلاق القيد
خارجا لدفع كونه حكم المعطوف مثبتا لا منفيا او انها غير زائدة بل نافية
للجنس لكنها ملغاة لتحقق التكرير الذي هو شرط الالغاء والخبر واحد مثنى ولا
امتناع هنا لما سيأتي قوله على محل الاسم اه ان محل القريب اعطف الاسم

على لفظ الاسم قبلها لمشابهته الحركة البنائية للاعرابية لعروضها بعروض لا
وزوالها بزوالها فكانها عاملة فيه قوله لا نسب اليوم اه بعده اتسع الخرق على
الراقع وروي اتسع الرتق على الفاتق وهو الصواب لا القليل لا يصلح بين فاعلموا
ذاك ولا بينكم ما حملت على نفر العاتق الكف وانجلت بضم المعجمة للمودة والراقع باكثار
رفو كر او باره ورتق والرتق الجمع والفتق التفريق ثم الخلل واحدا والان ولا خلة
قوله لا ان اليوم قوله لا رجلا اه تمامه الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت وبعده ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاتارة ان رضيت بها الاعرابي
اراد في تزوج بمتعة وفي الا رجلا ثلاث روايات الرفع على انه مبتدأ وخبره يدل
او فاعل لمحذوف يفسره ويدل والجر بتقدير من والنصب وفيه اقوال احدها
ان الا للتحضيض والفعل محذوف اي الا ترونني وقيل الا للتمني ونون اسمها للضرورة
وقيل الا للاستفتاح ورجلا منصوب بمضمر يفسره جزى والمحصلة في الاخره من بنت الشيخ
يونا وبيتا اذا استخرجت اي استخرج الذهب من ترابه وهذا مع شرح الفاظه ما ذكر
البيت الثاني بعده عجيب حدا بهو بالقاف المثناة فوق والترجيل تسريح
الشعر بمشط ونحوه واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن
فاذا بلغ المنكبين فهو جمة والاباوة بكسر الهمزة الخواج قوله والتركيب نحو
لا حول ولا قوة فاما ان يكون من عطف المفرد على المفرد وخبرها محذوف اي موجود
ان او بالبناء كانتا ان او من عطف الجملة على الجملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
قوله والنعت الاول اي اعملت الاولى عمل ليس وانه لم يذكره هنا اكتفاء
بما سبق في قوله العام اه لانه لم يذكر العام هنا كالاكتفاء بما ذكرنا فان المعطوف
يجري الوجهين في الموضعين قوله فلا لغو اخره وما فاهوا به ابدا مقيم القايم
مصدر اتمه اي النصب في الاثم فان التفضيل قد يأتي للتشبيه لا يشري وما فاهوا اي بالفطو

عبر بالماضي لتحقق وقوعه والا فالمراد به المستقبل بقرينة ابدا فان الابد في
لا يزال ثم ان هذا الشاعر يصف الخمرة بان اهلها كلما نطقوا البشير بوجدان خاطر
شيء ببالهم ولا يقع لهم لكنه الا ويكون باذن اقتم بالجبس ههنا خصوص ثم وجود
فان وجد بمجرد الخطور ثم التفت ان هذا البيت لامية بن ابي الصلت وقبله اقوال
المصراع ولا جبن ولا فيها مليم ويجعل قوله وما فاهوا به اه عجز مصراع اخر وقوله
وفيها لهم ساهرة وطيرهم قوله فالفتح على نيابة ان لا ابني التركيب مع اسم لا فيكون
متضمنا لمعنى من ولانه في المعنى عبارة عن ذلك الاسم ولانه تجنب في الحقيقة قوله
ولعطف ان لم تتكرر لا فان قلت انا لهم اشترطوا في اعمال عمل ان نفي الخبر ولم
يشترطوه هنا مع ان العقد من اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد مشتركة
قلت لان لا عاملة اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل الخبر ولا بعده
بحذف ان قوله فلا اب وابنا اه اخره اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا هو
فاعل المحذوف يفسره المذكور افرد هذا الضمير مع ان المذكور اثنان الاب والابن
والانسب ان يكون في تأزر الضمير ليكثر للالف للاطلاق على حد قوله نعم واد ازاد
عجاجة او لانها افعلوا اليها او تدى وما قدا ان تخذ رداء وازار ازاد هو
استعارة تبعية او ثبتية استعارة مكنية في المجد قوله تنصب بعد بطل وبعده ولا يجوز
فتحه بناء لان المبدل منه في حكم التنحية والسقوط فقدر البدل مركبا مع المبدل
منه ولا مع كلمة لا فانه داخل على البدل تقدير الا لفظا والتركيب انما يكون لفظا قوله
فالرفع ولا يجوز النصب لان لا غير عاملة في المعرفة قوله وتنوينه اي رفعه ونصبه منونا
ففيه الاوجه الثلاثة قوله مجرد الاستفهام عن النفي كقول الله اصطبار لسلمى ام لها
جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي ودجمره الاصبر لسلمى ام اجا صبر حين الاقى الذي
الذي لاقاه امثالي قوله المقصود عطف لاه فيه نظر فوجهين اما او لا فلانه ثلاثي وثم

يستثنى

الا التي للتنبيه وبقى لها حرف استفتاح مع انها لا تعتراض لدخولها على الجملتين ولم
يبقه الا التي للعرض والتخصيص مع انها تختص بالجملة الفعلية فان قلت فيهم من بعضهم
ان الا التي للعرض التنبيه بسيطة فلا يشمل الاطلاق وايضا دعاه لا مع الهمزة وقت
قد استثنى التي للعرض فراكه فيه ولم يستثن التي للتنبيه وهذا يدل على التركيب مع ان اللبس
فيها التركيب وكذا التي للتنبيه فقد صرح صاحب الكشاف والرضي وابن هشام
غيرهم بانها مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ويمكن الجواب بان المراد بلا
النافية للجنس لا التي تجعلها فيها ومخصصة بالاسم حيث قصد بها نفي الجنس كافة
اللهم لو صح ما قالوا لا في الا العرضية والاستفتاحية ليست نافية للجنس مع
ان الا العرضية بمنزلة حكمها فلا حاجة الى استثنائها واما ثانيا فلان الا التي
للتمني وان كان حكمها حكم لا عند المازني والمبرد الا ان المصنف تابع لسيبويه والخليل
في شرح التسهيل ويمكن الجواب بانه لعله اختار في هذا الكتاب مذهب المازني والمبرد
قوله لا طعان الا فرسان قاله حسان بن ثابت الصحابي رضي طعان مصدر طاعن
فرسان جمع فارس عادية بروز بالعين المهملة من العدو والعدو الجري وبالمعجمة من الغدو
وقت الرواح ورود بالنصب تمييز او حال للفرسان وخبر لا محذوف على الرفع خبر لا
وقد العنبر على ما رأيت في حاشية كتاب يعتمد عليها الشيخ خبر عند سيبويه والخليل
ذوسوسها ان الا في هذا البيت للتوبيخ والخلاف في الا التي للتمني والتحقيق من الجبار
وهو خروج النفس من الفم عند امتلاء الجوف وتنابير جمع تنور وهو اللباقين اي اجاعه
بالكلم لستم اهل حرب وانا انتم اهل اكل وشرب قوله الا عمر وما صفة عمر مستطاع
رجوعه اخره فراب باثارت بدا لغفلات عمر اسم الاولى صفة عمر مستطاع خبر مقدم
ورجوعه نائب فاعل المستطاع فيكون نعتا مفردا او تحوز على قول المازني والمبرد
ان يكونا في محل الرفع صفة للمحل والخبر محذوف ويكن الا بمعنية او مستطاع خبرا ولا يجوز ذلك

مغني

عند سيبويه وقوله فرائب منصوب فجاز التمييز الصحيح وما هو بهو لكن ولات تشلع لعقد
بمنزلة ان فسدت والعائد محذوف وتشبيه العقلات عن لبريد بكتب بها اشياء
استعارة بالكناية واثبات اليد اليها استعارة تخييلية **قوله** ولا خبر لها فالا
لانها بمنزلة التمني والتمني لا خبر له فاذا قيل الا علام كان معناه اتمنى علاما فهو عنده
كلام تام مؤلف من حرف واسم كيا زيد عند ابي علي **قوله** ولا يتبع ولا ملغى اجراء
لالا التي للتمني في هذين الحكمين مجرى ليت **قوله** وزعم الزمخشري انه فكان هذه
العبارة من الزمخشري الكشاف ان يوجه بما لا يرد عليه ايراد وقد يوجه بان يقال المراد انهم
لا يثبتون لها خبرا لا لفظا ولا تقديرا بل يقولون انه من معنى قوله الا رجلا اتمنى رجلا
يجعلون ما بعده خبرا فمثل الا رجل قائم على الصفة من الخبر **قوله** وليست كلها عامة
اه بل بعضها لازم نحو شكلته في كذا او تفكرت في كذا وبعضها متعد الى واحد نحو
فهمت المسئلة وبعضها متعد الى مفعولين وهذه تعمل هذا العمل **قوله** رأى اذا كانت
بمعنى علم اشارة الى ان رأيت عاملة هذا العمل مطلقا وكذا اخوات علم وغيرها
ان لتقييد لخ قلت فظا هذا عبارة لمصنف قاصرة عن اداء المراد لانه اطلق فلما
كان الاصل في هذه الافعال علم وظن لان غيرها انما تعمل اذا كان بمعناهما اكتفى
بتقييدها فيما بعد حيث قال لعلم عرفان وظن تهمة اه ولا يخرج رأى بمعنى ابصر او الحلم
الرأي وعلم بمعنى صار اعلم اي مشقوق الشفة العليا وغير ذلك حملا على معنى غير
قلبي نعم خرج من قوله افعال القلوب وقال الشارح بمعنى علم اي علم بمعنى تيقن لا بمعنى عرف
وقس عليه الباقي **قوله** رأيت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم جنودا الخ قاله خداش بن زهير والمحاولة
القدرة **قوله** مجال الفرار او ضعيف النكاية اعداءه وسنشرحه ان شاء الله في باب
اعمال المصدر والنكاية مصدر نكى اي جرح واعداءه مفعولها والفرار مفعول الاول
لمجال اي الفرار من الحرب وبراخي مفعوله الثاني **قوله** وطلبتني اي اتهمني في الغواني
عمهن

عمهن وطلبتني اي اتهمني فلا ابرح بروية اول قالته زين قلب الغواني جمع غانية وهي المرأة التي
تغني او المرأة التي تستغني بطلبها وجمالها عن الزينة وانما لم يقل عمني لان اتصل
ترك الياء والشاهد في طلبتني حيث نصب مفعولين اولهما الياء وثانيهما جملة اسم
تعدية هذا الفعل المتصل الى ضميره انها لخص بباب ظن وفقد وعدم فلا تقل ضربتني
بمعنى سماء الغواني بالعم وماذ تقنى تقولين يا عم وانا اكره ذلك لا شعاره بالشيخوخة وقلت
ان في اسماعهم لذي بروكلكن انه اول **قوله** لا بمعنى عرف فانه لا يجري متعد لواحد فان قلت
ما الفرق بين علم وعرف حيث عد احدهما الى واحد والاخر الى اثنين ومعناهما واحد فلم
جوز علمت زيدا فاضلا على ان يكون الفاضل مفعولين قلت هو موكول الى اختيار العرب
يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر مع ان معناهما واحد لان بينهما
فرقا معنويا اذ المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم لادراك الكلي او المركب
والفهم المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين اذا تخلل بينهما
عدم بخلاف العلم **قوله** حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا قاله لبيد العامري
التقى المفعول الاول لحسبت وخير مفعوله الثاني ورباحا تمييز وهو ترشيح للاستعارة
في التجارة وثاقلا خبر اصبح اي ميتا لان الابدان تصير ثاقلة بالموت وتخف ما دام الروح
تبلغ في الخفة الى حد يكون مصداقا لقول الشاعر رق الزجاج ورقت الخمر فتشابها وتشاكل الامر
فكانما خمر ولا قدح وكانما قدح ولا خمر **قوله** فان تزعميني اي الياء مفعوله الاول وجملة كنت
مفعوله الثاني وعجز البيت فانني شريت الحلم بعدك بالجهل قاله ابو ذويب الهذلي
بصيغة المتكلم من كنت شريت ههنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت اي اخذت الحلم بدلا عنك اي بعد
فراقك ارادانه ترك الجهل واخذ الحلم كما في قوله تعالى اشتروا الضلالة بالهدى وقد ذكر
ابياتا قبل هذا البيت وبعده في باب الجوهرية **قوله** فلا تعدد الخ وطلبتها المولى شريكك
في العدم قاله النعمان بن بشير المولى ههنا بمعنى القرابة والعدم الفقر **قوله** قد كنت احجوا ابا عمرو ومفعوله

الاول وان لم تقع مفعولا الثاني عجزه حتى المت بنا يوما ملمات اي نزلت بنا نوازل
الدهر ومصائبه وقائله تميم ابن ابي قوله دريت الوفي العهد اعزه فان اغتباطا با
الوفاء حميد دريت بالبناء للمفعول والتاء نائب فاعله والوفي مفعوله اغتبط
من الغبطة اي غبطته فاغتبط اي صار مغبوطا اي يغبط عليك جميل المحمود والفرق
بين الغبطة والحسد انها تمني مثل ما للمغبوط من غير ارادة زواله عنه بخلاف الحسد
قوله اما الذي بمعنى صير فهو ايضا ينصب مفعولين الا انه من افعال التصيير لا من افعال
القلوب وانما لم ينف جعل الذي من افعال الشروع اكتفاء بما سبق فحصل لجعل اربعة اقسام
ثلثة منها من النواسخ وواحد منها ليس منها وهو الذي بمعنى خلق ويتعدى لواحد نحو جاعل
الظلمات والنور وهو يستعمل في الجعل البسيط كما ان الذي بمعنى صير يستعمل في الجعل
المركب قوله وهب بمعنى ظن لا الذي هو امر من وهب فيكون على انه من يتغير كافعال
في غيره ويمكن ان يتكلف لقوله والذي هب هذا الزا وظن في قوله بمعنى ظن بصيغة
الامر من ظن كما في تعلم بمعنى اعلم قوله فهبني امرأ اه الكا تمامه فقلت اجرني ابا خالد
والا فهبني امرأ هالكا قاله ابن همام السلولي اجرني اي اغثني يا ابا خالد قوله تعلم شفاء النفس
اخره فبالغ بلطف في التحيل والمكر قاله زياد بن سيار شفاء مفعول الاول والقهر
اي الغلبة مفعوله الثاني والتحيل من الحيلة قوله تركته اخا القوم تمامه ورببته حتى
اذا ما تركته اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه اي استغنى عن تنقية ما الانف شاربه وهو
كناية عن خروجه عن حد الصغر وقائل هذا البيت فرعان الاعرف قوله وخص بالتعليق
اه التخصيص اضافي اي بالنسبة الى هب وتعلم لعدم تصرفهما وبالنسبة الى افعال التصيير
لعدم كونها قلبية على انه ذكر ابن عصفور ان التعليق في غير علم وظن من نفي معناهما
فلا يرد ان التعليق غير مختص بهذه بل يجري في كل فعل قلبي نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم
من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين ونحو ارني كيف تحيي الموتى

كانت

كانت الثانية عند قول المصنف فهو من ذلك حكم دونها قال نجم الائمة اعلم ان جميع ادوات
الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي مجردة عن الاستفهام لان الاستفهام المتكلم بعدها عن هل
شك ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت
اقوم ام اقعد كذا ورد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد
كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسئلت واستفهمت وجميع
افعال الحواس الخمس كلمست ونظرت واستمعت ونحوها وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى
ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انه جاز تعليق فعل البلوى لما فيه الاختبار
من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع ايهم
احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم واعترض ابن هشام عليه بانه لم يقف
على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهة الزمخشري وغيره وارد كما ذكره ثم انه ربما يورد
على ذكره بعض التعليق او بكذا فيه كان هذا الحصر بالاضافة الى ما سوى افعال القلوب
كما هو الظاهر فالمنع جواز التعليق في ارى المتعدية لمفعولين كما سيصرح به وكذا في
بالاضافة الى هب وما بعده فالمنع جوازه فيما بعد هب كما يفهم من كلام الشارح بعد
قول المصنف والزم التعليق اه حيث خص الاستثناء بكلمة هب ووجب باختيار
الشق الاول وجعل الثاني كالمعدوم وفيه تأمل وباختيار الشق الثاني وجعل المجموع
مجموع الالغاء والتعليق من حيث المجموع لا لكل واحد واحد وفيه ما فيه قوله اي لانه حجب
فهذا ايضا فرق اخر بين الالغاء والتعليق قوله في المحب عليك اه اخره ولدي ذنب
الحب مغتفر مصطبر من الاصطبار وهو قد يجيء بمعنى الصبر والحب بكسر الحاء المحتمل
قوله شجاك اه اخره وظن الغبار وعذل العاذل فينا شجاك اي احزنك وهو المفعول
الثاني لاظن قدم عليه الربع المنزل والظاعنين اي المترحلين مفعوله الاول والعاذل
اي الملاقي قوله سيدا اه اخره يسود تنا انه رشيت غلما ما يسود داني من قيلهم

يسيرا تاركيا كثرت قوله وما الفال بكسر الهمزة هو الافصح والتسويد الاعطاء اوله
ارجو وآمل ان تدنو مودتها وقائل البيت كعب بن زهير من قصيدته المشهورة
بانت سعاد لان مطلعها بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم اثرها لم يفد مكبول
المتبول بتقديم التاء المثناة من فوق على الموحدة من تبله الحب اذا اسقمه وافسده
متيم اي محترق من الحب اثرها اي عقبها لم يفد بصيغة المجهول من الفداء وهو فكاك الاسير
من الاسر ومكبول اي مقيد في تدنو بسكون الواو للضرورة وقيل ليس هذا البيت
المستشهد به في القصيدة بل عجزه هكذا ارجو وآمل ان يعجلن في ابد وما لهن
طوال الدهر تعجيل وضمير يعجلن ولهن للمواعيد في البيت السابق قوله اي موضع قوله
ان الذين اشارة الى ان موهم اسم على ما بعد اوهم بمعنى اوقع في الوهم وتفسير الواهم بالـ
الذين اشارة الى ان المراد بالوهم على الذهن كثيرا قال مولانا وسيدنا الامام محمد الباقر ع
كلما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه فهو مخلوق مثلكم مردود اليكم قوله اني رايت
ملاك الشيمة ادب اي كذاك ادبت او كذلك حتى صار من خلقي وذلك اشارة الى مضمون البيت
السابق من قوله اكنيه حين انديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقب وادبت بصيغة
المجهول وحتى ابتدائية وملاك بالكسر بكسر الميم وفتحها ما يملك به الشيء والشيمة بالكسر الخلق
واكنيه على وزن ارميه والسوءة المستقبح يعني انا ادعيه بكنيته تعظيما له لا بلقبه لان الابتداء
باللقب قبيح عند العرب قوله فعدل التعليق انما قيده به اشارة الى ان التعليق غير مختص
بالقلبية المتعدية الى مفعولين كما ذكرنا وانما ذكره ولم يذكر ما بعده مع انه قدم
من قوله يختص بالتعليق والالغاء ما هو قيد لهما معا لئلا يتوهم ان المخصوص مجموع
الالغاء والتعليق ولا التعليق وحده فعلم انه غير مخصوص بما ذكره من قبل قوله
كعلمت لا زيد عندك لتصدرها ما له الصدر علمت لا زيد عندك ولا عمرو لان لا اذا دخلت
على الجملة الاسمية المصدرة بمعرفة وجب تكرارها قوله ولقد علمت اخره فان المنايا لا تطيش سهامها

قال

قاله لبيد بن عامر الشاعر جمع منية وهي الموت لا تطيش سهامها من طاش السهم عن الهدف
اي عدل قوله نحو علمت ازيد قائم ام عمرو لا يخفى ان في مثله تناقضا ظاهرا فان مقتضى
علمت ان قيام زيد معلوم ومقتضى الهمزة انه غير معلوم وهذا هو التناقض والجواب
ان ادوات الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بل لعرف المشكوك فيه انه مستفهم عنه
وهو هنا نسبة القيام الى الشخص سواء كان ذلك الشخص زيدا مثلا وانما لم يعينه لغرض من الاغراض
في الابهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فلا تناقض اذ لم يتحد الموضوع
ولو سلم ان الاستفهام من المتكلم فوحدة الزمان مفقودة لان المعنى عرفت ما كنت شاكا
فيه قبل وقال سيبويه انه كما انك اذا قلت علمت ازيد ثم ام عمرو واردت ان تخبر
انه [illegible] وقال الشلوبين وتبعه ابن هشام انه من الكلام على حذف المضاف ومعناه علمت جواب
ازيد قائم ام عمرو وجوابه زيد قائم او عمرو قائم قوله لانه غير مستفهم به في ارادته غير
مستفهم به يريد ان زيد قائم في علمت ازيد قائم ام عمرو ايضا غير مستفهم به ولا
مضاف اليه لان مستفهما به هو ادوات الاستفهام كالهمزة ونحوها وغير مضاف اليه
ان يكونا منصوبين في ارادته غير مستفهم به مع انه خلاف الظاهر بل نحو قائم في المثال
ايضا مستفهم من حاله لان الهمزة هنا لطلب تصور المسند اليه وكذا نحو زيد في علمت
ازيد قائم ام لا لان الهمزة فيه لطلب التصديق قوله من النوم هذا تصريح بما علم ضمنا نظرا الى قوله
ان كنتم للرؤيا تعبرون لان الرؤيا هو الرؤية في النوم فجرد من معنى النوم قوله ما كون
طالب اه اشارة الى ان طالب صيغة لعلم لان علم علما لما ذكرنا في بابه وطالب
نكرة قوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا وهذا ابو حنش يؤرقنا
وطلق وعمار وآونة اثالا وبعده اراهم [illegible] عمر بن احمر الباهلي ابو حنش اسم رجل وكذا طلق وعمار واثال وهو بضم الهمزة والثاء المثلثة
مرخم اثالة للضرورة يؤرقنا من التارق اي السهر باداوته جمع اوان كان مستعمر زمان تجتمع

اي بعيد عهده بالخزل اي انقطع والورد الماء رداك اي سراب خلاف الشراب والبلال الرطوبة
قوله والاختصار هنا بلا دليل اي بلا قرينة تدل على الحذف وهذا يسمى عندهم بالحذف اقتصارا
كما ان الحذف مع دليل يسمى بالحذف اختصارا قوله واجازه بعضهم اذا حصلت فايدة
اي اجاز الحذف بلا دليل ان حصلت فايدة وفيه ان حذف احدهما مع الدليل [illegible] منعه قد
الاكثر كما قال ابن الحاجب والرضي سابقا دليلا على الحذف كحذف بعض اجزاء الكلمة
حيث ان المفعولين كمفعول واحد فاذا قلت علمت زيدا قائما فكانك قلت علمت
قيام زيد فكيف في ذلك مع عدم الدليل نعم هذا انما يصح في حذفهما معا اقتصارا الا انه فيه
نقل اقوال اربعة الجواز والمنع والتفصيل فيمنع في علم واخواته والتفصيل بين ظن واخواتها بقية
وعدمها الا في ظن [illegible] قوله من يسمع يخل لا يخفى ان الكلام في الحذف بلا دليل [illegible]
بالدليل يشير الى قول الرضي ولا مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي
يخل مسموعه صادقا وقال الشاعر ترى حبهم عارا علي وتحسب انتهى قوله ولقد نزلت فلا
غيره وتقدير البيت ولقد نزلت مني منزلة المحب المكرم فلا تظني [illegible] ايتها المحبوبة عنترة
نزولك بهذه المنزلة واقعا فلا تظن غيره قوله يحتمل [illegible] من كلام
ظاهره الالتزام الاتي [illegible] قوله تقول الفلوس [illegible]
الف قد مفعوله الاول ويجعل مفعوله الثاني والروم اسم جمع [illegible] الرسم وهو
نوع من سير الابل قوله وان يعطف [illegible] بهذا الكلام لا لانه يفهم من [illegible]
قوله [illegible] لانا نقول [illegible] من منطوق [illegible] لكن ذكر [illegible] الدلالة [illegible]
لانها ضعيفة [illegible] ذكره طريقين احدهما الاشارة الى [illegible] تقول [illegible] المذكورة
كما نص على [illegible] لانه [illegible] مع ان الشرط [illegible] دل على ان [illegible] جائز
وثانيهما الاشارة الى ان [illegible] لجميع هذه الثلثة كما يستفاد من [illegible] قوله [illegible]
ذلك [illegible] قوله اجمالا لا تقول [illegible] فاذا ليت

جهالا بالمفعول الثاني لتقول ودنى لوى وهم قريش مفعوله الاول قوله لكن بصيغة
المصدر قوله عند سليم بالتصغير قبيلة قوله قالت اي ظننت ظنينا اي وكيلا وا[illegible]
الاشارة اشارة الى الضب المفعول الاول واسرائيليا المفعول الثاني وقد
قال في هذا البيت اعرابي صاد ضبا فاتى به الى امرأته فقالت له ذلك لانها
كانت تعتقد ان الضباب من مسخ بني اسرائيل قيل ويحتمل في البيت احتمالا ان يكون
هذا مبتدأ او اسرائيليا على تقدير المضاف اي مسخ اسرائيلي فحذف المضاف الذي هو الخبر
نقل المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل
قوله المتعدين لمفعولين قيد ليخرج المتعدين لواحد ولقرينة على التقييد قوله
والى تعديه لواحد قوله ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين لان الحذف اقتصارا اي بلا
دليل كالالغاء والتعليق من خواص المفعول الذي هو الاول [illegible] ولا تجري هنا في المفعول
الاول في باب العلم حقيقة [illegible] كما في الافعال الاخر فيجوز حذفه اقتصارا مثلها نحو
فلان يعطي ويكسو فمع عدم الدليل على الثانية يجوز حذف الاول ويذكر الثاني [illegible]
قوله ودون ان يعود الى الثاني وهذا النقل بالحقيقة نقض لقوله ويجوز حذفه مع ذكر [illegible]
فان نقض قول سيبويه وجب ترك [illegible] لكن يقتضي القياس انه هو الاول قوله فنبئت
زرعة [illegible] زرعة [illegible] بالسفاهة [illegible] بالبناء للمفعول [illegible]
مفعوله الاول نائب فاعله [illegible] مفعوله الثاني وجملة [illegible] مفعوله الثالث
والقافية [illegible] معرفة [illegible] الشعر [illegible] باعتبار [illegible] السفاهة
[illegible] الالفاظ [illegible] قوله وما عليك [illegible]
وما [illegible] التعوذ [illegible] وما [illegible] عليك [illegible]
مبتدأ عليك خبره والخبر [illegible] بصيغة المجهول للمخاطبة [illegible] ظرف التعوذ
[illegible] قوله فمن حدثتموه قبله [illegible] التسلي [illegible] على [illegible] قبلها

وتسلون بصيغة المجهول جمع مذكر مخاطب في كذا احد تموه وجملة علينا العلاء المفعول
الثالث له قوله انبئت قيسا قاله الاعشى في مدح قيس بن معديكرب وانبئت
بصيغة المتكلم المجهول والتاء مفعوله الاول اقيم مقام الفاعل وقيسا مفعوله الثاني
ولم ابله بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام من بلاه اي امتحنه وهو في
موضع الحال وقوله كما زعموا صفة لمصدر محذوف اي بلوا كما زعموا خير مفعول
ثالث لقوله انبئت قوله وخبرت سوداء الغميم اه اخره فاقبلت من اهلي بمصر
خبرت متكلم مجهول وسوداء الغميم بالغين المعجمة امرأة كانت تنزل الغميم والغميم من
بلاد غطفان ويروى سوداء القلوب في موقعها وبعدها البيت وعود من الحاير قوله
المسند اليه الضمير المجرور عائد على اللام الموصول قوله فارغ فيه انه عبد اذ الاسناد الى
فارغ مما ذا او التعريف ينبغي ان يكون … الاسم الا فرقي اصطلحوا الخ اطلقوا الفاعل
على الخلاص الضمير كلامه قوله او ما يقوم مقامه من خبر او المسند اليه ما يقوم مقام فعل كذا في
التعريف نظر لانه ليس بالقصد على المبتدا في نحو قائم زيد وكما ليس في المراد التقديم
التقديم الاصلي الذاتي وتقديم الخبر هنا عارض ورتبته التاخير قوله قيد التمام
اه انما قيد لاخراج مطلق اليسع في اسم كان في نحو كان زيد قائما كذا خرج بالتقييد
بالفعل لانه لم يخرج جميع افراده بخلاف قيد التمام فانه يعم في الاخراج فالاسناد الى
اليه اوله وقس عليه قيد التقديم قوله والتقديم يخرج المبتدا في نحو زيد قام فيه نظر
لانه لم يسند اليه فعل لان قام هنا مسند الى الضمير والجملة مسندة الى المبتدا ولو سلمت
فهلا ويمكن الجواب بان هذا التقييد لرفع توهم دخول المبتدا لانه لما كان الضمير عين
المبتدا في المعنى ومطابقا له في اللفظ في نحو زيد قام او قاما كان ما اسند اليه مسندا
الى المبتدا وكذا في نحو زيد قام ابوه لما كانت الجملة مسندة الى المبتدا جاز ان يتوهم
ان الفعل ايضا مسند الى المبتدا اعطاء للكل حكم الجزء قوله والفرع يخرج اذا كان زيد

بدلا

بدلا من الضمير او مبتدا الكلمه يستشكل اخراجه اذا كان فعلا على لغة اكلوني البراغيث فان المضمر
جوز بهذه اللغة وحمل عليه قوله صلعم يتعاقبون الحديث نعم عند من انكر هذه اللغة وهم شرذمة
قليلة من النحاة فلا اشكال في التعريف فاعل قوله والظرف اجاز الكوفيون عمل الظرف
والمجرور بلا اعتماد على شيء كما جاز عندهم في اسم الفاعل والصفة والبصريون يجوزون ذلك
بشرط الاعتماد على اشياء خمسة … سالف الزمان بقوله للظرف مطلقا
لم يكن عملا وعند البصريين كذا اذا كان قبله استفهام او نفي كما عند امراء
وهم لذلك لعل او خبرا او حالا او نعتا وقع رجل في يده سيف طلع او صلة
او مصدرا ابانا كما علم فاعرف لكني معانا قوله او فيه للتنويع يريد انها ليست
للترديد حتى يكون الفاعل احدها فقط بل للتقسيم مثل ان تقول الكلمة اسم او فعل او حرف
وكقول الفقهاء الطهارة اسم للوضوء او الغسل او التيمم لكنه لا يخفى انه لا حاجة
الى جعلها للتنويع والتقسيم لانه لو قيل او المسند اليه ما يقوم مقامه لا احتيج الى ذكر ان
الفاعل ليس احدهما بل كليهما لكنه عطف قوله او ما يقوم مقامه على فعل قوله قوله
وحده الفاعل اه هو مستفاد من ذكر المسند اليه معرفا باللام فيكون مقصورا على الجزء التقصي
على الكلية فرق بين الفاعل مرفوع النقض والكلام الجواب قوله لا تنازع مجرورا لفظا ولا تأنيثا
منصوبا على ما حكي عنهم من قولهم كسر الزجاج الحجر وخرق المسمار الثوب قوله ولا بد بعد
اعترض عليه بعض الشراح بان بعض الافعال لا يرفع فاعلا نحو قلما فانه لما كان في عمل
الرفع وكان الزائدة وفي الفعل لم يدع الكلية فان ما ذكره قضية مهملة ثم اجاب
ذلك المعترض بان مراد المصنف ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله قوال لا يخفى عليه لا دفع
سليم انه لو كان المراد ذلك لكان حق العبارة فمن ثم الفاعل بعد الفعل فالصواب
ما ذكرنا ولذلك زاد الشارح لا بد وكلمة من انشعار الا ما ذكرنا وبان يكون الجهة يوجهه انه
يفهم من لفظ بعد قوله لانه كالجزء ان قيل ليس معتمد على الكل فلما الجزء بالجوهر والجزء ذو

تقرر في النحو ان معتمد على الكلام فهو من حيث انه جزء لا يوصف بالخبرية قوله فوقع نظر وجه النظر
ان ما قرره ابن الحاجب في الكافية وكذا غيره ان المصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا الا ان شرط عمل المصدر حينئذ كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف فيما بعد اذا لم يكن
بدلا من اللفظ بفعله الكبير انه او ما يتم الحمل على المفعول المطلق لا يصح في ذلك لان نحو
ضربت ضربا ان ضربت في الحمل لعامله مذكور كان او مقدرا جوازا واما اذا كان بدلا
من اللفظ بفعله فوجهان فسيبويه يجعل المصدر عاملا لكونه كالفعل لانه نائب عن
الفعل والسيرافي المقدر على ما في الرضي قيل العمل للفعل على كل حال وذكر الشيخ في باب
المفعول المطلق ان وجب حذف الفعل جاز ان العمل للفعل كما قرره ابن الحاجب
في بعض كتبه فظهر انه اذا لم يكن العمل له لم يكن فاعلا حتى يجعله فاعلا قوله غير فاعل
فعل الجماعة ذكرنا على سبيل التمثيل والمراد فاعل الفعل المؤكد بالنون لانه حذف
الضمير منه والتقييد بالحركة دال عليه فيدخل نحو اخشين يا هند قوله ومجرد الفعل او ان
مفهوم الشرط دليل على انه اذا لم يسند الى التثنية والجمع لم يجرد مع انه اذا اسند الى المفرد
ايضا جرد وقلت انتفاء الحكم من غير محل الشرط انما يلزم لو لم يظهر للشرط فائدة اخرى
كما ذكر في كتب الاصول في قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وفائدة
الاخر هنا بيان انه محل اختلاف العرب لا محل المفرد فلغة الجميع فيه واحدة قوله
ظاهرين قيد به ليخرج مثل الزيدان قاما والقرينة على التقييد تثنية الضمير وقوله والفعل
للظاهر قوله كما تقول زيد في جواب من قام قيل في نحو [illegible] ان زيد فاعل وقرره
المحذوف فعلم لم لا يجوز ان يكون مبتدأ وقرر المحذوف خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وقرر خبره
وان رجح الاول بان الاولى تقليل الحذف في حذف الجملة تكثير بخلاف حذف الفعل
رجحنا الثاني بان الاولى مطابقة الجواب للسؤال ولهو السؤال جملة اسمية وان ضعف الثاني
بان فيه مخالفة للاصل حيث لزم الاصل في الخبر الافراد ضعفنا الاول بان الجملة الكائن

عين الجزء

عين الجزء الثاني فالمحذوف عين الثابت فالحذف كلا حذف بخلاف الفاعل فانه مغاير للفعل
قلنا يقوى الاول موافقته لنظائره نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قوله مبنيا للمفعول ونائب فاعله الظرف الاول او
الثاني او اوان الثاني قيل ليجيء للمحفوظ يكون رجال خبرا محذوف المبتدأ او مبتدأ محذوف
الخبر او رجال خبر محذوف المبتدأ او مبتدأ محذوف الخبر رجال فيها كما نقله ابو البقاء قلنا
لو فتح الباب عليه لم اراد اخرى فيه وهي قراءة يسبح بالبناء للفاعل فان رجال فيها فاعل قوله
ساكنة خرجت المتحركة والقرينة المثال قوله ولا قرينة على تأنيث فاعله شهادة قيل في عدم
[illegible] علامة التأنيث في الفعل لكون التأنيث ايضا قيل لان العلامة للشيء اذا كان في موضع
ينبغي ان يكون الشيء ذو العلامة ايضا في ذلك الموضع وههنا ليس كذلك لان معنى الفعل لا
يتصف بالتأنيث والتذكير بل التأنيث في فاعله ولكن جعلت العلامة في الفعل لكونه كالجزء
كالجزء منه ومن ثم سكنت اللام في نحو ضربن لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
[illegible] لان المفعول ليس كالجزء قوله فعله مسندا اليه والقرينة على التقييد بالضمير
يكون مؤنثا قوله اذا كان للاشر لكن في الطريق تقدم المصنف والشارح نظرا الى تعديه على نحو ضربت
بالتاء المكسورة في الفعل فيه مسند الى ضمير مستتر مؤنث حقيقي مع انه لا يجوز الحاق تاء
التأنيث الساكنة فضلا عن ان يلزم قوله وحمل ابن فلاح الاولى على تأويل الارض
بالمكان واما ما ذكره ففيه تكلف اذ ليس المكان ... ولعله جعل الاضافة بيانية او
اضافة الجزء الى الكل قوله الضمير في ابقالها للارض الخ ففيه تغليب الضمير والاولى
جعله عائدا الى المكان ايضا لكنه اتى بالضمير الاول مذكرا رعاية لتذكير المكان وبالثاني مؤنثا
باعتبار كسب التأنيث من المضاف اليه فتامل قوله النساء يعني ان اللبن جمع لبنة ...
مؤنث مجازي ... ان الضمير والتاء مع الجمع المذكور كالتاء مع المؤنث المجازي في جواز
الوجهين وهذا واضح قوله والذي ذهب ابو علي والكوفيون كقوله تعالى واذا جاءكم المؤمنات ذات ...

بان التذكير للفصل قوله والبنون جرى مجرى التكسير اه جواب عن سؤال مقدر كان
قائلا يقول انكم قلتم انه لا يجوز اعتبار التانيث في جمع المذكر السالم مع انا نرى الفعل
مع البنون وهو جمع المختوم بالواو والنون لحقته التاء وقال تعالى الا الذي امنت به بنوا
اسرائيل وقال الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
فاجاب بانه نزل منزلة الجمع المكسر لعدم بقاء واحده وهو ابن قوله او رتبته انها عن التقديم
ولو اخر لم يعلم كذا قالوا واعترض عليهم بانه لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما الاخر غير
تعيين فيأتي باللفظ المحتمل ولا يمتنع ان يتكلم به ويتاخر البيان عن وقت الخطاب الى وقت
الحاجة نعم يمكن ان يقال اذا احتمل فينبغي ان يحمل على الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس بقطعي
على منعه قال الزجاج في معانيه في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم يجوز ان تكون تلك في موضع
رفع على انها اسم زالت وفي موضع نصب على انها خبرها ولا خلاف بين النحويين في جواز
الوجهين قيل لا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى
لان التباس الفاعل بالمفعول على الفعل ايضا نحو زيدا ضربت واما في نحو ضرب موسى عيسى
فلا يجوز تقديم المفعول على الفعل ايضا لانه يلتبس بالمبتدا وان لم يلتبس بالفاعل قوله
في مواضع ستة احدها نحو نعم رجلا زيد على احد القولين ثانيها باب التنازع ثالثها ضمير
الشان وضمير القصة رابعها نحو ربه رجلا خامسها الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له نحو ضربته
زيدا سادسها الضمير المخبر عنه بخبر يفسره كقوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قوله عقيب
وقيل الضمير عايد الى المصدر عصر اصحاب الحصين في باب الاضافة لادنى ملابسة وعن
البيت ادى اليه الكميت صاعا بصاع قيل الضمير في ادى عايد الى شخص مذكور فيما سبق وفي
اليه راجع الى مصعب فقيل ضمير ادى راجع الى مصعب وفي اليه يرجع الى صاحب قصدا الى
كل واحد منهم كما حققه في شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم
مما في بطونه وصاعا بصاع حال من ضمير ادى مقابلا صاعا بصاع في حذف مقابلا واقيم

صاحبهم

صاع مقامه والمعنى كما ان جبايا بهم بنيت ودنا بهم شبابها قوله واجازه ابن جني وهو الحق
لوروده في كلام الفصحاء كثيرا بحيث لا يمكن حملها على الضرورة كقوله الا البيت شعر
بلوم فتى زهيرا على ما جر من كل جانب وقول جرير جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقول السمي
حلمه ذا الحلم اثواب سود ودرقي بنادق ذا الندى وفرز المجد وقوله لما راى طالبوه
مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وغير ذلك قوله المفعول لم يسم فاعله نايب فاعل المفعول فالاضافة
للملابسة بينهما واما الضمير المجرور في قوله بعيد ذلك او ابني لما لم يسم فاعله فراجع الى
ما هي عبارة عن الفعل قوله والتصديق الثاني والتصديق على باب المتكلم في نحو ضربت
وضربت زيدا على قول الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع قوله اذا كان موجودا
واما نيابة المجرور ونحوه فلم يتعرض لها هنا لانها تجري مع كونها قليلة بالتبعية لنيابة
المفعول به قوله وغير ذلك من تانيث الفعل لتانيث فاعله ومن امتناع حذفه وان
الامر في تقييده بالفعل وغير ذلك قوله اضمن سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا
وقس عليها كسر ما قبل الاخر وفتحه لا تلتبس بالمضارع في حال الوقف قوله وكذا الضم الى
او يريد في عبارة بعضهم قصورا لانها لا تشمل نحو تكسر لكن المصنف جعل تاء مثل ذلك
في تاء المطاوعة شبيهة بها قوله في بعض الاحوال وهو ما اذا الفعل ما قبل اخره تسقط
الهمزة في الدرج ووقف على اخره لعين ثم تحرك ما قبله مضموما كما ولم اعلم ان يكون لفظه
او تقديرا الامر قوله حركت اخره مختبط الشوك ولا انشك حركت التاء بحركة النون
بفتح النون خشب باف الناسج الثوب المنسوج عليه وتختبط الشوك اي يكسر ولا
يدخل فيها شوك قوله ليت شبابا صدر ليت وهل ينفع شيئا ليت وقبلها
اقول قد حولت اودونت وبعض بعد حقيق الرجال الموت الثانية اسم

مرفوع محلا لا حرف وكان من الاولى والثانية حرف والثالثة تاكيد للاولى والثانية

انتصبت ا وارتفع بوقوع محلا وجملة وهي تنفع معترضة بين المؤكد والمؤكد

قوله ان غلبت في المطاولة اذا اردت تعيين ما هو الغالب في معنى المفاعلة

قلت ضاربت زيدا فضربته او ضربني او غلبته في الضرب او غلبني وكذا تقول في

فطلته ان غلبته في الطول او الطول واذا اردت تعيين ما هو المغلوب طلبت طاولني

فطلت بصيغة المجهول ثم المطاولة اما من الطول بالفتح اي القدرة والفضل

او من الطول ضد القصر وانما مثل الشيخ بمثالين تنبيها على ان الاستثناء قوله ثم ان

يكون بمعلوم ذلك الفعل او مجهول غيره قوله فان كسرت حصل اللبس الصواب

التقييد بانتفاء القرينة اذ لو وجدت لا لبس بالكسر في نحو بعت يا عبد وانتم قد عدت

يا مريض واما المفتوح فقد اجاد في الشافية اذ نعم التقييد في كلامه كما لا يخفى وظاهر كلام

سيبويه والسيرافي جواز الاوجه الثلاثة مطلقا قوله فيجب ضمه لا وجه للاقتصار على الضم

اذ اللبس يرتفع بالاشمام ايضا ولعله اراد التمثيل بما هو على الضم الى الضم والمشهور قوله

خبر هو محذوف جعل الفاعل المحذوف المنزل يعني انه تمام الفايدة يريد به ...

والورود على المكود حين جعل الخبر وقوله لما التعين ... فخبر هو محذوف

خبر وتعليق الحكم بالخبرية عليه مشعر بالعلية وما في لعلية ... تمام الفايدة

الفايدة هو الخبر فيجب هو الخبر فافهم واستقم كما امرت قوله او حرف جر مع مجروره

اكتفى المص بحرف جر للتلازم بينهما كما قوله نحو اذا وعند اما اذا او عند فلان

لا يتعين احدهما انها غير مختصين فهما في قبل يوم كان حين لا القعقاع ما بين فلان

يسير يوم وجلس مكان ... اختصين اذا اضيفا بان ... اذا كان كذا وعند

ثانيهما عدم التصرف يستعمل من التصرف وعدمه في مبحث الظرف قوله سبحان الله معاذ الله

فلانها مصدر غير متصرف فان سبحان مثلا دائما مفعول مطلق لفعل محذوف وكلام غير ...

واما ضربا فلكونه مفعولا مطلقا للتاكيد كما لا يخفى فاعلا اذا وجد اسم محض غير خوي عليه

بوجهين الاول في تقييد المشبه به بالشرط المذكور غير صحيح اما اذا اخذت القضية كلية

كما هو المناسب لما في نفس الامر فلاقتضائه انه كلما لم يوجد اسم محض يكون بعض الثلثة

فاعلا وهو فاسد لامتناع كون بعض الثلاثة فاعلا مطلقا سواء وجد اسم محض ام لا واذا اخذت

جزئية كما هو مقتضى لفظ اذا الدال على الاهمال فلاقتضائه انه قد يكون اذا وجد اسم محض

لا يكون بعض الثلثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان بعض الثلثة فاعلا وقد

يكون اذا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلا وهو فسد من الاول الثاني ان

التشبيه فاسد لان المشبه مقيد في نفس الامر بالشرط المذكور والمشبه به لا ... ولو سلم

تقييده به ايضا لكان على سبيل الكلية اي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلثة فاعلا

مع ان المشبه مقيد به على وجه الجزئية كما يشهد به قوله وقد يرد والجواب عن الاول

ان دلالة المفهوم ضعيفة فلا يلزم انتفاء المعلق على الشرط عند انتفائه ان قلت الليس

المشروط منتفيا عند انتفاء شرطه قلت هذا اشتباه نشأ من اشتراك لفظ الشرط بين ما

يذكر بعد ان واخواتها وبين الشرط بمعنى ما يلزم من عدمه عدم الشيء سواء لزم من وجوده

وجوده ام لا ولو سلم فنقول انما يلزم انتفاء المعلق عند انتفاء الشرط اذا لم يظهر للشرط

فايدة اخرى وهي هنا متحققة لان عدم وقوع الثلثة فاعلة غير الفاعل لما كان مقيدا

بوجود اسم محض قيد المشبه به ايضا بذلك ولا عدم وقوعها فاعلا وقت لم يوجد اسم محض فلا

غرض هنا يتعلق بذكره ولو سلم نقول دلالة المفهوم على وقوعها فاعلا اذا لم يوجد

اسم محض من باب الظواهر والاتفاق واقع على خلافه والظاهر المعارض القاطع ولو سلم

نقول قد تقرر في محله ان صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم ولا التالي القادر

هو ان لم يث ... وان صدق ان لم يث ...

لا يستدعي تحقق عدم عدم المشبه فيما نحن فيه ايضا صدق قولنا اذا لم يوجد اسم محض نفي

بعض الثلاثة فاعلا لا يقتضي تحقق المقدم من عدم وجوب اسم محض عند ارادة الاسناد
الى الفاعل ولو سلم فلا نم عدم وقوعها فاعلا كيف وقد جوز ذلك في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم فتنه قوله جمهور النحاة الاعتراف بعدم حسن التعبير خبر هذا الاعتذار
قوله لكونه فاعلا في المعنى فانك اذا قلت حسبت زيدا درهما فزيد عاط ان المعنى
لانه مبتدا او هو شبيه له فيه ان هذا الدليل مخصوص بما هو الا يجري في المفعول الاول من باب
ارى لانه مفعول حقيقي لا منسوخ حتى يكون مبتدا ابدا فنقول هذا الدليل لو صح لدل على صحة
نيابة الاول من باب ارى قطعية غير محتاجة الى البيان لانه مفعول حقيقي ليس كالاول من باب
ظن لانه ليس مفعولا حقيقيا بل مبتدا وكذا انتقض الاطلاق من قولكم هذا الدليل لو صح
لا مدفوع بان كون الثاني من باب ارى مبتدا انما يقتضي صحة نيابته لو لم يوجد المفعول
الحقيقي كما في باب ظن فتامل قوله ولم يكن جملة والظرف اذا الثاني يستحق الفاعل لا يكون
جملة غير محكية ولا الظرف فلانه وان صح وقوعه نائبا الا انه لا يصح ذلك اذا كان ظرفا
لغوا او الظرف الواقع مفعولا ثانيا في باب ظن مستقر لانه خبر في الاصل ثم انه ضمير لم يكن عائدا الى
احد فردي الثاني من ثاني مفعول باب ظن لانه الذي يحتمل ان يكون جملة لانه خبر ولما ثاني
مفاعيل باب ارى فلا يحتمل كونه جملة لانه مبتدا في الاصل فلا حاجة الى هذا الاحتراز فيه
فيكون هذا تفسير قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فافهم قوله رافع النائب اي رافع
يرد دفعا لما يرد على المصنف من ان كلامه بالقيد العموم فيقتضي ان يكون الفاعل الفعل من قوله
شبهه العامل التقييد داخل والقيد خارج فلا يلزم توقف الشيء على نفسه في التعريف
باعتبار اخذ العمل فيه قوله فعل او شبهه ليشمل سائر على الاطلاق فلا يشمل الصفة المشبهة
واسم الفعل والمصدر لان معمولها لا يتقدم ولم يتعرض على التقييد قول المصنف في باب الصفة
المشبهة وسبق ان العمل فيه يجب في باب سائر الافعال واخر بالذي في العمل وفي باب المصدر
انه كان فعل ممتنع ان اذا جعلا لان كلا منهما ان وما موصول احرف الى المصدر قوله اي متعلقة

وما يرتبط

وما يرتبط به لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء فالاخ في نحو زيد ضربت
اخاه سبب زيد اي متعلقه قوله وموضع الاولى ان ياتي او فيه موضع لان العطف على
الضمير المجرور قوله لفظ ذلك المضمر تحقيقا تامة مع نصب لفظ الضمير مع اسم المشتغل به
قبل الكلام المصنف توجيهات احدها ما ارتضاه الشارح وهو ان يراد بالنصب لفظ الضمير ومحله
ويجيء نصب لفظه في مثل زيدا ضربته ونصب محله في نحو زيدا مررت به وثانيهما ما نقل وهو
ان يراد نصب لفظ الاسم السابق او محله بان يكون الفعل بمعنى خبر كما في قوله تعالى يوم يسعى
نورهم بين ايديهم وبايمانهم وسيانه يجيء ان الباء بمعنى في باب حروف الجر ويكون المجرور
بدل اشتمال من الهاء في بها عادة لعله لما كان تاملها بالتحليق الخاطر وثالثها ان يراد بالنصب لفظ
الاسم السابق او محله السابق لابن ان يكون قوله عنه في باب حذف المضاف الى الهاء اي عن عمله
او يكون التقدير عن العمل فيه اذ ظاهر انه ليس المراد الاعراض عن نفسه ذاته ويجيء قوله
بنصب لفظه بيانا لذلك المضاف المحذوف اي عن العمل ويؤيد الاخيرين قوله في شرح المفصل
اذا تقدم اسم على فعل صالح للنصب لفظه او محله فيجعل ان يشتغل في الاسم الذي قبله الباب
الشه غير مرضي اذ لا يدفع التسامح فتدبر قوله ارفع على الابتداء انما لم يذكره المصنف لانه
لبيان المنصوب على شريطة التفسير هنا بيان الناصب لا تفصيل الاعراب قوله مما يتعلق
بالخبر الا ما بنصبه وهو ظهور قوله تعيين انه عامل في الخبر او فيه نظر لان العمل فرع الاقتضاء
هذا لا يقتضي الا احدهما اذ به ترفع حاجته وتسد خلته فالاخر فضل فلا يعمل فيه ذلك العامل
قوله والضمير معمول فيه انه يلزم ان يكون اسم بلا محل من الاعراب مع امكان الوجه الصحيح وهو
ان يكون العامل المظهر الفعل المضمر وللمضمر الفعل المظهر وهذا يقتضي الحرف فيه ولا الضمير المنفصل
واسم الافعال فلا يحل محل الاعراب لها فلا يتيسر لها محل من الاعراب على بعض الاقوال قوله
كذا اذ الفعل الا اي عدم صلاحية الفعل المعد فيما قبل لا يوجب الرفع لان الفاعل بعد الفعل
المقدر كما هو مذهب المصنف والاكثر لانا نقول وجب الرفع باعتبار انه عامل فاعل للفعل الاخر

كما قالوا **قوله** واحترز بقوله فيما قبله لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر ما

يعمل **قوله** وكذا اذا كان فعل امر يراد به العموم فيه نفي معنى الا في لا يتصف بالعموم

والخصوص كما لا يتصف بالكلية والجزئية والتعريف والتنكير لاخذ النسبة فيها

اللهم الا ان يريد بارادة العموم عموم متعلقه فان الشارح قدس سره قيد بالعموم

قوله مستقر لولا قيد به ليس مستقرا في الاول **قوله** وح فالعطف ليس على المعمول

هذا من باب ولا المشبهة بليس لان خبر المعطوف عليه معطوف على خبر ما وح فرفع

معطوف بل كلمة اذ بدل ولا بأس به **قوله** ونحن في الاسم المعطوف جعل الالام عبارة

عن الاسم فيرد عليه نظير التسامح الذي اورده على العبارة السابقة من قوله وح

فالعطف ليس على المعمول وذلك انه جعل الالام عبارة عن الجملة والتذكير في لفظ

المعطوف باعتبار لفظ ال وانما لم يعتبره الش لان الكلام في الاسم المتقدم

قوله من صنع ابن الحاجب فان صنع ابن الحاجب في كافيته تقديم مختار الرفع

ثم مختار النصب ثم مستوى الامرين ثم وجب النصب **قوله** وعلقة حاصله انه علم انه يشترط ان

يتحقق رابطة وعلاقة بين الاسم السابق وبين الشاغل كما علم من التعريف في اول الكتاب

حيث قال متعلق بضمير او سببية فالضمير نحو زيدا ضربته والسببي نحو زيدا ضربت اخاه

اذا عرفت هذا فنقول بعدما بين ان الرابطة تحصل بالضمير حيث قال ان مضمر اسم او متصل

بالمضاف الى الضمير حيث قال او فضل مشغول له اراد ان يبين ان الرابطة قد تحصل بينهما و

ليس الشاغل ضمير الاسم السابق ولا سببيا بل اجنبيا ولكن له تابع سببي نحو زيدا اكرمت

عمروا واخاه فهذا النوع من العلاقة والرابطة ايضا يكفي للاتصال بين التابع والمتبوع

فتحقق الرابطة في احدهما كتحقق الرابطة في الاخر واليه اشار بقوله وعلقة اي رابطة

حاصلة بين الاسم السابق والاسم الشاغل بتابع اي بسبب تابع الاسم الشاغل او في تابع

الاسم الشاغل وذلك التابع كاخاه في المثال المذكور جعله حاصلة بسبب نفس الاسم الواقع الشاغل

او في نفس

او في نفس ذلك الاسم وهو عمروا في المثال المذكور حيث بنا الكلام ايضا للمبتدئ ومن

قوله علامة لفعل انه بهذه العلامة يعرف انه لصدق فيما على نحو كنت فيلزم ان لا يكون كان متعديا

مع ان الافعال الناقصة ليست متعدية ولا لازمة كما قاله الازهري في التصريح ويمكن

ان يجاب بان كان واخواتها شبيهة بالمتعدي فلذا ما بين شمول الحد لها بل

ربما اطلق المفعول على خبرها وهنا بحث اخر وهو ان من الافعال ما هو متعد تارة

وغير متعد اخرى نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك فيلزم ان يكون

فعل واحد صالحا لان يتصل به ها غير مصدر وغير صالح له وهذا تناقض والجواب

ان مثل هذا الفعل من حيث كونه متعديا صالح له ومن حيث كونه لازما غير

صالح له فتغايرت الجهة فلا تناقض على ان بعضهم يرى انه متعد دائما وان اللام

زائدة كما في ردف لكم والمغايرة له ففيه ان التعبير امتنع من ان يقاد و

احد نجمع الابل اي اجتمعت والكوبه الفرخ اي تعد واحد بن الدبك اي

انتفش **قوله** او مطاوع فاعل انه اي قبل الاثر فاعل الفعل اللازم من فاعل المتعدي

ان قلت هذا ينافي قوله والمطاوعة قبول المفعول حيث نسب القبول الى المطاوع لا الى

الفاعل وفي نايب المفعول قلت لا تنافي لان فاعل ذلك اللازم ومفعول ذلك

المتعدي واحد فاذا قلت كسرت الزجاج فانكسر كان ما هو مفعول الكسر بعينه

فاعل الكسر **قوله** نمر في الديار اي بالديار تمام البيت نمر في الديار ولم تعوجوا

كلامكم علي اذن حرام وقبله اقول لصحبتي وقد ارتحلنا ودمع العين منهمل سجام

وبعده اقيموا انا اليوم بيوم ولكني الرفيق له زمام الايبات لجرير في قصيدة اولها

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام قال ابن النحاس سمعت

علي بن سليمان يعني الاخفش الصغير يقول حدثني محمد بن يزيد يعني المبرد قال حدثني عمارة

بن بلال بن جرير قال انما قال جدي مررتم بالديار وعلى هذا فلا شاهد في البيت

على مستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل ههنا اي فرس بالادبار ولم تعطف عند
اكرامها اولم ترجعوا اليها او اليه والطلوح اسم موضع قوله اشارت كليب اوله
اذا قيل اي الناس شر قبيلة قاله الفرزدق في قصيدة يهجو بها جريرا وفي على اشارت
الاصابع وكليب محرور بالمقدر ورفع كليب بالرفع والتقدير هي كليب
رهط جرير والاصل اشارت لكليب الاكف بالاصابع فكيف في الكلام حذف حرف جر
الفاعل مفعولا والعكس اقول لا قلب والاصابع فاعل حقيقة والمقصود اشارت الاصابع
بمصاحبة الاكف لشدة الاهتمام بالاشارة اليها الا ترى انه اذا تمام اذ لو كان اشد اشير بها
مع كمال اليد وعدم المفعول بالجار نظرا على الفاعل لئلا يتوهم ارادة غير المقصود من اول
الوهلة قوله فاما وجه الثاني الاشارة الى الجواب عن الحذف في الاية ما مر بين الاول
بعدم تسليم المرجح لجواز ان يكون حذف اعتماد على القرينة الرافعة للبس والثاني بان
حذف لقصد الابهام ليتوجه بذلك من رغب في من لجماله وما لهن ومن رغب عنهن
لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين قوله فيجب اوله من ضار
يضير ضيرا وانما حمله على هذا الباب ليتحقق لزوم الاضمار وهو من الحسنات البديعية
وبيان ذلك ان القضاء في قوله لم يضرني مكسورة لكان انتصارها حر كك الانتهاء
للمفعول لخلاف ما اذا جعل من باب ضر يضر فان الضاد مضمومة ثم انه انما يتم ذلك اذا
ارضر ولم يعلم من اول الامر فانه من تحقيق المقابلة بين الايجاب والسلب من باب واحد
قوله ان الناصب للفضلة لما كان يرد على عبارته انه قد يضيف ههنا الوصف
المعرف باللام الى الخالي عنهما وذلك لا يجوز لما سياتي ان الوصف المفرد المعرف باللام
انما يضاف الى ذي اللام او الى المضاف الى ذي اللام او الى ضمير يعود الى ذي اللام نحو الضارب الرجل
والشاتمة وههنا يضيف الى الضمير الذي لا يعود الى ذي اللام لكنه الفضلة جعله عائدا الى ذي اللام هو
الفضلة قوله ان توجه عاملان انما اكتفى بهما لان الاثنين اول التعدد ثم واقلها

والا فيتحقق التنازع في الاكثر كما صليت ثم زكيت وترحمت وتحننت وسلمت على ابراهيم
قوله الى معمول واحد قلت يخرج عنه نحو ضرب واكرم زيد عمرو والان تنازعهما
في اكثر من واحد قلت لا يخرج اذ ههنا تنازعان ويصدق على كل منهما انه توجه الى
معمول واحد قوله تاخر عنهما لان الاختلاف في الاختيار انما يتحقق في المتاخر
لا في المتقدم لان العامل الاول اقرب وسبق ولا في المتوسط لان الاول قد
تسلط عليه وههنا بحث لان هذا التعريف يصدق على نحو ما ضرب وما اكرم
الا انا وما قام وما قعد الا زيد مع انهما ليسا من باب التنازع اذ لو اضمرت في الاول
فسد المعنى لان الضمير في الا او معها لا سبيل اليه في الاول اذ يصير لكذا ما ضربت
وما اكرم الا انا وما قام الا زيد وما قعد الا زيد فيكون المستثنى مستثنى من العام
المقدر في الفعل الثاني فقط اذ لا مقدر عام في الاول فيصير الضرب والقيام منفيين
عن المتنازع فيه وهو خلاف المقصود ولا الى الثاني اذ لو قلت ما ضرب الا انا وما اكرم
الا انا لم يكن من التنازع اذ لا يظهر كون ما ضرب مطلق فيكون ما اكرم عاملا الان لكل منهما
من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا لو قلت في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا
لوحده كلاهما غير مستعمل في كلامهم اذ المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ولا يمكن القصد
الضمير فيهما مع الفصل بالا قوله او الثاني او كان وقيل يستوي الوجهان وقال الزمخشري
بالتفصيل بانه لو كان اعمال الثاني يؤدي الى الاضمار فيختار اعمال الاول والا فيختار
اعمال الثاني قوله توجه العاملين اه فيه انه يلزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول
واحد شخصي وهو يجوز في عوامل النحو لا كالمؤثرات الحقيقية قوله وغير مفعول ان الظني اذا
زاد النسبة لان قول المصنف غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا لباب
ظن يحب حذفه وليس كذلك لان الاول كالثاني وانما لم يذكره لان المضمر لو وقع مبتدأ او اخذ فيه
لزم ان يكون مفعولا حسب وانه يكون فاخر وتصلب لكان اجود وعرض على المصنف ان زمان

قوله مفعول احسب لمحبتهم فى غير مفعول احسب يجب حذفه ولو كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان
لا يحذف ايضا بل لو كان خبر كمفعول احسب وجب ذا مندرج تحت قول المصنف خبر ولو قال
بل حذفه فى كان فضلة حتم وغيرها ما خبره خذا لزم لا جاد قوله واخرنه وجها لا يخفى
انه المناسب لمفهوم قوله فيما سبق ولا تجئ هنا بلا دليل لسقوط مفعولين او مفعول
فى القول بالحذف هنا كما هو قول بعضهم على ما نقله الشارح جواز حذفه لشرح اى اعطيته دليل
لدلالة المفسر عليه وهذا المذهب سالم عن الاضمار قبل الذكر وانفصال الاجنبي بحذفه فى مذهب
المصنف اذ يرد عليه احد المحذورين كما لا يخفى ان قلت قد تقرر من علم الشارح ان مذهب المصنف
هو الاضمار ولعل مذهبه الاتيان به مسها ظاهرا كما هو رأى ابن الحاجب كما لا يخفى على من تتبع
قلت ليجب التأخير يأبى عن ذلك قوله ولو اتيت بضميره الى فيه شرح هنا شقا
آخر وهو الحذف بدلالة المفسر مع سلامة الحذف عن الفصل بالاجنبي بين العامل و
المعمول مع انه قبيح ثم قلت وقد سبق انه الا فى الحذف فى غير الخبر قلنا تخيير المصنف قد يكلمنا
عليه ولو سلم لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المحل الى فهنا
كما قيل فى قراءة الله تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للا
ولاد فيجوز الظن وظننا في لاى زيدا وعمرا اخوين ولكن المرجع مفردا مراعاة
للمسند اليه قوله لانه تقع اسم المفعول اه لانه الذى اوجده الفاعل وفعله كذلك فى
سائر المفاعيل فان الفاعل ما فعلها بل حين انه فعل به اوله او فيه او معه ولذا
قيل ان نحو السموات فى مثل خلق الله السموات مفعول مطلق لا مفعول به لانه الذى فعله
الفاعل لا ما فعل به الفاعل وان سلكت التحقيق فالمفعول الحقيقي هو الاثر والمصدر
هو التأثير لكنهم لم يميزوا بينهما قوله المصدر اسم ما سوى الزمان اه فيه نظر فى موضعين اما او لا
فلان هذا يخرج قيد الاعجمية كابن اخت خالك لكنه اذ يكفيه ان يقول المصدر اسم الحدث
بلا حاجة الى التطويل الى قوله واما ثانيا فلان الحدث والزمان ليسا مدلولي الفعل بل جزءا

مدلوله ومدلوله واحد واما ثالثا فلان النسبة فى الفعل مدلول الآخر هو النسبة الى فاعل ما على
معين فله مدلولات ثلث فما سوى الزمان يشمل النسبة ايضا والجواب عن الاول
انه اراد فى تعريفه معنى الفعل ايضا تضمنا ولذا طول المسافة وعن الثانى ان المراد بالمدلول
المدلول التضمني لا المطابقي وعن الثالث انه لعل مذهب المصنف ان النسبة ليست جزء المدلول
الفعل لكنه بعيد غاية البعد ثم ان الفرق بين المصدر واسم المصدر اقوال عديدة
مذكور اكثرها فى حاشية العدد ثم جملة القدرى نحو تساور رد على شرح اللمعة من اراد الاطلاع
عليها فليرجع اليها ورد بانه ليس من التأكيد فى شئ وانه هذا الرد مردود لانه يتميز فى
المصدر المذكور هو بدل من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا ونحوهما وانه فى المفعول المفعول
للتفصيل والمكرر والمحصور والمؤكد لنفسه او لغيره وغيرها فلا لان فى نحو زيد سيرا سيرا
مثلا حذف العامل وهو تبيين المفعول المطلق فما ليس نوعيا ولا عدديا وانما هو تأكيد
وليس بدلا وعوضا فيه قوله حين الخ قوله الناس اشغلهم قوله
بله الاكف اى اترك النيب نذر الجماجم ضاحيا اه ما تهامله الاكف كانها لم تخلق فانه
لكعب بن مالك الصحابي فى وصف السيوف الجماجم جمع جمجمة وهى القحف الذى يجمع العظام
ولا عظم الرأس المشتمل على الدماغ ضاحيا اى بارزا ظاهرا والهامات جمع هامة
اى الرأس وفى بله ثلثة اوجه احدها ان يكون مصدرا بمعنى تركا والثانى يكون شاهدا
نحن فيه والثانى ان يكون بمعنى كيف فالنيها ان يكون اسما لدع وما بعدها على الاول
مجرور وعلى الثانى مرفوع وعلى الثالث منصوب وقد روى الاكف هنا بالاوجه الثلثة والمعنى
على الاول على رواية الجر ان تلك السيوف تترك قطع الايدى الكثيرة بارزة للاصحار
للابصار كانها لم تخلق فى محالها من تلك الاجسام او تترك تلك العظام المستورة بالجمجمة
ترك الاكف مفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها وعلى الثانى انها تترك الجماجم على
تلك الحال فكيف الاكف اى اذا كانت حال الرؤس هذه مع صعوبة قطعها انها

فكيف حال الاكثر التي توجد فيها بسهولة وعلى اثبات انها تركيب الجمع على ترك
احدى الاكثر فامرة السيرة سهل قوله والثاني وهو المؤكد لغيره ما وقع ادا علم
ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والاغلب يعني كذلك لان معنى التاكيد تقوية الثابت
بان يكرر واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف التقوية واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه
وبيان كونه مؤكدا لنفسه في نحو ابني انت حقا ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمل الايراد في ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمنع عقلا ان
لا يكون مدلول اللفظ ثابتا فاذا اثبت هذا فقد انه قيل لهذه انها در مؤكد لغيره
مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا الا انك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت
نقيض الخبر الثابت في نفس الامر وغلب في ذهنه كذبه فتحكم بها فكانك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا محتملا له ونقيضه والنص غير المحتمل فلذا قيل مؤكد لغيره ولا المؤكد لنفسه
فلا بد لكل مثل هذا الغرض فيسمى تاكيدا لنفسه هذا خلاصة ما ذكره بعض المحققين وقال ابن
الحاجب معنى التاكيد لغيره التاكيد لدفع احتمال غيره ورد بانه في مقابله التاكيد
لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كما في نفسه قوله ما فعل لاجله اي لاجل تحصيله كضربت تاديبا
او لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا والمفعول له في الاول سمي تحصيليا وفي الثاني
حصوليا قوله وقارنه فاعلا وقد اجاز ابو علي عدم المقارنة بحسب الزمان نقله في التذكرة
على القران لقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فنصب صدقهم اي نفعا الصدق كان منهم
في الدنيا وبعض اخر لم يشترط الاتحاد فاعلا مستدلا بقول علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمنحى للسخطة ابليس والمعطي للنظرة
هو الله تعالى شانه قوله وهو منصوب على التوسع اي نصب على التوسع بان يسقط الخافض
يوصل اثر الفعل فينصب الاسم نصب المفعول به اجراء للازم مجرى المتعدي

قوله ظرفيه او شبهها فيه انه ليس لنا ظرف غير متصرف لزم شبه الظرفية
اعني المجرورية بالحرف اللهم الا ان يقع تقدير كلام المص هكذا لزم ظرفية او ظرفية
وشبهها نحو عند قد يكون ظرفا وقد يكون مجرورا



۳۷۸

